إيمان محمود عجينه

الدور الإصلاحي للإعلام اللبناني: الوظائف والمقومات لمكافحة الفساد

البرامج التلفزيونية نموذجاً





دار النهار

إيمان محمود عجينه

الدور الإصلاحي للإعلام اللبناني: الوظائف والمقومات لمكافحة الفساد

البرامج التلفزيونية نموذجاً



تقديم
وزير الاعلام رمزي جريج



دار النهار

الطبعة الأولى، كانون الأول 2015
ص. ب 5188 - الحمراء، بيروت، لبنان
فاكس 961-1-747623
darannahar@darannahar.com
ISBN 978-9953-74-423-0

المحتويات

إهـداء

إلى من كان عونهما ربوةً ودعاؤهما سلوانا..

والديّ الحبيبات

إليكَ يا جمال الدنيا: مودّةً، سكينةً ورحمة..

زوجي الحبيب

إلى مَن تحمّلوا انصرافي عنهم فترة إعداد البحث..

أولادي: سهيرة، أحمد وسما

إلى زملاء العمل والدراسة..

إلى كل صحافي لبناني يؤمن بالإعلام رسالةَ إنقاذ، لا مطيةً للتشفّي؛ ووسيلةً لاجتراح الحلول، لا لأخذ الثأر؛ ومنصّةً «للتمكين» المتبادل، لا «للتنكيل» المتبادل.

إليكم جميعًا أهدي هذا الكتاب

تقديم

منذ بضعِ سنين أُتيحَ لي أن أتعرَّفَ إلى السيدة إيمان عجينه، كمُساعِدة إعلامية لدولة الرئيسِ فؤاد السنيورة، وذلك خلال اجتماعات دورية كان فريقٌ من الحقوقيين يعقدُها في مكتبه لمناقشة بعض الشؤون العامة، وما يرتبط منها بسير مرفق العدالة على وجهِ التحديد. حينذاك لفتني أن إيمان تتقن فن الإصغاء بانتباه كبير إلى مختلف الآراء التي كان المجتمعون يدلون بها. غير أنه لم يخطر ببالي وقت ذاك أن مشاغل هذه الإعلامية قد تسمح لها بإعداد دراسة علمية، بالغة الأهمية، لنيل شهادة الماجيستر في الإعلام لدى الجامعة اللبنانية، بإشراف عميد الكلية الدكتور جورج صدقة، وذلك تحت عنوان «الدور الاصلاحي للإعلام اللبناني: الوظائف والمقومات لمكافحة الفساد».

وقد استحوذت رسالة السيدة إيمان عجينه على اهتمام اللجنة التي ناقشتها، نظراً لجدية الموضوع علميًّا ومنهجيًّا ولما تقدمه هذه الرسالة، كمرجع علمي في مجال الإعلام، من أفكار نموذجية صالحة لتصويب العمل الإعلامي الإصلاحي وتزخيم دوره وفاعليته.

إثر الصدى الإيجابيِّ الذي أحدثته هذه الرسالة في الأوساط الأكاديمية وتزايد عدد الراغبين في الاطلاع عليها، ارتأت السيدة إيمان عجينه، بإيعاز من عميد كلية الاعلام، نشرها في كتاب، كي تعمَّ الفائدةُ الأساتذة والطلاب والإعلاميين على حدّ سواء.

ويكشف عنوان الدراسة عن محتواها بوضوح. فهي تتناولُ الدور الاصلاحي

للإعلام اللبناني ووظيفته والوسائل المتاحة له في سعيه لكشف الفساد. ولقد اعتمدت المؤلفة البرامج التلفزيونية في المحطات اللبنانية نموذجاً لأداء وسائل الاعلام على هذا الصعيد.

وبالعودة الى الكتاب، تعرضُ المؤلفة بأسلوب علمي في فصول أربعة المواضيع التي تشكل في مضمونها وارتباط بعضها ببعض الأساسَ التي ترتكز عليه لإبراز الدور الاصلاحي للإعلام اللبناني.

ففي الفصل الأول تعالج المؤلفة موضوع الفساد من حيث المفهوم العام والواقع اللبناني، لتتناول في الفصل الثاني وظائف ومقومات الإعلام لمواجهة الفساد، متوقفة عند النموذج اللبناني وبخاصة عند بعض الأمثلة المتعلقة بالأداء الإصلاحي في الإعلام. أما الفصل الثالث، فضمَّنَتْه دراسةً لبعض البرامج التلفزيونية الإصلاحية، كبرنامج «انت حر» على قناة «ام.تي.في.» وبرنامج «الفساد» على قناة «الجديد»، مستنتجة أن بعض هذه البرامج اتبعت في عرض القضايا ومعالجتها، أسلوباً منهجياً يتراوح بين الاستقصائي حيناً والتفسيري حيناً آخر. وتنهي المؤلفة كتابها بتكريس فصل رابع للبحث في المسؤولية الاجتماعية للإعلام اللبناني في مجال مكافحة الفساد وفي الخطوات العملية الرامية إلى تقوية هذه المسؤولية وتدعيمها.

والحقيقة أن الإعلامَ لا يمكنه أن يؤدي بصورة مجدية وظائفَ مكافحة الفساد، كالرقابة على المؤسسات العامة والتأثير على اتجاهات الرأي العام، ما لم تتوافر له بعض الضمانات اللازمة لعمله، وفي طليعتها حرية الرأي والتعبير التي كرّسها الدستور اللبناني في مقدمته وفي المادة الثالثة عشرة من أحكامه؛ غير أنه لا بدّ له من ممارسةِ هذه الحرية تحت سقف القانون الذي يحفظ حقوق الناس ووفقاً للمناقبية المهنية التي تحدد حقوق الإعلاميين وواجباتهم.

وتجدر الإشارة إلى أن المؤلفة تطرح في مقدمة كتابها السؤال الآتي: طالما أن الإعلام اللبناني يتمتع بمساحة واسعة من الحرية مقارنة مع الدول المجاورة،

فلماذا لم يسجل في السنوات الأخيرة اختراق يؤدي إلى إدانة مسؤولين أساؤوا استخدام السلطة؟

جواباً على هذا السؤال لا أرى ممكناً أن يُنسبَ إلى الإعلام اللبناني أي تقصير أو تخاذل في شأن دوره في كشف الفساد. ان بقاء ما يكشفه الاعلام دون نتيجة ملموسة مرده الى عدم تحرك هيئات الرقابة الإدارية والمراجع القضائية وعدم حصول أيِّ ملاحقة جدية لقضايا الفساد التي فضحها الاعلام، بسبب تدخلات سياسية أفضت إلى «لفلفة» هذه القضايا. لذلك بات من الضروري، كي نتجاوز هذا الواقع، تحصين تلك الهيئات والمراجع من خلال تأمين استقلاليتها وإبعادها عن الضغوط السياسية. فلا شفافية ولا عدالة بدون سلطة قضائية مستقلة، وإن استقلال هذه السلطة ليس ضمانة للمواطنين فحسب، بل للسياسيين أنفسهم، لئلا تنال منهم، إذا تبدلت بهم الأحوال، سهام قضاء غير مستقل.

ولا شك عندي في أن المؤلفة اصطدمت بصعوبات كثيرة عند إعداد كتابها، بسبب ندرة المراجع والمصادر المتعلقة بالموضوع الذي اختارته. غير أنها تمكنت من تجاوز هذه الصعوبات بفضل جهدها الشخصي في مقاربة موضوع الفساد بمختلف مظاهره ضمن المجتمع اللبناني عموماً والمؤسسات العامة خصوصاً، وفي متابعة الأداء الإعلامي ولا سيما بعض البرامج التلفزيونية التي تناولت قضايا الفساد وفي تقييم أدائها، توصلاً إلى بعض المقترحات من أجل أداء إعلامي إصلاحي متكامل.

يتزامن صدور هذا الكتاب مع الحراك المدني الشعبي، الذي انطلق في لبنان منذ آب 2015، كتعبير عن غضب المتظاهرين وسخطهم على السلطات لتجاهلِها زمناً طويلاً مطالبَهم الحياتية المشروعة، سواءٌ لجهة موضوع النفايات أم لجهة مواضيع حياتية أخرى، ولا سيما الفساد المعشِّش في كل مرافق الدولة ومؤسساتِها. ولقد كان للإعلام دور كبير في تغطية هذا الحراك، لكنَّه أحياناً تجاوزَ في التغطية من حيثُ مداها الزمني ومن حيث مضمونها ما تفرضه أخلاقيات

المهنة. غير أن ما يهمنا من هذا الحراك ومن علاقته بالإعلام أنَّ كلاً من الطرفين قد تأثر بالآخر، وأن الإعلام، ولئن كان قد أسهم في التأثير على اتجاهات الرأي العام وفي الكشف عن مَواطنِ الفساد، فإنَّ شوائبَ اعترته وأضرت به وبالحَراكِ معاً، أهمُّها التعميم في نسبة الفساد إلى جميع المسؤولين من دون تقديم أي دليل؛ ومن دون توخي الدقة في تحديد مكامن الفساد والمرتكبين، فانتهى الأمرُ إلى نتيجة معاكسة، هي تجهيل الفاعل وتغطية الارتكابات.

إن هذا الكتاب - بسبب موضوعيته وأسلوبه العلمي - يساعد الإعلام على أداء مهمته في كشف الفساد وتنوير الرأي العام بصدده بصورة أكثر دقة وموضوعية، الأمر الذي يجعل تأثيره أكثر فاعلية.

أهنئ الكاتبة على باكورة إنجازاتها العلمية، متمنياً أن يلقى كتابها الرواج الذي يستحق وأن تتابع التأليف في حقل الإعلام، الذي اختارته اختصاصاً لها، لما لهذا الحقل من أهمية في حياتنا العامة.

بيروت في 3 تشرين الثاني 2015

رمزي جريج

وزير الاعلام

المقدمة

يعاني لبنان من ممارسات الفساد على نطاق واسع يطال غالبية الإدارات والمؤسسات في المجالات كافة، حتى بات الفساد ثقافةً اجتماعية متجذّرة لا تنحصر بموظفي الدرجات الدنيا فحسب، بل تتناول أداء الوظيفة العامة من قاعدة الهرم حتى رأسه، وهو ما تؤكّده النتيجة المتدنية التي سجّلها لبنان على مستوى مؤشر الفساد لمنظمة الشفافية الدولية في السنوات الأخيرة، حيث تم تصنيفه من الدول الخمسين الاكثر فساداً في العالم.

اتُّخِذَت خطوات عديدة في سبيل مكافحة الفساد، وصدرت توصيات عدّة من قِبَل مؤسسات غير حكومية، محلية وإقليمية، تطالب بتجنيد كل مكونات المجتمع من أجل التصدي لهذه الظاهرة، وفي مقدمتها الإعلام لكونه يمثّل إحدى السبل الفاعلة في هذا المجال. فكانت هناك دعوة صريحة إلى تعزيز دوره لجهة التبصّر والعمل على كشف ورصد أية ممارسات فاسدة، ومساندة السلطات المختصة والعمل على تكوين رأي عام يرفض الفساد ويواجهه. ولا شك في أن إيلاء الإعلام هذه الأهمية يستند إلى وظائف رئيسية يمكنه القيام بها، منها:

- الرقابة على مؤسسات المجتمع من خلال الكشف عن انحرافات السلطة وفساد مسؤوليها وإساءة استخدامها لتحقيق المنافع الشخصية.
- المساعدة في صنع القرارات، فللإعلام تأثير كبير على القرارات السياسية كونه قادر على إعطاء الشعبية أو حجبها عن صانع القرار.
- التأثير في اتجاهات الرأي العام، إذ أنه يزوّد الأخير بالمعلومات للاطّلاع

على الشؤون العامة. وبناءً على المضمون الذي يقدّمه، يمكن التعرف على توجهات الرأي العام ورؤيته حول مختلف القضايا، الامر الذي قد يقلل من فُرص ارتكاب السلطة للخطأ والانتقاد من قبل الرأي العام. فالحكومات لا تستطيع أن تصل إلى الجماهير إلا من خلال الإعلام الذي لديه قوة كبيرة في التأثير على الرأي العام.

هذه الوظائف الهامّة والأساسية لا يمكن للإعلام أن يؤدّيها بنجاح وفعالية ما لم تتوافر مقومات داعمة ومساندة لعمله، أهمها:

- حرية رأي وتعبير بمساحةٍ كافية، إن لم تكن مطلقة.
- سياسات عامة تضمن حرية الرأي والتعبير وتؤمّن حماية واستقلالية الصحافيين من أي ضغوط قد يتعرضون لها، وتحدد حقوقهم وواجباتهم تجنّباً للانزلاق في أخطاء مهنية تُضعف ثقة الرأي العام بهم وبالإعلام عموماً.
- قيم وأخلاقيات تحدد هدفية مهنة الإعلام، التي هي في الأساس خدمة عامة تسعى الى خير المجتمع من خلال تزويد الجمهور بالوقائع والمعلومات والحقائق الضرورية لتشكيل رأي عام واعٍ.

إزاء سوء الواقع الذي يعانيه لبنان من الفساد وما يترتّب عليه من آثار سلبية، وفي ظلّ إدراك أهمية إشراك الإعلام في عملية مكافحة هذه الآفة، تُطرح الإشكالية الآتية: **هل تتوفر للإعلام اللبناني هذه المقومات ليتمكن من القيام بالوظائف التي تجعله شريكاً فاعلاً في عملية مكافحة الفساد؟**

- إن هذه الإشكالية تستدعي جملة تساؤلات:
- ما هي حال الأداء الإصلاحي للإعلام في لبنان؟
- ما هي درجة الحرية التي يتمتع بها الإعلام داخل البناء الاجتماعي اللبناني؟
- هل هناك سياسات عامة تُنصِفُ الصحافي وتشكل له الضمانة والحماية

وتواكب متطلبات عمله ولا سيما الإصلاحي منه؟

- هل من خطوط حمر تعيق عمل الصحافي في لبنان وتشكل حجر عثرة إزاء مهمّته؟
- ماذا عن مواثيق الشرف الإعلامية التي عرفها لبنان في تاريخه؟ هل جاءت في إطار تطبيق مبادىء وقيم أخلاقية في ممارسة المهنة؟ وهل دعت إلى حماية استقلالية الصحافي ونزاهته المهنية كما جاء في معظم الشرعات الدولية في ميدان الأخلاق الإعلامية؟
- ضمن أي إطار يساهم الإعلام في لبنان في عملية صناعة رأي عام وسياسات عامة داعمة لثقافة وطنية تحارب الفساد؟

هذه الأسئلة تحيلنا الى طرح فرضيتين:

- يتمتع الإعلام اللبناني بمساحة من الحرية مقارنةً مع الدول المجاورة، ويظهر ذلك في تزايد عدد البرامج التلفزيونية المتخصصة بقضايا الفساد وفي نشر التحقيقات الاستقصائية في بعض الصحف.
- لم يُسجّل الإعلام اللبناني، في السنوات الاخيرة، أي اختراق من شأنه أن يؤدي إلى إدانة مسؤولين أساؤوا استخدام السلطة، رغم وجود عدد كبير من الحالات النافرة في المجتمع اللبناني.

من هذا المنطلق، تطلّب البحث حول دور الإعلام اللبناني في عملية مكافحة الفساد اعتماد الخطوات الإجرائية التالية: **على المستوى النظري**، تم البحث بشكل عام: أولاً، في تعريف مفهوم الفساد وأنواعه وأسبابه وآثاره السلبية وسبل مكافحته. ثانياً، في ارتفاع حدة هذه الظاهرة على مستوى لبنان والأسباب التي أدت إلى تزايدها ومدى خطورتها (فالإعلام ليس معطىً مستقلاً لذاته يُبْحَث فيه منفرداً بمعزل عن السياق الاجتماعي، إنما هو جزء من عملية البناء الاجتماعي المركّب). ثالثاً، في المحدّدات النظرية والقانونية والأخلاقية التي تشكل مجتمعةً مقومات ضامنة لأداء إعلامي فاعل ومؤثر على مستوى مكافحة

الفساد. رابعاً، في الواقع الإعلامي اللبناني من حيث الهوية ومدى توفّر هذه المقومات، مع عرض نماذج موجزة للأداء الإصلاحي للإعلام في لبنان.

على المستوى التطبيقي، كان لا بد من إجراء دراسة لمضمون برامج إعلامية تقع ضمن إطار «الإصلاح»، بهدف معرفة الدور الذي يلعبه الإعلام اللبناني في مكافحة الفساد عن قرب، ومعرفة مستوى أدائه ومدى مساهمته في إنجاح هذه المهمّة. ونظراً إلى تعدد وسائل الإعلام، وقع الاختيار على الإعلام المرئي، حيث تم اختيار برنامجين يُعرَضان على قناتين مختلفتين:

الأول، برنامج «إنت حر» الأسبوعي الذي بدأ بث أولى حلقاته في 7 آذار 2013 على قناة «أم. تي. في» (MTV) ثم توقف في نهاية نيسان 2013.

والثاني، برنامج «الفساد» الأسبوعي الذي تبثّه قناة «الجديد» منذ 27 كانون الأول 2004 ولا يزال مستمرًّا حتى اليوم، وهو أول برنامج تلفزيوني «إصلاحي» بدأ في لبنان.

في الواقع، إن الدستور اللبناني كرّس، في مقدمته، حرية التعبير والرأي والإعلام، من خلال التزامه بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وبالعهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية وللحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما نصت بعض مواده، بوضوح، على حرية الرأي واحترام الحرية الشخصية. وقد أُتبِعَ ذلك باعتماد قانون متعلق بالبث التلفزيوني والإذاعي يؤكد حرية الاعلام المرئي والمسموع. ولا شك في أن لبنان يتمتع بمقدار اكبر من الحريات العامة مقارنةً بالدول المجاورة، نظراً لهامش التعددية الثقافية والسياسية والحزبية الكبير الموجود داخله، الامر الذي يساعد على تفعيل دور الإعلام في فضح الفساد وفي مكافحة الانحراف في الإدارات والمرافق العامة. لكن، ورغم ذلك، لم نشهد للإعلام اللبناني في السنوات الاخيرة دوراً بارزاً قد يُحدث إدانة لمسؤولٍ ما تؤدي الى مساءلته ومحاسبته. ومن فضائح الفساد النادرة التي نجحت بعض وسائل الإعلام في طرحها وإدانة المسؤولين عنها، هي قضية

«الرواسب النفطية» التي كشفتها جريدة **النهار** في منتصف التسعينيات، وعُرفت بقضية **النهار** – برصوميان، لأنها تناولت كشف صفقات مشبوهة كان يديرها وزير النفط شاهي برصوميان، وقد تمت محاسبته آنذاك. ومنذ ذلك الحين، لم نعد نسمع عن أية مساءلة أو محاسبة تّمت إزاء أي مسؤول.

وكي نكون أكثر إنصافاً، فقد جرت محاولات من قبل صحافيين لتسليط الضوء على مخالفات وممارسات فاسدة داخل الإدارات والمرافق العامة، لكن سرعان ما كانت تنطفئ لأسباب مجهولة، فتُطوى قضايا رئيسية حسّاسة لتُثار أخرى ثانوية إلى أن تنتهي الحال بنسيانها من قبل الرأي العام.

على هذه الخلفية، جاء اختيار موضوع دور الإعلام اللبناني في مكافحة الفساد، في محاولة للتعرف عن قرب إلى موقعه الحقيقي في خارطة التغيير الاجتماعي، وفي صنع السياسات العامة، وإلى الأسباب الجذرية المؤدية إلى انكفائه أو تخاذله أو ضعف أدائه أو عدم فعاليته رغم توافر العنصر الرئيسي المساند له، المتمثل بحرية الرأي والتعبير.

واستندت محاولة إنجاز هذا البحث، **أولاً**، إلى الاطلاع على عدد من الكتب والمقالات التحليلية والإخبارية والمقابلات الصحفية المتعلقة بالفساد من جهة، وبالإعلام من جهة أخرى، عمومًا وعلى مستوى لبنان خصوصًا. **ثانياً**، إلى متابعات سابقة لبعض البرامج الاجتماعية والحوارية التي تناولت في جزء منها قضايا فساد لمعرفة ما إذا كانت، فعليًّا، تكشف ممارسات شاذة وترفع الصوت وتنبه الى المخاطر أم تكتفي بالعرض والسرد والوصف. **ثالثاً**، إلى دراسة مضمون برامج إعلامية متخصصة بالفساد، وتحديداً النموذجين المذكورين أعلاه، سعياً لتفكيك محتواهما من أدوات عرض وردود فعل وحلول مقترحة ومواقف شخصية لمقدّمي تلك البرامج ودراستها بدقّة، من اجل التوصل إلى استنتاجات في هذا المجال.

في ما يتعلق بالصعوبات التي تخللت فترة إنجاز البحث، فقد تمثّلت في قلّة

المراجع والمصادر، إن لم نقل انعدامها، التي تعالج دور الإعلام في مكافحة الفساد داخل المجتمع اللبناني، ذلك أن جلّها يعالج إما موضوع الفساد في لبنان فحسب، وإما الإعلام اللبناني وواقعه وعلاقته بالرأي العام والسلطة السياسية بمعزل عن الأدوار الفعلية التي قد تؤهله ليكون إعلاماً إصلاحيًّا، لجهة مدى ممارسته الرقابة على مؤسسات المجتمع ومدى فعاليته في مجال تحقيق المساءلة والمحاسبة. وما ساعدني في تخطي هذه العقبة هو توافُر مرجعين حديثَين كانا بمثابة المفتاح الرئيسي للولوج في هذا الموضوع: الأول عبارة عن دليل تدريبي بعنوان «التحقيق الاستقصائي: مبادئ وتطبيقات»[1]، والثاني أيضاً دليل تدريبي بعنوان «الصحافة الإصلاحية: دور وسائل الإعلام في مكافحة الفساد»[2]. وهذا ما يؤكد الحاجة إلى بذل جهد من أجل إيلاء الموضوع الاهتمام الذي يستحقه، سعياً إلى نشر ثقافة إصلاحية ترتقي بالمهنة وبالعاملين فيها، وإلى وضع أسس وقواعد تأهيل ليمارس الإعلام دوره التنويري في المجتمع.

---

1. «التحقيق الاستقصائي: مبادئ وتطبيقات». إصدار: المركز اللبناني للتربية المدنية، مؤسسة مهارات. بيروت 2009.
2. «الصحافة الإصلاحية: دور وسائل الإعلام في مكافحة الفساد». إصدار: المركز اللبناني للتربية المدنية، مؤسسة «مهارات»، كلية الإعلام والتوثيق. بيروت 2012.

الفصل الأول

الفساد من حيث المفهوم العام والواقع اللبناني

أولاً: الفساد شائبة إجتماعية هدامة

يُقال فَسَدَ الشيء، أي أصبح غير قابل للاستفادة منه أو للاستعمال. وفساد هي مصدر فعل فَسَدَ، وتعني في اللغة: التّلف والعطب، الاضطراب والخلل، وكذلك أخذُ المال ظلماً[1]. أما اصطلاحاً، فلا إجماع على تعريف شامل لمفهوم الفساد يطال كل أبعاده رغم عدم الاختلاف على المبدأ، وهو أن الفساد خروجٌ عن الأصول الأخلاقية والقانون وعدم الالتزام بهما من أجل تحقيق مصالح ومكاسب فردية أو جماعية تضرّ بالمصلحة العامة وتؤدي إلى خللٍ أساسي في بنى المجتمع يُعيق تقدمه.

أ- تعريف الفساد

تجنبت «اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد»[2] تبنّي تعريف شامل

---

1. «المنجد في اللغة والاعلام». دار المشرق. ط 38. بيروت 2000.
2. اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في 31 تشرين الاول 2003، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وطلبت إلى الأمين العام أن يكلف مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بتولي مهام أمانة مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية. اختارت الجمعية العامة يوم 9 كانون الاول سنوياً كيوم دولي لمكافحة الفساد، من أجل إذكاء الوعي عن مشكلة الفساد وعن دور الاتفاقية في مكافحته ومنعه. ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 14 كانون الأول 2005.

للفساد، فاكتفت بالإشارة الى الأعمال الجرمية التي ترى السلوك فاسداً في الوقت الراهن، تاركةً للدول الأعضاء إمكان معالجة أشكال شتى من الفساد قد تنشأ مستقبلاً، والتي يمكن أن تختلف بين مجتمع وآخر[3].

ومن الأعمال الجرمية التي تشير اليها الاتفاقية:

1- رشو الموظفين العموميين الوطنيين للقيام بفعل ما أو الامتناع عن القيام بفعلٍ ما لدى أداء واجباتهم الرسمية،

2- رشو الموظفين العموميين الاجانب وموظفي المؤسسات الدولية العمومية للقيام بفعل ما أو الامتناع عن القيام بفعلٍ ما لدى أداء واجباتهم الرسمية، من أجل الحصول على منفعة أو أي مزية غير مستحقة،

3- اختلاس الممتلكات أو تبديدها أو تسريبها بشكل آخر من قبل موظف عمومي،

4- المتاجرة بالنفوذ عبر تحريض الموظف العمومي أو الشخص على استغلال نفوذه بهدف الحصول من إدارة أو سلطة عمومية على مزية غير مستحقة لصالح المحرّض الأصلي على ذلك الفعل او لصالح اي شخص آخر،

5- إساءة استغلال الوظائف، أي قيام أو عدم قيام الموظف العمومي بفعل ما لدى الاضطلاع بوظائفه بهدف الحصول على مزية غير مستحقة لصالحه او لصالح شخص أو كيان آخر،

6- الإثراء غير المشروع من خلال تعمّد موظف حكومي زيادة موجوداته زيادة كبيرة لا يستطيع تعليلها بصورة معقولة قياساً الى

3. الرحباني، ليلى. «الحصانة السياسية والإدارية تعترض مكافحة الفساد في لبنان». الأخبار. العدد 84، الثلاثاء 21 تشرين الثاني 2006.

دخله المشروع،

7- الرشوة في القطاع الخاص،

8- اختلاس الممتلكات في القطاع الخاص، أي تعمّد شخص يدير كياناً تابعاً للقطاع الخاص أو يعمل فيه بأي صفة، اثناء مزاولة نشاط اقتصادي أو مالي أو تجاري، اختلاس أي ممتلكات أو اموال أو أوراق مالية خصوصية أو أي أشياء اخرى،

9- غسل العائدات الإجرامية،

10- إخفاء ممتلكات أو مواصلة الاحتفاظ بها عندما يكون الشخص المعني على علم بأن تلك الممتلكات متأتية من أي من الأفعال المجرّمة وفقاً لهذه الاتفاقية،

11- إعاقة سير العدالة عبر استخدام القوة البدنية أو التهديد أو الترهيب أو الوعد بمزية غير مستحقة للتحريض على الإدلاء بشهادة زور أو للتدخل في الإدلاء بالشهادة أو في ممارسة أي موظف معني بإنفاذ القانون مهامه الرسمية في ما يتعلق بارتكاب أفعال مجرّمة وفقاً للاتفاقية.

أما «منظمة الشفافية الدولية[4]»، فتُعرّف الفساد بأنه «سوء استعمال الوظيفة في القطاع العام لتحقيق مكاسب شخصية». ولا تميز المنظمة بين

4. الشفافية الدولي (Transparency International)، يُرمز إليها اختصاراً، (TI) هي منظمة دولية غير حكومية معنية بالفساد على أنواعه كافة، قام بتأسيسها مدير البنك الدولي السابق بيتر آيجن في العام 1993. ومنذ العام 1995 بدأت بإصدار مؤشر فساد سنوي، وهو قائمة مقارنة للدول من حيث انتشار الفساد حول العالم. الدرجة الأعلى 10 تعني الدول الاقل فساداً، فيما تعني الدرجة ٥ وما دون الدول الأكثر فساداً، وذلك ضمن نظام يتألف من عشر نقاط. تملك هذه المنظمة اليوم فروعاً في أكثر من 100 دولة، ومقرها الرئيسي في برلين، عاصمة ألمانيا.

الفساد الإداري والفساد السياسي أو بين الفساد الصغير والفساد الكبير، إنما ترى أن عمليات الفساد عموماً تسلب من البلدان طاقاتها وتمثل عقبة أداء في طريق التنمية المستدامة[5].

وبالرغم من تعدد التعاريف التي أُطلقت لتوضيح مفهوم الفساد، إلا أن أغلبها جاء متفقاً وبشكل كبير على سوء هذه الظاهرة والآثار السلبية التي تتركها في كل مستويات الدولة ومؤسساتها وهياكلها التنظيمية، باعتبارها ظاهرة وبائية في معظم دول العالم، وإن بنسبٍ متفاوتة.

ولقد وضع الأستاذ الاكاديمي روبرت كليتجارد معادلة لحدوث الفساد تُعدّ من التعريفات الأقرب إلى الواقع، إذ رأى أنها تحصل في ظل أركانٍ ثلاثة: الفساد = (احتكار السلطة + حرية التصرف) – المساءلة[6]. ما يعني أن «احتكار المؤسسات العامة للخدمة وسطَ تمتّع الموظفين الحكوميين بسلطة تقديرية واسعة لا تخضع لمساءلة حقيقية، يؤدي إلى حدوث الفساد»[7].

ب – أنواع الفساد

لا شك في أن هناك تصنيفات عدة لظاهرة الفساد. بعض المتخصصين في الإدارة ميّز بين أنواع الفساد بحسب حجمه[8]:

5. يحيى، هشام. «الديمقراطية وإشكالية العلاقة بين أنماط الفساد والجريمة المنظمة». الموقع الالكتروني للمنظمة العربية لمكافحة الفساد..http://arabanticorruption. org/article/24295
6. C (Corruption) = M (Monopoly) + D(Discretion) - A (Accountability)
7. فوزي، سامح. «إشكالية المساءلة في الواقع السياسي المصري». الاهرام المصرية. 1 تشرين الاول 2005.
8. «الفساد المالي والإداري إرهاب مقنع يتعرض له المواطن في الدول النامية». الديار. 28 كانون الأول 2011.

1- الفساد الصغير Minor Corruption: وهو فساد الدرجات الوظيفية الدنيا الذي يمارس من قبل فرد واحد من دون تنسيق مع الآخرين. لذا يُلاحظ انتشار هذا النوع من الفساد بين صغار الموظفين عن طريق استلام رشاوى من الآخرين.

2- الفساد الكبير Gross Corruption: وهو فساد الدرجات الوظيفية العليا، الذي يقوم به كبار المسؤولين والموظفين من اجل تحقيق مصالح مادية أو اجتماعية كبيرة. وهو أشمل وأخطر نظراً لتكليفه الدولة مبالغ ضخمة.

في المقابل، صنّف باحثون آخرون الفساد بحسب انتشاره إلى[9]:

1- فساد دولي: وهو نوع يأخذ مدى واسعاً عالمياً يعبر حدود الدول وحتى القارات ضمن ما يُعرف بـ«العولمة»، أي فتح الحدود والمعابر بين البلاد وتحت مظلة ونظام الاقتصاد الحر. ترتبط المؤسسات الاقتصادية للدولة داخل وخارج البلد بالكيان السياسي أو قيادته لتمرير منافع اقتصادية نفعية يصعب الفصل بينهما. لهذا يكون هذا الفساد أخطبوطيًّا يلف كيانات واقتصادات على مدى واسع ويعتبر الأخطر نوعاً.

2- فساد محلي: يقصد به ما ينتشر من مظاهر الفساد داخل البلد الواحد، ولا ينأى عن كونه فساد صغار الموظفين والأفراد ذوي المناصب الصغيرة في المجتمع عادةً، ممن لا يرتبطون في مخالفاتهم بشركات أجنبية تابعة لدول أخرى.

أما الباحثون في الشؤون الاقتصادية، فقسّموا أنواع الفساد بحسب

9. المرجع نفسه.

القطاع، إلى قسمين[10]:

1- فساد القطاع العام: ويُقصد به مؤسسات الدولة التي وُجدت أصلاً لخدمة المجتمع وأفراده، والتي باتت في الغالب مرتعاً خصباً للانحرافات الإدارية والسرقات المالية بسبب غياب الحوافز الفردية، فيكون التعويض دائماً هو ذلك النمط من توظيف العام لصالح الخاص وتحويل المواقع إلى «دكاكين» يجلب أصحابها المنافع من أجل أهداف لا علاقة لها بربح المنشآت والشركات العامة أو خسارتها ما دامت الدولة هي المالك الوحيد القادر على تعويض الخسائر وتغطية السرقات، بل وربما التستر على فساد الكبار أحياناً.

2- فساد القطاع الخاص: والمقصود به المؤسسات والشركات الخاصة. ورغم أن بعض العاملين في هذا القطاع يدّعي بأن الفساد يقلل من النفقات الإدارية عن طريق تجاوز الروتين الإداري، إلا ان وجود الرشوة يمكن ان يدفع المسؤولين لاستحداث تعليمات وحالات تأخير جديدة في إنجاز المعاملات[11].

ج - مظاهر وميادين الفساد

يأخذ الفساد مظاهر أو أشكال عدة، منها ما يتم من خلال تجاوز القانون وسوء استخدام السلطة أو النفوذ لمصالح خاصة، أو من خلال استغلال

10. وتوت، علي. «توصيف ظاهرة الفساد». شبكة النبأ المعلوماتية. العدد 79، 14 تشرين الثاني 2005. http://annabaa.org/nbahome/nba79/019.htm

11. سلطان، عدنان عباس. «الفساد: التنوعات..التأثيرات..معايير القياس». شبكة النبأ المعلوماتية. 27 تشرين الثاني 2007 http://www.annabaa.org/nbanews/67/225.htm.2007

الثغرات القانونية القائمة. ومن الصور العديدة للفساد على سبيل المثال[12]:

- الاحتيال: الخداع للحصول على مكاسب شخصية.
- الغش: يُستخدم بالأخص لخلق مصلحة غالباً ما تكون للفائدة الشخصية وعلى حساب الآخرين.
- السرقة: سلب ممتلكات الغير بطريقة غير قانونية من دون أخذ موافقة الشخص المعني.
- الرشوة: هي «جريمة» عبارة عن تقديم مبلغ مالي أو هدية لتغيير سلوك الفرد الآخر بشكل لا يتماشى ومسؤولية هذا الفرد.
- الاختلاس: او ما يُعرف بالاحتيال الذي يقوم به الشخص على ما اؤتُمن عليه من ممتلكات أو أموال تعود لشخص آخر.
- سوء استخدام السلطة والنفوذ المرتبطة بالسلطة الممنوحة لمنصب ما.
- التهرب من دفع الضرائب: وينعكس في الاستعمال غير القانوني للنظام الضريبي للمصلحة الفردية بهدف خفض قيمة الضريبة المتوجب دفعها.
- سوء المحافظة على المال العام: وذلك من خلال الحصول على اموال الدولة والتصرف بها من غير وجه حق بشكل سري تحت تسميات مختلفة.
- الواسطة: وهو تعبير باللغة العربية العامية، يمكن تعريفه باللجوء الى علاقات بشخص معين والاستفادة من نفوذه في السلطة لتحقيق رغبات أفراد خارج نطاق المعاملات العادية.
- صرف الاموال بطريقة مفرطة وغير مدروسة، والتي تكون غير

12. «نحو استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد». منشورات الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية (لا فساد). بيروت 2005. (ص. 15-16).

خاضعة للمراقبة من قبل أي سلطة تنظيمية قبل المباشرة بها.

- الخداع: من خلال استعمال مختلف الحِيَل لتضليل شخص ما، وعادة للحصول منه على المال.
- التلاعب بالأنظمة والقوانين وسوء تفسيرها بهدف المصلحة الشخصية.
- فرض عمولة غير قانونية على العقود العامة.
- التلاعب بالمعلومات العامة أو تسريب معلومات حساسة يمكن التلاعب بها لمكاسب ومصالح شخصية.
- «المحسوبية» او العلاقات الشخصية: التي تربط المدراء بالزبائن في نظام يتم فيه تبادل الوظائف والخدمات والحماية بهدف العمل والدعم والولاء.
- المحاباة أو التمييز: وهي المعاملة غير العادلة لشخص أو لمجموعة على أساس الأحكام أو المعرفة المسبقة.
- فرض غرامات ورسوم غير قانونية سواء كانت مقابل خدمات أم لا.
- شراء التأثير السياسي أو الأصوات الانتخابية وخصوصاً خلال فترة الانتخابات من خلال تقديمات ملموسة او بالمال.

اما القطاعات التي ينمو فيها الفساد، فيمكن القول أن الاخير استطاع أن يتغلغل في مختلف الميادين من دون استثناء، ولقد أظهرت دراسة أجريت على 50 ألف مواطن في 64 بلداً أن الفساد يكمن في القطاعات التي ترتبط بمصالح المواطنين، ومنها[13]:

- الاحزاب السياسية

13. «الصحافة الإصلاحية: دور وسائل الإعلام في مكافحة الفساد». مرجع سابق. (ص. 8).

- البرلمانات والتشريع
- رجال الأمن
- النظام القضائي / السلطة القضائية
- الإدارات المالية والضريبية تحديداً
- قطاعات الأعمال الخاصة
- الجمارك
- الخدمات الطبية
- النظام التعليمي والتربوي
- تسجيل ومنح التراخيص
- ميادين القطاع العام
- المنظمات غير الحكومية
- المؤسسات الدينية

وللدلالة على ما سبق ذكره، نذكر على سبيل المثال، لا الحصر، ما ورد في تقرير منظمة الشفافية العالمية لعام 2013 الذي شمل 104 دول، وجاءت مصر في مقدمة الدول الاكثر فساداً في العالم، حيث تراوحت درجة الفساد بين 4 و4.1 في كل من مؤسسة الشرطة والخدمات العامة والاعلام، وقاربَت مستوى الثلاث درجات لدى كل من النواب التشريعيين والقضاء والنظام التعليمي والصحي[14]. ونقل بيان لمنظمة الشفافية العالمية عن كريستوف ويلك، مدير الشرق الاوسط وشمال افريقيا، أن «الشرطة والقضاء والاحزاب السياسية في الدول العربية بحاجة إلى اصلاح حتى تكسب ثقة المواطنين»[15].

14. وفقاً لتصنيفات منظمة الشفافية لعام 2013، تكون المؤسسات الاكثر فساداً هي الاقرب إلى درجة 5 وما دون، والاكثر نزاهة الاقرب لدرجة 10.
15. جاد، محمد. «الشرطة والإعلام والأحزاب السياسية الأقل نزاهة و36% من المواطنين

د - أسباب انتشار الفساد

تختلف أسباب الفساد وتتعدد بتعدد الأماكن والأفراد والبيئات. ويمكن أن نجمل أسباب الفساد تحت العناوين التالية[16]:

1- أسباب سياسية: يقصد بها غياب الحريات والشفافية والمساءلة نظراً لوجود أنظمة سلطوية شبه مغلقة.

2- أسباب اجتماعية: وتتمثل بالحروب وآثارها ونتائجها في المجتمع، التدخلات الخارجية أو الطائفية أو العشائرية، القلق الناتج عن عدم الاستقرار الأمني والاجتماعي والمعيشي والتخوف من المجهول الذي يؤدي الى جمع المال بأي وسيلة لمواجهة المستقبل الغامض.

3- أسباب اقتصادية: تتمثل بالاوضاع الاقتصادية المتدهورة والمحفزة لسلوك الفرد، وكذلك ارتفاع تكاليف المعيشة.

4- أسباب إدارية وتنظيمية: تتمثل في الاجراءات المعقدة (البيروقراطية) وغموض التشريعات أو تعددها وبالتالي عدم العمل بها ضمن المؤسسة. إضافة الى الرواتب غير المناسبة وتولي المناصب من غير أصحاب الكفاءة الذين يسخّرون الإدارة لمصالحهم الخاصة.

في تقريرها السنوي الذي أصدرته في برلين بتاريخ 17 الثاني 2009، خلصت منظمة الشفافية الدولية إلى أن البلدان التي «تعاني من نزاعات طويلة الأمد وتصدع بعض آليات الحكم الرشيد هي البلدان ذاتها التي يستشري فيها الفساد على نطاق واسع. إذ عندما تضعف مؤسسات الدولة أو تنعدم من الأساس، يخرج الفساد عن نطاق السيطرة ومن ثم تُهدر الموارد العامة. ويؤدي هذا

مضطرون لدفع الرشاوى». صحيفة الشروق المصرية. الأربعاء 10 تموز 2013.

16. «الفساد المالي والإداري إرهاب مقنع يتعرض له المواطن في الدول النامية». مرجع سابق.

الوضع إلى حالة اللاستقرار وشيوع ثقافة الإفلات من العقاب». ولفتت الى أن «انتشار الفساد يؤدي أيضا إلى انحسار ثقة أفراد الشعب في مؤسسات الدولة والحكومات الناشئة التي يُفترض أنها تحمي استمرار الدولة واستقرارها»[17].

أما منظمة «برلمانيون عرب ضد الفساد»، فأشارت في تقرير حول واقع النزاهة والفساد في العالم العربي، إلى وجود أسباب متعددة كامنة وراء نشوء ظاهرة الفساد في المجتمعات العربية تُعرف بمنظومة الفساد، وأن هذه الأسباب وإن كانت موجودة بشكل أو بآخر في كل المجتمعات إلا أنها تتدرج وتختلف في الأهمية بين مجتمع وآخر. وترى المنظمة، بناءً على التقارير الإقليمية والوطنية، أن البيئة المشجعة لظاهرة الفساد في العالم العربي تتمثل بكل أو ببعض المظاهر التالية[18]:

- عدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية في النظام السياسي، مما يؤدي الى الإخلال بمبدأ الرقابة المتبادلة بين هذه السلطات.
- نقص المعرفة بالحقوق الفردية لكل شخص والتي يجب توفيرها من قبل الدولة، وسيادة القيم التقليدية والروابط القائمة على النسب والقرابة.
- زيادة فرص ممارسة الفساد في المراحل الانتقالية التي تشهد ظروفاً خاصة، سواء كانت سياسية مثل الانتقال من مرحلة الاحتلال الى

---

17. «تقرير الشفافية: النزاعات تعرقل مكافحة الفساد في الشرق الأوسط». موقع قناة BBC الاكتروني. 17 تشرين الثاني 2009. http://www.bbc.co.uk/arabic/2009/11/worldnews/2009/091117_ra_transparancy_report_tc2.shtml

18. «واقع النزاهة والفساد في العالم العربي: خلاصة دراسات حالات ثماني بلدان عربية 2009-2010». منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد. ط1. بيروت 2011. (ص. 49-50).

مرحلة نهوض الدولة، أو ظروفاً اقتصادية مثل التحول من نظام اقتصادي الى آخر، أو ظروفاً اجتماعية والتي تتأثر بالظروف السياسية بشكل كبير، ويساعد على ذلك حداثة أو عدم اكتمال بناء المؤسسات الوطنية والقوانين التي توفر بيئة مناسبة للفاسدين مستغلين ضعف الجهاز الرقابي في هذه المراحل الانتقالية.

- ضعف الإرادة السياسية لدى القيادة السياسية لمكافحة الفساد، وعدم اتخاذها اجراءات صارمة وقائية أو تأديبية بحق الفاسدين بسبب انغماسها أو بعض أطرافها في الفساد.
- عدم وضوح الأسس والمعايير التي يطبق من خلالها نظام المناقصات/المزايدات في الدولة، مما يقلل من وجود تنافس حقيقي أو ضمان لتكافؤ الفرص.
- ضعف أجهزة الرقابة في الدولة وعدم استقلاليتها.
- ضعف وقلة عدد المرافق والخدمات والمؤسسات العامة التي تخدم المواطنين، مما يشجع على التنافس بين المواطنين للحصول عليها، فيمارس المتمكنون الواسطة والمحسوبية والمحاباة وتقبل الرشوة.
- تدني رواتب العاملين في القطاع العام وارتفاع مستوى المعيشة، ما يشكل بيئة ملائمة لقيام بعض العاملين بالبحث عن مصادر مالية أخرى حتى لو كان من خلال الرشوة.
- عدم توعية وتدريب العاملين على مبادىء النزاهة وتجنب ممارسة استغلال العمل الحكومي، من خلال مدونات السلوك التي تبين الحقوق الواجبات لكل منهم، مما يفتح الباب لممارسة الفساد بحجة الجهل بتلك المبادئ.
- غياب حرية الاعلام وعدم السماح للصحافيين والمواطنين بالاطلاع

على المعلومات والسجلات التي توضح طبيعة العمل والتجاوزات الحاصلة فيه.

- ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات المتخصصة بمكافحة الفساد، أي المؤسسات الاهلية الخاصة، في المشاركة في الرقابة على أعمال الحكومة.
- ضعف التزام مجال الإدارة والإدارات التنفيذية لبعض شركات القطاع الخاص بمبادىء الشفافية والادارة السليمة، وتجنب تضارب المصالح تجاه مساهميها بشكل خاص أو المجتمع بشكل عام.
- عدم وجود تشريعات وأنظمة وقوانين وتعليمات تساعد على مكافحة الفساد، وتفرض عقوبات رادعة بحق من يمارسونه.
- ضعف دور الأسرة وقصور المناهج التعليمية (المدارس والجامعات) في مكافحة ظاهرة الفساد.

هـ - الآثار السلبية

في الكلمة التي ألقاها في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية حول مكافحة الفساد في واشنطن، أكّد رئيس مجموعة البنك الدولي جيم يونغ كيم أنه تتم سرقة 20 إلى 40 مليار دولار من البلدان النامية كل عام بسبب الفساد[19]. لذلك، فإن تفشي ظاهرة الفساد يترتب عليه العديد من الآثار السلبية التي تنعكس على مختلف نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، أفراداً ومؤسسات، وذلك كما يلي[20]:

19. «كلمة رئيس البنك الدولي في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية حول مكافحة الفساد». الموقع الرسمي للبنك الدولي. واشنطن، 30 كانون الثاني 2013.
20. هذه الآثار عدّدتها منظمة «برلمانيون عرب ضد الفساد» في كتيب «واقع النزاهة

- تأثير الفساد في النواحي الاجتماعية، بحيث يؤدي الى زعزعة القيم الاخلاقية القائمة على الصدق والامانة والعدل والمساواة وتكافؤ الفرص وغيرها، ويساهم في انعدام المهنية في العمل وانتشار اللامسؤولية والنوايا السيئة في المجتمع، ويؤدي كذلك الى انتشار الجرائم بسبب الشعور بالظلم لدى الأغلبية، مما يؤدي الى الاحتقان الاجتماعي والحقد بين الشرائح الاجتماعية وزيادة حجم المجموعات المهمشة.
- تأثير الفساد في الاقتصاد، لأنه يؤثر سلباً، وبشكل مباشر، على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، وهو ما أظهرته الدراسات في السنوات الماضية حيث تأكّد أن ثلث الناتج المحلي الاجمالي في العالم العربي يضيع نتيجة عمليات الفساد المختلفة. كذلك، فإن الفساد يخلق مناخاً ترتفع فيه مستويات المخاطرة، الامر الذي يؤدي الى هجرة أصحاب رؤوس الأموال الى خارج الوطن وكذلك أصحاب الكفاءات الاقتصادية لعدم الاهتمام بهم بسبب المحسوبية والواسطة في التوظيف في المناصب العامة، كما يؤدي الى غياب التنافس الذي يشكل شرطاً أساسياً لجلب الاستثمارات المحلية والخارجية، مما يقلّص حجم فرص العمل ويزيد من ظاهرة البطالة والفقر. أما الأخطر من كل ذلك، هو تسبُّب الفساد بهدر أموال الدولة، إما بسبب سرقتها أو تبذيرها على مصالح شخصية[21].
- تأثير الفساد في حقوق المواطنين، ذلك أن آثاره السلبية على النظام

والفساد في العالم العربي». مرجع سابق. (ص. 50).

21. قدرت الامم المتحدة حجم الأموال العامة التي تتعرض للنهب والاختلاس بسبب فساد الأنظمة السياسية في العالم بحوالي 1.6 تريليون دولار سنوياً، وفق تقرير نشرته المنظمة الاممية على موقعها الالكتروني بالتزامن مع استضافة العاصمة القطرية، الدوحة، لمؤتمر الأمم المتحدة حول مكافحة الفساد في 8 كانون الأول 2009، لافتة الى انه يتم تحويل هذه الأموال الى حسابات شخصية أو ودائع سرية في الخارج.

السياسي وبنيته الديمقراطية تُضِيع حقهم في الحصول على الخدمات العامة الأساسية، وكذلك في المساواة وتكافؤ الفرص وحرية الوصول الى المعلومات وحرية الاعلام. كما يؤدي الفساد الى تعليم المواطنين على عدم الوفاء في الانتماء السياسي، «اي التظاهر بالولاء لجهة سياسية ما أو لحزب معين من اجل الحصول على مصالح أو منافع خاصة» من دون قناعة تامة بالبرنامج السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي ينادي به هذا الحزب. كذلك، يُضعف الفساد المؤسسات العامة مثل الوزارات، ومؤسسات المجتمع المدني مثل الاتحادات المهنية والنقابات، ويعزز المؤسسات التقليدية مثل القبيلة والعشيرة، وهو ما يحول دون إقامة دولة حديثة ونظام ديمقراطي يتساوى فيه الجميع في الحقوق والواجبات.

و- آليات مكافحة الفساد

بالنظر الى الانعكاسات السلبية الخطيرة التي يتسبب بها الفساد، فإن محاربته تتطلب تضافر جهود جميع الاطراف داخل المجتمع وفقًا لخطة أو استراتيجية تعتمد الآليات التالية:[22]

1- المساءلة: وتعني واجب المسؤولين عن الوظائف العامة، سواء كانوا منتخبين أو معينين، بتقديم تقارير دورية عن نتائج أعمالهم ومدى نجاحهم في تنفيذها، وحق المواطنين في الحصول على المعلومات اللازمة عن أعمال الإدارات العامة، حتى يتم التأكد من أن عمل هؤلاء

---

22. مهدي، ساهر عبد الكاظم. «الفساد الإداري أسبابه وآثاره وأهم أساليب المعالجة». الموقع الالكتروني لهيئة النزاهة العراقية. 12 تموز 2010. http://www.nazaha.iq/body.asp?field=news_arabic&id=473

يتفق مع القيم الديمقراطية ومع تعريف القانون لوظائفهم ومهامهم.

2- المحاسبة: أي خضوع الأشخاص الذين يتولون المناصب العامة للمحاسبة القانونية والإدارية والأخلاقية عن نتائج أعمالهم، فيكون الموظفون الحكوميون مسؤولين أمام رؤسائهم الذين يكونون مسؤولين بدورهم أمام السلطة التشريعية التي تتولى الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية.

3- الشفافية: هي وضوح ما تقوم به المؤسسة ووضوح علاقتها مع الموظفين (المتفعين من الخدمة أو مموليها) وعلنية الإجراءات والغايات والأهداف، وهو ما ينطبق على أعمال الحكومة كما ينطبق على أعمال المؤسسات الأخرى غير الحكومية.

4- النزاهة: هي منظومة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص والمهنية في العمل، وبالرغم من التقارب بين مفهومي الشفافية والنزاهة إلا أن الثاني يتصل بقيم أخلاقية معنوية بينما يتصل الأول بنظم وإجراءات عملية.

ضمن هذا الإطار، وضعت الندوة العلمية حول «تفشي ظاهرة الفساد ووسائل مكافحتها»، التي دعا إليها المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية عام 2011، توصيات لمكافحة ظاهرة الفساد جعلت الاعلام طرفًا من أطراف المجتمع المسؤوليين عن المشاركة في هذه العملية. من أهم هذه التوصيات[23]:

- العمل على إنشاء هيئة خاصة لمكافحة الفساد على المستوى الإقليمي والوطني تعمل في إطار جامعة الدول العربية وتضم كل أجهزة الرقابة

23. «تفشي ظاهرة الفساد الإداري ووسائل مكافحتها». الموقع الإلكتروني للمركز العربي للبحوث القانونية والقضائية. بيروت، 5-6 أيلول 2011. http://www.carjj.org/node/1128

بهدف رصد المعلومات عن الفساد ودعمها بقاعدة البيانات اللازمة ويكون من مهماتها وضع الدراسات والأبحاث والتقارير حول هذه الظاهرة.

- سنّ التشريعات والقوانين التي تكفل تحقيق استقلال القضاء ليتمكن من العمل على مكافحة الفساد.
- سنّ التشريعات لفرض سيادة القانون وتفعيل آليات الرقابة على الأداء الحكومي للحدّ من التصرّفات الفردية باتّخاذ القرارات وتطوير هذه التشريعات وتحديثها بما يكفل محاربة الفساد بأشكاله وأنواعه كافة في القطاع العام والخاص وعلى المستويات كافة.
- تشجيع انعقاد الندوات العلمية من أجل مكافحة الفساد بمواضيع محدّدة ومتخصّصة.
- تعزيز دور الإعلام للتبصّر بالظاهرة وطرق مكافحتها وتبنّي مناهج تعليمية وتربوية تتعلّق بظاهرة تربية الفرد على القيم التي تؤدي إلى رفض الفساد، والعمل على تكوين رأي عام يرفض هذه الظاهرة.
- تعزيز أجهزة التقصّي والتحقيق بقاعدة معلومات تشريعية وقانونية تضمن كفاءتها وتأمين الوسائل كافة التي تمكّنها من تأدية مهامها بنزاهة وشفافية، بما يتيح للمواطن رفع الدعوى أمام القضاء دون النظر إلى صفته في إقامة الدعوى، وسنّ التشريعات القانونية لحماية الشهود والمبلّغين.
- تعزيز مشاركة القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني وإشراكها في الجهود المبذولة من قبل الأجهزة الحكومية من أجل مكافحة الفساد.
- العمل على رفع الكفاءة في الجهاز الإداري للدولة من خلال تعزيز القدرات الإدارية لاختيار الأكفأ وتقديم الخدمات والتركيز على إعداد

القيادات الإدارية الكفوءة بواسطة الدورات التدريبية المنظّمة.

ومن المفيد الإشارة إلى آلية مكافحة الفساد التي لخّصها الخبير الاقتصادي دانيال كوفمان (Daniel Kaufmann) بالمعادلة الآتية:

جهود مكافحة الفساد = معرفة وإعلام + قيادة + عمل جماعي[24]. وشدد على أن الإعلام، بمشاركة المجتمع المدني، يشكلان الأهمية الكبرى في عملية مكافحة الفساد. هذه الفكرة تبناها البنك الدولي حين أكّد في إحدى ورقاته البحثية أن مُهمّة الانطلاق بالإصلاحات ودعمها لا تقتصر على المسؤولين السياسيين وأصحاب القرار فحسب، بل يجب أن تشمل أهل الإعلام والمجتمع المدني نظراً للدور القيادي الذي يمكنهما القيام به في عملية خلق المناخ الرادع لممارسات الفساد وفي الحفاظ عليه[25].

ثانياً: الفساد في المجتمع اللبناني

في كانون الثاني 2009، أصدر الرئيس السابق لمجلس الخدمة المدنية منذر الخطيب تقريره السنوي عن حال الإدارة العامة في لبنان، حيث تحدث عن «تغلغلٍ للرشوة وطغيانٍ للمحاباة والاستبداد والاستنساب، بسبب فقدان المواطنية واستشراء التعلق بالطائفية والمذهبية كمدخلٍ إلى كسب النفوذ والسلطة وتولي المراكز الإدارية العليا، من دون الاعتماد على مبادىء الجدارة والكفاءة والاستحقاق، ما أدى إلى ضعف الإدارة التي تعكس هيبة

24. EC (Efforts de lutte contre la corruption) = CI (Connaissances et informations)+ LE (Leadership) + AC (Actions collectives).
25. Stapenhurst, Rick. *Le rôle des médias dans la lutte contre la corruption*. Institut de la Banque Mondiale. p.2. Sans date. URL:http://info.worldbank.org/etools/docs/library/109254/s3_rolemedias.pdf

السلطة»[26].

كذلك، ففي تقرير مُشابه، من حيث المبدأ، صدر قبل ١١ عاماً، خلص رئيس مجلس الخدمة المدنية آنذاك حسن شلق إلى أن «سلسلة الرتب والرواتب في الادارات الرسمية في لبنان تحول الموظف في القطاع العام إما سارقاً أو فقيراً»[27].

إزاء هذين الإقرارين لمسؤولَين شغلا منصباً حساساً في الملاك الإداري العام، يمكن الاستنتاج أن الفساد في لبنان ليس بظاهرة جديدة أصابت جهازه الإداري، بل له جذور تعود الى عقود خلت، وقد تفاقم خلال سنوات الحرب اللبنانية والفترة التي تلتها حيث تعددت مظاهره واستفحلت بشكل قياسي حتى أصاب كل مؤسسات الدولة، وأدى إلى اختلالات اجتماعية لا يمكن ضبطها.

أ - أهمية الخوض في الظاهرة

إذا أمعنّا النظر في نتائج «مقياس الفساد لعام 2013»[28] التي عرضتها الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية «لافساد»[29] بالتزامن مع الفروع الوطنية لمنظمة

26. بركات، محمد. «رئيس مجلس الخدمة المدنية منذر الخطيب يطلق صرخة التقاعد: تقرير عن فساد اداري لا علاج له في دولة المحاصصة التوافقية». النهار. 4 نيسان 2010.
27. المرجع نفسه.
28. «مقياس الفساد لعام 2013» هو عبارة عن استطلاع الرأي العالمي والوحيد الذي يجري بشكل علني، يعرض آراء الناس وتجاربهم الشخصية المتعلقة بقضايا الفساد والرشاوى وتأثيرها على حياتهم. شمل مقياس الفساد العالمي 2013 ردود 114270 شخصاً من 107 بلدان تحدثوا عن الفساد في بلدانهم بوجه عام، وعن المؤسسات التي تعاني برأيهم من مشكلة الفساد أكثر من غيرها من المؤسسات. كما سأل الاستطلاع الناس عن مدى فعالية الحكومة في محاربة الفساد وعن مدى استعدادهم الشخصي للمشاركة في مكافحته. وللمرة الاولى سأل مقياس الفساد العالمي الجمهور المستطلع عن إدراكه لمدة تأثير أصحاب القرار في تحقيق المصالح الخاصة على حساب المصلحة العامة.
29. تأسست الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية – لا فساد في العام 1999، وهي الفرع اللبناني لمنظمة الشفافية الدولية. إنها أول منظمة غير حكومية لبنانية تهدف إلى ضبط

الشفافية الدولية في جميع أنحاء العالم، نجد أن الأرقام المتعلقة بلبنان تؤكد الحال المزرية التي بلغها من الفساد، وتؤكد عدم جدوى الجهود المبذولة لمكافحته، وفي مقدمتها مصادقة لبنان على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في 7 تشرين الأول 2008. وقد جاءت الأرقام على الشكل التالي:

- 84٪ من اللبنانيين رأوا أن مستوى الفساد في تضخم مضطرد،
- 89٪ صرحوا بأن المصالح الخاصة غالباً ما تطغى على سير أعمال الحكومة،
- 68٪ قالوا أن الأحزاب والمؤسسات الرسمية والخاصة والقطاعات العامة والعاملين فيها كلهم فاسدون،
- 49٪ يلجاون إلى دفع رشاوى بهدف تسريع إنجاز المعاملات،
- 19٪ يدفعون الرشوة بمنزلة هدية أو عربون شكر،
- 16٪ يدفعون الرشوة للحصول على خدمة أرخص بثمن أوفر،
- 16٪ يدفعون الرشوة لأنها برأيهم الطريقة الوحيدة من اجل الحصول على الخدمة،
- 65٪ من اللبنانيين يفضلون السكوت عن قضايا فساد قد يقعون ضحيتها لأنهم يرون أن شكواهم لن تؤدي الى معاقبة الفاسدين.
- 10٪ فقط من هؤلاء اعتبروا بثقة أنه يمكن احداث تغيير في الواقع الفاسد[30].

وفي عرض موجز للأرقام التي سجلها لبنان منذ بدأ قياس أدائه عام 2003 وفقاً لمؤشر الفساد السنوي الصادر عن منظمة الشفافية الدولية ولغاية العام

الفساد بأشكاله المتعددة و تعزيز مبادئ الحكم الصالح.

30. «نتائج مقياس الفساد العالمي لعام 2013». الموقع الالكتروني الرسمي للجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية (لافساد). 9 تموز 2013. http://www.transparency- 20PR.pdf%lebanon.org/press/GCB2013

2014، تتبين الدرجة المتدنية التي يسجلها كل عام[31]:

2003: المرتبة 78 من اصل 133 بلداً في العالم (المؤشر: 10/3)

2004: المرتبة 97 من اصل 145 بلداً (10/2.7)

2005: المرتبة 83 من أصل 158 (10/3.1)

2006: المرتبة 63 من أصل 163، حيث سجّل تحسناً ملحوظاً (10/3.6)

2007: المرتبة 99 (من اصل 179)، حيث سجّل تراجعاً بمقدار 36 مرتبة (10/3)

2008: المرتبة 102 من اصل 180 بلداً (10/3)

2009: المرتبة 130 من اصل 180، أي تراجع بمقدار 28 مرتبة (10/2.5)

2010: المرتبة 128 من اصل 178 (10/2.5)

2011: المرتبة 134 من اصل 183 (10/2.5)

2012: المرتبة 128 من اصل 176 (10/3)

2013: المرتبة 127 من أصل 177 (10/2.8)

2014: المرتبة 136 من أصل 175، أي تراجع بمقدار 9 مراتب (10/2.7)

31. تم رصد المراتب التي احتلها لبنان منذ العام 2003 ولغاية 2014 وفقاً لمؤشر الفساد السنوي الذي يصدر عن منظمة الشفافية الدولية في جميع أنحاء العالم.

درجة المؤشر: 10

4
3.5
3
2.5
2
1.5
1
0.5
0
2003 2004 2005 2006 2007 2008 2009 2010 2011 2012 2013 2014
10

رسم بياني 1: مؤشر الفساد في لبنان منذ العام 2003 ولغاية 2014

إذاً، يتضح من نمط تطور مؤشر لبنان أنه يسجل سنويًا نتيجة متدنية جدًا عن المعدل. وقد اعتُبر في العام 2012 من الدول الخمسين الاكثر فساداً في العالم التي شملها المؤشر[32].

ب – نماذج من فساد المؤسسات العامة

إن الحديث عن وجود فساد في المؤسسات العامة لا ينحصر بموظفي الدرجات الدنيا فحسب، وهو ما يُعرف بـ«الفساد الصغير» ومن أبرز أشكاله الرشوة، وإنما يتناول أداء الوظيفة العامة من قاعدة الهرم حتى رأسه حيث يصل مستواه الى حدّ «الفساد البنيوي» الذي يتم فيه احتكار مواقع القرار من جهة، وتشكيل شبكة تنتفع من استخدام الدولة باعتبارها جهازها الخاص من

32. «مؤشر مدركات الفساد عام 2012: لبنان في المراتب المتدنية عالميا وعربيا». الوكالة الوطنية للإعلام. 5 كانون الأول 2012.

جهة أخرى[33]، وهو ما ينطبق على حال لبنان.

ومن المفيد عرض بعض النماذج التي شهدها لبنان في السنوات الاخيرة بإيجاز، والتي تؤشر إلى بلوغه مرحلة الفساد البنيوي في مختلف المؤسسات العامة، ولا سيما الاكثر حساسية منها:

1- تشير التقارير والدراسات إلى فوضى تتحكم بقطاع الصحة في لبنان، بدءًا من رأس الهرم الصحي أي وزارة الصحة، إذ يشير وزير الصحة العامة السابق الدكتور محمد جواد خليفة في تصريح لصحيفة «الأخبار» بتاريخ 9 نيسان 2008 إلى أنه لا يريد «توظيف أشخاص في الوزارة لإطلاق مشروع البطاقة الصحية، لأسباب عدة، منها أن الموظف يدخل إلى الوزارة وفق محاصصات سياسية وطائفية، وبعد فترة يبدأ بالتلكؤ في القدوم إلى وظيفته، ومن ثم يصبح مرافقاً لأحد النواب أو الوزراء»، ويشير إلى «أن موظفي الوزارة هم أطباء كانوا يعملون في المستشفيات الحكومية التي تتبع النظام الروسي القديم، إلا أنهم لا يملكون الاختصاصات المطلوبة للقيام بعدد من الأعمال المطلوبة منهم»[34].

وفي تصريح آخر، يقول الوزير خليفة: «لقد خفضتُ العجز السنوي للوزارة من 60 مليار ليرة إلى 13 ملياراً»، ما يعني أنه نجح بتخفيض مبلغ 47 ملياراً كان يذهب هدراً من دون حساب ولا محاسب. وعندما يقول في 28 أيلول 2007 «إن نصف أسرّة المستشفيات غير

33. الانصاري، عبد الحميد. «الفساد وبيئته». صحيفة الأيام البحرينية الالكترونية. العدد 8229، الجمعة 21 تشرين الاول 2011.http://www.alayam.com/writers/1294

34. أبو زكي، رشا. «يوم الصحّة العالمي: اللبنانيون تحت وطأة الفساد [2-3]». الاخبار. الاربعاء 9 نيسان 2008.

مستخدمة»، فهذا يثير التساؤل عن أسباب تراكم أعداد المرضى عند أبواب المستشفيات والمؤسسات الضامنة صحياً[35].

2- بتاريخ 8 تشرين الثاني 2012، كشف رئيس لجنة الصحة العامة والعمل والشؤون الاجتماعية النائب عاطف مجدلاني، في مؤتمر صحافي، عن فضيحة إدخال أكثر من مائة صنف من الأدوية التي يتم وصفها لعدد كبير ومتنوع من الأمراض من دون تمريرها- كما تقضي القوانين المرعية الإجراء- على المختبرات المعتمدة من قبل وزارة الصحة، بل دخلت من خلال تزوير أوراق وأختام وفحوصات مختبر جامعة بيروت العربية، وتزوير ختم وزارة الصحة وتزوير توقيع الوزير. وهكذا كانت هذه الأدوية المشبوهة تنتشر في الأسواق على اساس انها شرعية ومراقبة وممهورة بختم مختبر رسمي مُعتمد وتوقيع الوزير، في حين انها لم تخضع عملياً لأية فحوصات او تحاليل. وفي اليوم نفسه، عقد وزير الصحة علي حسن خليل مؤتمراً صحفيًّا ليؤكد أنه «وبنتيجة المتابعة تم اكتشاف عملية تزوير مركبة لتحاليل وتواقيع من أجل إدخال أدوية إلى لبنان بغير وجه شرعي».

بعد شهر من ذلك، ادعى النائب العام الاستئنافي في جبل لبنان القاضي كلود كرم على سبعة أشخاص وعدد من الشركات المتورّطة في هذه القضية، وكان من بين المدّعى عليهم شقيق أحد الوزراء السابقين.

3- بتاريخ 15 تموز 2013، كشف وزير الداخلية والبلديات العميد مروان شربل في مؤتمر صحفي عقده فور معاينته أعمال الصيانة المنجزة في سجن رومية المركزي- التي كانت قد لزمتها الحكومة

35. زهر الدين، وليد. «الفساد زائل...ولو ساد». اللواء. 7 كانون الأول 2007.

الى احدى الشركات- أن هذه الأعمال «غير مقبولة وخصوصاً لجهة كلفتها الاقل بكثير من الاموال المصروفة وعدم احترامها لمعايير أبسط الحقوق الانسانية للسجين». وقال: «كلفة الكاميرات والاجهزة والمولدات هي 3 ملايين دولار وكلفة ترميم الابنية 6 ملايين دولار للابنية الموجودة (كما جاء في العقد الموقع مع الشركة الخاصة المتعهدة للاشغال في سجن رومية)، لكن ما شاهدته في المبنى «د» أن كلفة الاعمال المنجزة لا تتجاوز أكثر من مئة ألف دولار. ستتم مساءلة المسؤولين وواضعي دراسة ترميم الابنية»[36].

وذكرت صحيفة «الأخبار» في عددها الصادر في 19 تموز 2013، أن المسؤولية لا تنحصر بالجهة المتعهدة فقط، إذ ثمة ما يقع على عاتق وزارة الأشغال أيضاً، لأن لديها مهندسَيْن معنيَّين مباشرة بورشة سجن رومية[37].

في شباط 2014، ادعى النائب العام المالي القاضي علي ابراهيم على ضابطين في قوى الامن الداخلي وعلى موظفين في وزارة الاشغال العامة وعلى متعهد، بجرم اختلاس أموال عامة والرشوة في ملف سجن روميه والاهمال في القيام بالوظيفة، وأحال الملف الى النيابة العامة العسكرية.

الأمثلة كثيرة ويصعب حصرها، لا سيما وأن معظم الحالات يجري التعامل معها بمواربة في محاولة بائسة لإخفائها نهائيًّا. من هنا، فإن القضية

36. «شربل اطلع على أعمال الصيانة في سجن رومية: المنجز غير مقبول وسنفتح تحقيقا في ترميم المباني». الوكالة الوطنية للإعلام. الإثنين 15 تموز 2013.

37. نزال، محمد. «شربل عن السجناء: اعدموهم أو دعوهم». الاخبار. العدد 2058، الجمعة 19 تموز 2013.

التي تشغل بال الخبراء والباحثين اليوم في هذا المجال لا تقتصر على وجود الفساد أو عدمه في الحياة اليومية، بل على حجم هذا الوجود وأسبابه ومخاطره وسبل مكافحته، ذلك «أن الجسم اللبناني الحالي فيه استثناءات نقية، في حين أن الحاجة هي لجسم سليم مع استثناءات فاسدة» على حد تعبير الوزير السابق جوزيف مغيزل[38].

ج - أسباب تفشي الظاهرة

إن بلوغ لبنان مرحلة الفساد البنيوي في المؤسسات العامة جاء كنتيجةٍ حتمية لأسباب تراكمية عدّة ما زال بعضها يشكّل عقبة رئيسية أمام أي مبادرة أو عمل إصلاحي.

فمنذ إدراجه ضمن الدول التي يشملها مؤشر مدركات الفساد العالمي عام 2003 ولبنان يحتل مراتب سيئة. هذا لا يعني أن حاله قبل العام 2003 كانت أفضل، لكنها لم تكن موثّقة بالأرقام، وأبسط دليل على ذلك ما قالته رئيسة الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية-«لا فساد» ندى عبد الساتر في إحدى المؤتمرات، من أن وزارة الداخلية رفضت عام 1999 الاعتراف بالجمعية من خلال رفض استلام أوراقها، مدّعية بأنه: «لا فساد في لبنان لذا لا لزوم لوجود جمعية تحارب الفساد»[39]، هذا الموقف كفيل وحده أن يعبّر عن الاجواء غير الصحية التي كانت تحيط بلبنان آنذاك، وتحديداً لجهة غياب

38. هواري، زهير. «مغيزل: المعالجة السريعة لهذا المرض مستحيلة والمطلوب طبقة حاكمة تحمل لواء الإصلاح». السفير. 15 كانون الأول 1994.

39. «نتائج مؤشر مكافحة الفساد في قطاع الدفاع (الجيوش) في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا». الموقع الالكتروني الرسمي للجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية (لا فساد). 6 شباط 2013. http://www.transparency-lebanon.org/press/Press%20release.pdf

الحريات والنظام الديمقراطي ضمن مؤسسات المجتمع المدني، والتي تمثل الفساد بعينه وتشجع على استشرائه.

ومن أهم الاسباب التي ساعدت على استشراء الفساد وتجذيره في لبنان، وكان لها الأثر السلبي على كل القطاعات في المجتمع، بما فيها قطاع الإعلام (كما سنبيّن في الفصول اللاحقة):

- الحرب الأهلية في لبنان التي امتدت ١٥ سنة، والتي أدت الى انهيار الدولة ومؤسساتها وانهيار القيم الأخلاقية للمجتمع. فالمناخ الذي نشأ بعد الحرب، والذي يمكن تسميته بمناخ «تقاسم المغانم»، برّر الفساد وشجّعه في كثير من الاحيان. وقد لجأ بعض المسؤولين الى استعمال ذريعة «السلم الاهلي» مبرّراً مكافأة ميليشيات الحرب بتسليمهم مواقع قيادية في إدارات الدولة، مما سمح لهم بموجب هذه الذريعة باستغلال موارد الدولة من دون حسيبٍ او رقيب[40].
- المناخ السياسي العام الفاسد وغير الصحي الذي انعكس سلباً على أجواء الإدارة العامة، إذ اقترن هذا المناخ بسلوكيات غير سليمة، كالهيمنة على أعمال الإدارة. ومن الامثلة الأكثر تجسيداً لهذا الواقع ما أورده رئيس مجلس الخدمة المدنية السابق خالد قباني في حديث لصحيفة «السفير» في عدد 7 تموز 2012، حين قال «هناك ظاهرة جديدة تتمثل بتقديم اقتراحات قوانين لا تتضمن خضوع المرشحين (لوظائف الدولة) للمباراة»، وإن «المجلس يتصدى لكل من يحاول

40. اسكندر، عدنان. «عقبات قانونية وادارية تواجهها والمحاولات السابقة للدولة فاشلة ولا تبشر بالخير: مكافحة الفساد في لبنان مدخل الى اصلاح النظام السياسي». النهار. 12 تموز 2005.

عدم مراعاة القانون والتهرب، خصوصاً في مسألة المباريات»[41].

- القوانين والأنظمة البالية وغير المنتجة، مما يؤدي إلى الإهمال والفوضى.
- الشواغر داخل الإدارة العامة. وتكشف الإحصاءات التي أعلن عنها رئيس مجلس الخدمة المدنية السابق خالد قباني أن عدد الوظائف الشاغرة في الفئات الثلاث الأولى في الإدارات العامة تبلغ 1381 وظيفة، أي ما نسبته 34.32٪[42].
- إفراغ أجهزة الرقابة، وتحديداً التفتيش المركزي وديوان المحاسبة، من كادرها المتخصص. ومن الامثلة الدالة على ذلك زيادة معدل الشغور في ملاك هيئة التفتيش المركزي عن 40٪ (بين مفتشين وموظفين إداريين و58٪ على مستوى الأجراء) قياساً إلى الملاك الملحوظ في العام 1959. وفي الفئة الأولى ثمة خمسة وظائف شاغرة من أصل 11. الامر نفسه ينطبق على ديوان المحاسبة حيث يبلغ عدد قضاة الديوان الحاليين 24 قاضياً من أصل 36 حسب الكادر الموضوع في العام 1992، وذلك من دون أدنى اعتبار لحقيقة أن موازنة الدولة زادت مذاك 12 ضعفاً عما كانت عليه[43].
- فقدان الاجهزة القضائية الكثير من استقلاليتها، وتالياً، استتباعها من قبل مختلف المواقع الطائفية في السلطة السياسية. واستقلاليتها تلك هي التي كانت تتيح لها إصدار أحكام مبرمة في القضايا التي تتوافر فيها أدلة قطعية. فصارت لبعض القضاة سلطة مصطنعة تتيح لهم الإقفال

41. صالح، كامل. «من أسباب فساد الإدارة تولي المناصب من غير أصحاب الكفاءة: رئيس مجلس الخدمة المدنية لـ«السفير»: ما زلنا نلهث لبناء دولة». السفير. 7 تموز 2012.
42. المرجع نفسه.
43. الحاف، حسن. «السلطة الطائفية تبارك تحول المواطن إلى راشٍ والموظف إلى مرتشٍ». السفير. 13 تموز 2012.

على بعض القضايا في أدراج مكاتبهم[44].

- غياب المساءلة والمحاسبة في الادارات الحكومية (نتيجة عدم فعالية هيئات الرقابة التي لم تتمكن من القيام بدورها بالشكل المطلوب للأسباب المذكورة أعلاه)، مما يعطي الموظف حرية التصرف من دون الخوف من أن يطاله مبدأ العقاب.
- غياب مبدأ الثواب والعقاب، ماليًا ومعنويًا، للتشجيع على العمل بجدية وانتظام.
- الرواتب المتدنية لموظفي القطاع العام، مما يدفع بالموظف الى مخالفة القوانين والاخلاق.
- افتقار الإدارة العامة للشفافية وتقاعسها عن تطبيق نظام التصنيف والتوصيف الوظيفي القادر على الملاءمة والموازاة بين شروط تعيين الموظفين وطبيعة المهام والراتب المقابل، وعجزها عن تحديد حاجاتها المتوقعة من المهارات والخبرات العملية اللازمة لتحقيق غاياتها، ومن تحديد الفائض الوظيفي لديها من أجل تقليص حجمه وضبط الانفلات والتضخم في هيكليتها[45].
- البطء في إنجاز المعاملات وإهدار الوقت والمال بسبب تقادم وسائل عمل الإدارة العامة في أكثر دوائر الدولة. فلبنان بعيد عن إقرار أنظمة إدارية واضحة ومبسطة وعن تبنّي ما يسمى الحكومة الالكترونية، ذلك أن من منافع الادارة الالكترونية أنها أوتوماتيكية تعجّل في إنجاز المعاملات وتخفف الأعباء المالية عن كاهل الدولة وتلغي الفائض

44. المرجع نفسه.
45. «رئيس مجلس الخدمة المدنية منذر الخطيب يطلق صرخة التقاعد: تقرير عن فساد اداري لا علاج له في دولة المحاصصة التوافقية». مرجع سابق.

من الموظفين غير الكفوئين، كما أنها تقرّب وسائل العمل من الأنظمة المتطورة التي يتم اختبارها وتطبيقها في الدول المتطورة التي تحرص على حقوق المواطنين[46].

- غياب الثقافة المدرسية والمجتمعية التي تكرّس المواطنية. فالتربية المدرسية في لبنان تحتاج الى تكريس ثقافة محاربة الفساد في مناهجها. كذلك، فإن المجتمع يتأفأف من موضوع الفساد لكن في الوقت نفسه يشارك فيه بوسائل مباشرة او غير مباشرة، وذلك يمتّن ذهنية شرعية الفساد. والمسؤولية هنا تقع في جانب منها على الإعلام ودوره[47].

هذه الأسباب مجتمعةً ساهمت في تعميم الفساد على الأصعدة الحكومية كافةً، حتى باتت الكلفة تصل إلى حدود ٤ مليارات دولار[48]. وهو ما أكّده وزير السياحة السابق فادي عبود خلال إحدى المؤتمرات، حين أشار إلى أن «الكلفة اليومية للفساد في لبنان تُقدّر بأكثر من ثلاثة ملايين دولار من الرشاوي، وهذه تصل إلى نحو المليار دولار سنويا، وهو حجم الفساد في المعاملات الإجرائية اليومية. أما إذا أخذنا في الاعتبار المناقصات والمزايدات والاحتكارات والتلزيمات وغيرها من السرقات المبنية على العمولات وتوزيع الغنائم، فقد يصل حجم الفساد الى ضعف المبلغ المذكور»[49].

---

46. اسكندر، مروان. «الفساد في الإدارة لبّ القضية الاقتصادية». النهار. 22 تشرين الثاني 2009.
47. نشابة، شادي. «الفساد في لبنان». الموقع الالكتروني الرسمي للكاتب. 8 نيسان 2012. http://www.chadinachabe.com
48. شقراني، حسن. «فساد لبنان: الدمى لا تزال مسيطرة». الاخبار. الاثنين 14 تشرين الثاني 2011.
49. «عبود: مليار دولار سنوياً حجم الفساد في المعاملات». المستقبل. العدد 3610، الأربعاء 31 آذار 2010.

د- سبل مكافحة الفساد

مما لا شك فيه أن مكافحة الفساد لا يمكن ان تجري بصورة فورية من دون استراتيجية وطنية تتبناها الدولة اللبنانية وتحظى بإرادة سياسية داعمة. فمن الصعب تحقيق الاصلاح على مختلف الأصعدة من دون التوصل، أولاً، الى توافق سياسي بين كل الفرقاء بالنسبة الى اي دولة حديثة يتوخاها اللبنانيون.

لذلك، يجب العمل على مكافحة الفساد بصورة تدريجية وموضوعية، وبتعاون وثيق مكثف وطويل بين جهات عدة، هي[50]:

- السلطة التشريعية، وهي وحدها القادرة على تغيير القوانين وإصلاح الإدارة.
- السلطة التنفيذية التي عليها التقيّد بالقوانين والاصول المحددة وعدم تخطيها، ووضع السياسات والبرامج الواضحة والمدروسة لمكافحة الفساد.
- الهيئات الرقابية، وفي مقدمتها هيئة التفتيش المركزي وديوان المحاسبة، التي تقع عليها مسؤولية مراقبة عمل الادارات والموظفين واصدار القرارات التأديبية في حق المخالفين وإحالة المرتكبين الى القضاء.
- السلطة القضائية التي يجب أن تنظر في جميع قضايا الفساد وتصدر أحكامها الموضوعية والصائبة.
- منظمات المجتمع المدني التي تقع عليها مسؤولية كبيرة ومتشعبة عبر لفت نظر المجتمع وتوجيه اهتمامه الى خطورة الفساد ورصد ممارسات الفساد وكشفها وتحفيز مختلف الاطراف على المثابرة في مكافحة الفساد.

---

50. الحلي، غرازيللا. «الفساد راسخ في لبنان منذ عهد الانتداب العثماني ومكافحته تحتاج الى التركيز على السياسة قبل الادارة». الأنوار. 7 تشرين الاول 2005.

- وسائل الاعلام التي يجب ان تتحلى بالموضوعية وحسن المسؤولية لترصد وتكشف وتتابع اية مخالفات وممارسات فاسدة بعيداً عن التشهير والتمييز، وذلك من خلال الدور الإصلاحي بوصفه الأهم في كشف الفساد في المجتمع، وهو موضوع هذه الدراسة.

وفي الإطار نفسه، وضعت منظمة «برلمانيون عرب ضد الفساد» في تقريرها الأخير الصادر عام 2011 التوصيات اللازمة لمكافحة الفساد في ثماني بلدان عربية، من بينها لبنان. وجاءت التوصيات المتعلقة بلبنان على الشكل التالي[51]:

1- تطوير قانون الانتخابات لتعزيز الشفافية والنزاهة في عملية إعادة تكوين السلطة.

2- إقرار القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد والمدرجة على جدول أعمال المجلس النيابي، وهي: اقتراح قانون الحق في الوصول إلى المعلومات (نيسان 2009)، اقتراح قانون حماية كاشفي الفساد (حزيران 2010)، واقتراح قانون إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (تشرين الثاني 2007).

3- ترجمة النوايا السياسية في مكافحة الفساد إلى خطة شاملة تبدأ بمساعدة القوى السياسية على تفعيل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من خلال إقرار القوانين المتعلقة بالشفافية وتنفيذها.

4- مبادرة الحكومة إلى تدريب موظفي المؤسسات العامة على سبل مكافحة الفساد ورفع الغطاء السياسي عن المخالفين ومحاسبتهم وتبني ثقافة سيادة القانون.

5- مبادرة الحكومة على إدخال ثقافة مكافحة الفساد في المناهج

51. «واقع النزاهة والفساد في العالم العربي: خلاصة دراسات حالات ثماني بلدان عربية 2009-2010». مرجع سابق. (ص. 58-59).

التعليمية.

6- تفعيل دور المؤسسات الرقابية على العقود الإدارية، ولا سيما الإدارة في مجال عقد الاتفاقات بالتراضي.

7- استحداث نص تشريعي ينظم عمل الاحزاب ويضبط مصادر التمويل والإنفاق على الحملات الانتخابية.

8- تعزيز دور المجتمع المدني والجمعيات المتخصصة في مجال مكافحة الفساد من خلال تأمين الدعمين السياسي والمالي الدائمين.

9- متابعة المجتمع المدني والجمعيات المتخصصة بممارسة العمل الرقابي في مجال مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية ونشر مبادىء الحكم الصالح.

بناءً على كل ما تقدّم، وانطلاقًا من أن الإعلام يشكل أحد أهم السبل الفاعلة لمكافحة الفساد، يُطرح السؤال الآتي: ما هو الدور الذي يؤديه الإعلام اللبناني في هذه العملية؟ وهل من مقومات تدعمه وتعزز دوره أم أنه يواجه معوقات تحول دون تحقيق المستوى المطلوب؟ وما هي طبيعة هذه المعوقات؟.

إن الإجابة على هذه الأسئلة تستدعي، بدايةً، التعرّف إلى وظائف الإعلام والمقومات الضامنة لنجاح دوره في عملية مكافحة الفساد.

الفصل الثاني

وظائف ومقومات الإعلام لمواجهة الفساد (النموذج اللبناني)

أولاً: المحدّدات النظرية والقانونية والأخلاقية للإعلام الفاعل

يتضمن التعبير الواسع للإعلام كل العمليات التي يؤثر بمقتضاها الفرد على الآخر، أو نقل الأفكار والمعلومات والتجارب والخبرات والاتجاهات، بهدف الدعاية أو الحرب النفسية أو الإقناع أو الإعلان أو التأثير أو الإيحاء أو الإثارة أو التحريض أو التحريك أو المناورة أو التضليل أو التربية والتثقيف أو الترفيه[1].

ولقد لعبت جميع وسائل الإعلام (الصحافة، الإذاعة، التلفزيون، السينما، المسرح، وكالات الانباء وغيرها) الدور البنّاء كما لعبت الهدّام منه. فكما هي قادرة على نشر المعرفة والوعي وإنماء المشاعر الحضارية السامية عند الجمهور، فهي قادرة أيضاً على إبقاء الجهل والتجهيل والضياع ومخاطبة الغرائز وتزييف الآراء والتضليل عن سبيل الأهداف والقيم النبيلة[2].

ويمكن تصنيف الإعلام الى نوعين[3]:

---

1. كاظم المحنة، فلاح. «علم الاتصال بالجماهير: الأفكار، النظريات، الأنماط». مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع. ط 1. عمان 2001. (ص17).
2. عواد، علي. «الإعلام والرأي». دار بيسان للنشر. ط 1. بيروت 2007. (ص. 116).
3. المرجع نفسه. (ص130).

- إعلام السلطة: وينطلق من أيديولوجية الدولة التي تتولى كل الأمور المجتمعية، ومنها أمر الإعلام. وبالتالي، يصب الإعلام في قناة خدمة مبادىء الدولة وإيديولوجيتها ويعتبر جهازاً من أجهزة الدولة. وهذا هو إعلام الدول ذات الحكم الكلّي أو ذات النظام العقائدي والحزب الحاكم.
- الإعلام المستقل عن السلطة: وينطلق من حاجات وطموحات وتطلعات ومصالح المجتمع، وبالتالي يصب في قناة الحرية السياسية. وبالرغم من استقلاليته، فهو يبقى في حدود القوانين والقيود والمواثيق التي تضعها السلطة وتفرضها: قانون المطبوعات، قانون الحريات العامة، ميثاق الشرف...وهو إعلام الأنظمة الليبرالية أو البرلمانية أو الديمقراطية.

لذلك، فإن دور وسائل الإعلام يرتبط بفلسفة النظام السياسي الذي تعمل في ظله، ودرجة الحرية التي تتمتع بها داخل البناء الاجتماعي. ففي الأنظمة الديمقراطية، تكون وسائل الإعلام حرة في نقل المعلومات والتفاعل مع القضايا والاحداث، وبالتالي تكون قدرتها قوية في صنع القرار، بينما في النظم السلطوية تُنقَل المعلومات من أعلى إلى أسفل، فيضعف الدور الذي قد تمارسه هذه الوسائل[4].

ويرى بعض الباحثين أن استقلال الصحافة عن السلطات التقليدية الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) يعدُّ ضماناً لأمرين هامَّين: الخبر (المعلومة) وحرية الرأي والتعبير، اللّذَين منهُما يُستمد كل ما عدا ذلك. فحرية الرأي تسمح لوسائل الإعلام، من حيث المبدأ، باستكمال وظائفها الثلاث على نحو سلس ومتوازن، وهي: إخبار المواطنين بالمعلومات المستقاة من الهيئات التابعة للسلطات الرسمية على اختلافها التي تعبّر عن خيارات

4. العالم، صفوت. «دور وسائل الإعلام في مراحل التحول الديمقراطي: مصر نموذجا». مركز الجزيرة للدراسات. 14 آذار 2013. http://studies.aljazeera.net

الأخيرة وسلوكها (معلومات من أعلى إلى أسفل)، التعبير عن رغبات ومشاعر الأفراد والجماعات لتنوير فكر تلك الهيئات والسلطات (معلومات من أسفل إلى أعلى)، ومداولة المعلومات وإصدار الأحكام على الأحداث والأشخاص والمواقف (وظيفة نقدية)[5].

لذلك نلاحظ أن أصواتًا دولية عدة دعت إلى حرية واستقلالية الإعلام، ومن بينها الأمين العام السابق للأمم المتحدة بطرس غالي، الذي أكد خلال المؤتمر العالمي للحريات ومشكلات الرقابة الذي عُقد في لندن عام 1987، أهمية توفيرهما واعتبارهما من الأولويات التي يجب المطالبة بها، «ذلك أن كل انتهاك لحقوق الإنسان من قبل السلطات يبدأ بقمع حرية الإعلام. فعندما تُقمَع هذه الحرية، تسيء تلك السلطات لحقوق الإنسان الأساسية وتسود سياسة الإفلات من العقاب»[6].

لكن السؤال الذي يُطرَح هنا: هل يجب أن تكون هذه الحرية مُطلقة كي يصبح الإعلام فاعلاً أم لا بد من وضع أطر وضوابط تعزز مفهوم الحرية الإعلامية وتضمن فعالية الإعلام في المجتمع؟ الأمر الذي أثار جدلاً بين الباحثين في منتصف القرن الماضي وشكّل مدار بحث على مدى سنوات.

أ - حرية الإعلام والمسؤولية الاجتماعية

لا شك في أن الإعلام أصبح يمثل أبرز أسلحة عصرنا الحالي، يُستخدم في الحروب مثلما يستخدم في التنمية، ويُستخدم في التنوير الفكري مثلما يُستخدم

5. Albert, Pierre. «La corruption du journalisme». *Pouvoirs*, n° 31. novembre 1984 (p. 54).URL: http://www.revue-pouvoirs.fr/IMG/pdf/Pouvoirs31_p53-64_corruption_journalisme.pdf

6. *Le rôle des médias dans la lutte contre la corruption. op. cit.*, (p. 16).

في التضليل الإعلامي. ومن أبرز سمات عصرنا هذا أن الفوضى التي أخذت تعم مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والتي زادت من مسائل الفساد الإداري والغش في كل القطاعات، أدت الى لجوء المؤسسات الدولية إلى سلاح العقل عبر نافذة الإعلام لكشف الكثير من بؤر الفساد والجريمة[7]، مستندةً إلى أحد أهم مبادىء الإعلام الفاعل في أي مجتمع، وهو مبدأ المسؤولية الاجتماعية.

فقد لاقت المسؤولية الاجتماعية الملقاة على عاتق الإعلام اهتمامًا كبيرًا من قِبَل العديد من الباحثين والمفكّرين منذ منتصف القرن الماضي، بعد مرحلة زمنية من الانحرافات سادت ميدان الإعلام في البلدان ذات الأنظمة الليبرالية، حيث ازداد الإعلام جموحًا نحو الإثارة والتعرّض للأخلاق العامة وتسويق المادة الإعلامية الرخيصة بهدف تحقيق الربح المادي، عملاً بالنظام الإعلامي الليبرالي الذي يمثل سوق حرة للأفكار، ويقوم على نظرية الحرية ومبادئها «التي تفترض أن الإنسان يعمل ويسعى إلى معرفة الحقيقة، وأنه دائماً يُحكّمُ عقله ويفحص المعلومات التي يتلقاها بدقة، ويسعى إلى معرفة الأخطاء والأكاذيب ويوازن بين الحجج المتعارضة والمتنافسة، لكن الأمر في الواقع مختلف تمامًا»[8]، والأسباب عديدة، أهمها:

1- أن الاستخدام المخطط لوسائل الإعلام يجعل للأخيرة تأثيرًا قويًّا على المجتمع، ويتضح ذلك من خلال الملاحظة المباشرة لمجالات التغير في المعرفة والسلوك على المستوى الفردي والجماعي في

7. البدراني، فاضل محمد. «الإعلام..صناعة العقول». منتدى المعارف. ط 1. بيروت 2011. (ص. 11).

8. عيسى، نهوند القادري. «الاستثمار في الإعلام وتحديات المسؤولية الاجتماعية (النموذج اللبناني)». مركز دراسات الوحدة العربية. ط1. بيروت 2013. (ص187).

علاقتهم بوسائل الإعلام أثناء التعرض لها، مما يؤدي إلى تغييرات على المستوى الاجتماعي وفي البناء الثقافي واتجاهاته[9].

ولقد أظهرت البحوث الإعلامية الحديثة أن الجماهير كثيرًا ما تنقاد بالعاطفة ولا تحكّم العقل، فهي تتعرض في أغلب الأحوال بشكل انتقائي لوسائل الإعلام التي تتفق مع اتجاهاتها وآرائها ومعتقداتها. وتتجنّب المعلومات التي تسبّب لها قلقًا أو تجعلها تعيد النظر في آرائها، أي أن الأفراد أحيانًا يضعون حول أنفسهم حواجز سيكولوجية تمنعهم من التوصل إلى معرفة الحقيقة حتى وإن كانت في متناول أيديهم»[10].

2- أن سوق الأفكار الحرة وتعدّد وسائل الإعلام الصغيرة التي تمثل الجماهير وانتشار وجهات النظر المختلفة الذي كان سائدًا في عصر النهضة الأوروبية، وتحديدًا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، تحوّل في القرن العشرين إلى مؤسسات ضخمة تسيطرعليها مجموعات مالية واقتصادية عملاقة، ما أدى إلى تآكل المنافسة الحرة وتقوية الاتجاه المتحرك نحو التحكم في الإنتاج الصحفي، بحيث أصبح من الصعب على أي فرد الدخول في أي ميدان من ميادين الإعلام ما لم تتوفر لديه رؤوس أموال ضخمة. وبخضوع وسائل الإعلام إلى سيطرة أصحاب النفوذ المادية، أصبح تدخل المُعلنين

9. عبد المجيد، رمضان. «مفهوم المسؤولية الاجتماعية للإعلام: قانون الإعلام الجزائري نموذجًا». الموقع الرسمي لجامعة قاصدي مرباح ورقلة. العدد التاسع. حزيران 2013. (ص. 364). http://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/ 1/D0923.pdf/7308/bitstream/123456789

10. «الاستثمار في الإعلام وتحديات المسؤولية الاجتماعية (النموذج اللبناني)». مرجع سابق. (ص187-188).

مشروعًا في السياسات التحريرية للوسائل الإعلامية، وبات الإعلام يعبّر عن مواقف الأشخاص الذين يملكون المؤسسات الإعلامية ويحقق مصالحهم، وليس مصالح الشعب والمجتمع[11].

وفي مواجهة جنوح الإعلام، في ظل نظرية الحرية، إلى أخبار الجنس والجريمة والتحوّل إلى أداة للدعاية السياسية في مرحلة زمنية سادتها قناعات عن الدور المركزي للإعلام في التأثير على الأفكار، وفي ظل تزايد الوعي المتنامي بفشل سوق الأفكار الحرة في حماية المجتمع والأفراد والجماعات وتلبية حاجاتهم، بدأ البحث عن تقييد الحرية في ظل النظم القائمة على الاقتصاد الحر، وهنا ظهر معنى الحرية القائمة على المسؤولية[12]، إذ أجرى رئيس جامعة شيكاغو البروفيسور الأميركي روبرت هوتشنز (Robert Hutchins) دراسة تهدف إلى التعرف على الوضع الراهن وتأثيره على مستقبل حرية الإعلام، فشكل لجنة من 10 أساتذة جامعيين عُرفت باسم «لجنة هوتشنز». وفي عام 1947، أصدرت اللجنة تقريرًا بعنوان «صحافة حرة ومسؤولة» عبّرت فيه عن المخاوف السائدة وعكست ما عُرف بعد ذلك بنظرية المسؤولية الاجتماعية.

ومن النتائج التي توصلت إليها اللجنة[13]:

1- أن التطور التقني قد زاد من أهمية الإعلام للجماهير من ناحية، لكنه قلّل من فرص مشاركة أفراد المجتمع في التعبير عن آرائهم من ناحية

11. «نظرية الحرية: النظرية الليبرالية». سلسلة محاضرات منشورة في الموقع الرسمي لجامعة قاصدي مرباح ورقلة. الجزائر 2013.
12. «مفهوم المسؤولية الاجتماعية للإعلام: قانون الإعلام الجزائري نموذجًا». مرجع سابق. (ص. 347).
13. «نظرية المسؤولية الاجتماعية للصحافة». سلسلة محاضرات منشورة في الموقع الرسمي لجامعة قاصدي مرباح ورقلة. الجزائر 2013. http://elearn.univ-ouargla.2014/courses/1606159215516/document-dz/2013

أخرى.

2- أن الذين تولوا مسؤولية الإعلام قد أساؤوا استخدامه وشوّهوا صورة الفئات الأخرى في المجتمع، ولم ينجحوا في تقديم خدمة موضوعية تلبّي حاجة المجتمع.

3- أن وسائل الإعلام أصبحت ترتكب ممارسات يرفضها المجتمع مما يحتّم عليها – إن هي استمرت في ذلك – أن تخضع لقوانين معينة تضبط هذه الممارسات الخاطئة.

واستنادًا إلى ذلك، أكدت اللجنة أن الحرية حق وواجب ومسؤولية في الوقت عينه، وأن على وسائل الإعلام تقع مسؤولية تنوير الجماهير بالحقائق والأرقام حتى تستطيع هذه الجماهير إصدار أحكام متّزنة وصحيحة على الأحداث العامة، وعليها أيضا أن تراقب أعمال الحكومة والشركات والهيئات العامة صيانةً لمصالح الأفراد والجماعات. وأن وسائل الإعلام حرة في تحقيق الأهداف المنوطة بها وهي حاجات المجتمع، ولتحقيق غاياتها يجب أن تكون لديها التسهيلات الفنية والقوى المادية والقدرة على الوصول إلى المعلومات[14].

وعملت اللجنة على وضع مجموعة من التصورات حول وظائف الإعلام في المجتمع الحديث، ورأت أن هناك خمسة وظائف رئيسية على الإعلام القيام بها، هي[15]:

- تقديم تقرير صادق وشامل وذكي عن الأحداث اليومية
- تشكيل منبر لتبادل التعليقات والآراء النقدية
- نقل صورة لمختلف الجماعات التي يتكون منها المجتمع

14. «مفهوم المسؤولية الاجتماعية للإعلام:قانون الإعلام الجزائري نموذجًا». مرجع سابق. (ص. 367)
15. «نظرية المسؤولية الاجتماعية للصحافة». مرجع سابق. (ص. 3-4).

- إبراز أهداف المجتمع وقِيَمه وتوضيحها.
- فتح المجال أمام كل الأخبار الواردة.

وظهرت القواعد التي تجعل الرأي العام رقيبًا على آداب المهنة وسلوكها، إذ «اعتبرت اللجنة أن من حق الجمهور أن يرفع الصوت وينتقد الصحافة إذا ما هي توانت عن تحقيق انتظاراته وتحقيق المستلزمات المذكورة»[16]، وهو ما ذكره لاحقًا الباحث الأميركي كيرتس مونتجري في كتابه «مسؤولية رفع المعايير»، حيث «قدّم رؤية جديدة للمسؤولية تقول أنه إذا قامت وسائل الإعلام بإعلام الناس والمحافظة على خصوصيتهم ومراعاة قيمهم، فهذه نصف المسؤولية، لكن النصف الآخر هو بيان مسؤولية الجماهير تجاه المادة المُذاعة التي هي بدورها تجاه أنفسهم، إذ يجب على الجمهور ألا يتعامل مع ما يقدم من خلال الإعلام على أنه وجبة كتلك التي يشتريها من السوبر ماركت، بل عليه أن يدرك الوقائع ولا يتقبلها كما يقرأها أو يسمعها، ويزن الأفكار التي تتفق أو تختلف مع ميوله ويضع افتراضاته الأساسية محلاً للنقاش»[17].

إذًا، جاءت نظرية المسؤولية الاجتماعية في الإعلام لتعزز مفهوم الحرية الإعلامية بحيث لا تكون حرية مطلقة، والفكرة الأساسية للنظرية أن الحرية لا بد لها من مسؤوليات والتزامات، وأن وسائل الإعلام باعتبارها تتمتع بوضع متميز في ظل المجتمع الديمقراطي، مُلزمة بأن تكون مسؤولة إزاء المجتمع بتحقيق وظائف معينة[18].

لكن التطور التكنولوجي الذي حصل في السنوات الأخيرة وما رافقه

16. صدقة، جورج. «الاخلاق الاعلامية بين المبادىء والواقع». مؤسسة مهارات. ط 1. بيروت 2009. (ص. 46).
17. «نظرية المسؤولية الاجتماعية للصحافة». مرجع سابق. (ص3).
18. المرجع نفسه. (ص. 3).

من ظهور شبكة الانترنيت ومواقع التواصل الاجتماعي، استدعى مطالبات جديدة على مستوى المسؤولية الاجتماعية المترتبة على الإعلام. فاليوم، أصبح لدى جميع وسائل الإعلام تقريبًا منصّة رقمية يتم تحديثها بشكلٍ مستمر، وازداد توافر المعلومات أضعافًا عما كان عليه سابقًا، أولاً، بسبب مجانية الإعلام الرقمي (ولو جزئيا)، وثانيًا، بسبب العدد الهائل من المواقع الالكترونية المتاحة عبر الانترنيت، وثالثًا بسبب الانتشار الكبير لشبكات التواصل الاجتماعي.

وتلاحظ الباحثة في جامعة مونتريال آن ماري غينغراس «أن ظهور شبكة الانترنت سجّل تقدمًا كبيرًا في السنوات الأخيرة جعلها تصبح أكثر فعالية من وسائل الإعلام التقليدية (الصحف، الإذاعة والتلفزيون) لجهة السرعة في الاتصال ونقل المعلومات وثنائية الإتجاه وآنيّة النقاشات بين الجمهور»[19].

إضافة إلى ذلك، فإن الإعلام الجديد لم يكتفِ بالسماح لكل من المُرسل والمستقبل بتبادل أدوار العملية الاتصالية، بل أحدث ثورة نوعية في المحتوى الاتصالي المتنوع، من نصوص إلى صور وملفات صوتية ولقطات فيديو انتشرت خلال السنتين الماضيتين بشكل يستوجب الوقوف أمام الموقف الاتصالي لتدبّر أبعاده ودراسة تأثيراته، وانتشرت المواقع التي تتيح للمستخدمين تحميل ملفات فيديو شخصية وعامة بضوابط معينة ليراها الجميع في أنحاء المعمورة، وتحول المُستخدم إلى منتج إعلامي بفضل التقنيات الاتصالية الجديدة، مثل كاميرات الهاتف النقال وغيرها، حيث ينتج ويبث ما يريد على الإنترنت. لذلك، فإن ظاهرة الإعلام الجديد تتميز بقدر عالٍ

19. Gonsolin, Loïc. *La responsabilité sociale des médias au Québec en 2014: une réalité?*. Québec 2014. (pp. 8-9). URL: http://loicgonsolin.politicien.fr/files/2014/06/La-Responsabilit%C3%A9-sociale-des-m%C3%A9dias-2014.pdf

من التفاعلية، وما بعد التفاعلية، ففي السابق كانت مساهمة جمهور الإنترنت محصورة في دائرة رجع الصدى للمحتوى الذي يتم بثه أو نشره من خلال المواقع الإعلامية الإلكترونية التي تعبر عنها أشكال تفاعلية مثل «ارسل تعليقا»، و«تواصل معنا»، و«سجل الزائرين»، على سبيل المثال، وانتقلت العلاقة بعد ذلك إلى التحرّر المطلق مع وجود المنتديات وظهور المدونات ومواقع الشبكات الاجتماعية ومواقع الفيديو التشاركية، وهذه المواقع تمثل عناصر الانتقال إلى مرحلة ما بعد التفاعلية[20].

والسؤال المطروح هنا: إذا كان الإعلام الجديد قد أصبح حتمًا الوسيلة لتلقّي هذا الكم الهائل من المعلومات وتحقيق التواصل والتفاعل بين الأفراد والجماعات والمشاركة في صنع القرار عبر نشر آرائهم ومواقفهم بحرية، فهل هذا يعني أن الجمهور بات يتلقّى معلومات على مستوى أفضل من الجودة والدقة والموضوعية؟.

إن تطور تقنيات الإعلام وزيادة سرعة نشر المعلومات رافقها تدهورٌ في ظروف عمل الصحافيين وفي جودة إنتاجهم[21]، فباتت المؤسسات الإعلامية غالبًا ما تتنافس على التغطية وسرعة البث الإخباري على حساب مصداقية الخبر ونضجه، أي الإحاطة به كاملاً. فلا مسافة بين الحدث والنقل السريع، وهي مسافة ضرورية لدرس الخبر وفهمه والإحاطة بكل حيثياته وظروفه، ولذلك نرى وسائل الإعلام في الوقت نفسه تتنافس على الأسبقية من أجل كسب الجمهور[22].

20. بن سعيد، مبارك. «صحافة المواطن والمسؤولية الاجتماعية». موقع الجزيرة الالكتروني. 1 أيار 2011

21. *La responsabilité sociale des médias au Québec en 2014: une réalité?*. *op. cit.* (p. 11).

22. «الاخلاق الاعلامية بين المبادئ والواقع». مرجع سابق. (ص47-48).

من جهة أخرى، فإن وسائل الإعلام باتت أكثر ميولاً لمواضيع الإثارة والتسلية، وقد عبّر عن ذلك تقريرٌ صادر عن وزارة الثقافة والاتصالات الكندية في العام 2010، يشير إلى «أن 80٪ من الصحافيين يعتقدون أن وسائل الإعلام تفضل ما هو مثير، مُقلِق أو مسلٍّ على ما هو مهمّ»[23].

من هنا القول إن الأهمية المتزايدة لمنطق المنافسة الشرسة الناتج عن تقنيات الإعلام الحديثة وما تحتّمه من سرعة آلت إلى تدنّي مستوى المادة الإعلامية المُقدّمة إلى الجمهور، الأمر الذي يتعارض مع ما جاء في إطار نظرية المسؤولية الاجتماعية ويعيد الأمور إلى نقطة الصفر، ولا سيما لجهة مصداقية ودقة وشمولية الأخبار اليومية ولجهة إبراز أهداف المجتمع واحتياجاته.

لذلك، فإن هناك حاجة إلى مفاهيم ومسؤوليات إضافية تتناسب مع أشكال الإعلام الجديد، وتجعله والإعلام التقليدي وَجْهَين يُكمِل أحدُهما الآخر بحيث لا يمكن الفصل بين أدوارهما. وتقع على وسائل الإعلام التقليدية مسؤولية الاستفادة من قدرة أدوات الاعلام الجديد لتحسين جودة المضمون الإعلامي وتصويب المعلومات والتواصل بشكل أفضل مع الرأي العام والاهتمام بما يقدمه من افكار ومشاركته الحلول وتكثيف التوعية حول ممارسات الفساد والسلوكيات الخاطئة في المجتمع.

ب - دور الإعلام في مكافحة الفساد

انطلاقًا من مبدأ المسؤولية الاجتماعية، فإن دور الإعلامي لا يقف عند حدود تقديم المعلومة والخبر، بل يتعدى ذلك ليصل إلى حدود المسؤولية الاجتماعية وما يتوجب عليه من التزامات معينة تجاه المجتمع، إذ عليه أن يقوم

23. *La responsabilité sociale des médias au Québec en 2014: une réalité?*. *op. cit.* (p. 12).

بدور الحَكَم والخَصم في الوقت عينه، وهذا الدور هام وأساسي في العمل الإعلامي كما يرى الصحافي في جريدة «صوت الشمال» الفرنسية كريستيان فورلينغ (Christian furling)، إذ يقول أنه «إذا تم تجاهل هذا الدور فإن العقوبة ستُتَرجَم بعدم ثقة الرأي العام بالرسالة الإعلامية، وانعدام الثقة يعني أن المواطن لم يعد يؤمن بأي قِيَم، الأمر الذي يشكل تهديدًا على الحرية والديمقراطية في المجتمع، ويجعل المؤسسة الإعلامية نفسها عرضةً للخطر. لذلك، فإن العنصر الأهم، برأيه، أن يبذل الصحافي أقصى جهده لفرض قدراته في الإخبار وفي النقد أيضًا، قبل النظر في القيام بأي مهام أخرى»[24].

وكان الباحثان Jennings Bryant وSusan Thompson قد حدّدا مجموعة من الوظائف الرئيسية التي يقوم بها الإعلام، أهمّها تلك التي تجعل منه شريكًا اجتماعيًا فاعلاً في مواجهة ممارسات الفساد في أي مجتمع، وهي[25]:

- الرقابة على مؤسسات المجتمع وحمايته من الانحراف والفساد، وذلك من خلال الكشف عن انحرافات السلطة وفساد مسؤوليها وإساءة استخدام السلطة لتحقيق المنافع الشخصية.
- المساعدة في صنع القرارات، فللإعلام تأثير كبير على القرارات السياسية، ويعود ذلك لكونه قادر على إعطاء الشعبية أو حجبها عن صانع القرار، كما أن الاخير ينظر للإعلام كمقياس لرد فعل الناس تجاه سياسته وقراراته.
- التأثير في اتجاهات الرأي العام، بحيث يزوّد الاخير بغالبية المعلومات

24. Watine,Thierry. Beauchamp, Michel. «La nouvelle responsabilité sociale des médias et des journalistes». *Les Cahiers du journalisme*, n° 2. 1995-1996. (P. 122). URL: http://www.cahiersdujournalisme.com/cdj/pdf/02/13_Watine_Beauchamp.pdf

25. «دور وسائل الإعلام في مراحل التحول الديمقراطي: مصر نموذجا». مرجع سابق.

التي من خلالها يطّلع على الشؤون العامة. وبناءً على المضمون الذي يقدّمه، يمكن التعرف على توجهات الرأي العام ورؤيته حول مختلف القضايا، الامر الذي قد يرشد السلطة السياسية في تطبيق سياساتها ويقلّل من فُرص تعرّضها للخطر والانتقاد من قبل الرأي العام، فالحكومات لا تستطيع أن تصل إلى الجماهير إلا من خلال الإعلام الذي لديه قوة كبرى في التأثير على الرأي العام.

أما الميادين أو المجالات التي يمارس فيها الاعلام هذه الوظائف، فيمكن أن نذكر أهمها:

أ- المجال الإخباري: ويتركز العمل هنا على إخبار الناس بحالات الفساد والاحتكار ووجوهها، وذلك من خلال رصد وكشف الحالات وشرحها بأسلوب تبسيطي يفهمه الناس ويشجعهم على المتابعة والكشف.

ب - مجال التقرير الاعلامي: ويشكل مادة شبه موثقة ينشرها الاعلام مدعّمة بالأرقام والنسب والاحصاءات ويحيلها الى مراجع إدارية أو رسمية بهدف الإخبار (الإبلاغ) والفضح. ويتحدد دور الإعلام في هذا المجال بأنه ينشر التقرير ويعمّمه مع الاحتفاظ بحق الوسيلة بإعطاء قراءة تحليلية للتقرير ومضامينه، وان يبني عليه لاحقاً لإنتاج تحقيق ميداني أكثر شمولية، حيث العرض والكشف والتفسير وطرح التساؤلات والتحذير من الانعكاسات.

ج - مجال التحقيق الإعلامي: وهو يشكل مادة أساسية في عملية كشف حالات الفساد والتوسع بمعالجتها ميدانيًا عن طريق توظيف خصائص التحقيق الصحافي أو التلفزيوني. الأمر الذي يؤسس لاستثمارات تحليلية مفيدة في مراحل «ما بعد الخبر»، وغالباً ما يشكل

«التحقيق» مادة متابعة للخبر وفنًّا استقصائيًّا مساعداً لمؤسسات الرقابة[26]. فالمسار التصاعدي للمشكلات الاجتماعية، الآخذ بالتعقيد والتأزم، دفع المتخصصين للبحث عن مجالات متعددة بغية الوصول الى حلول منطقية تضمن للفرد حقوقه وتبصّره بواجباته. وانطلاقاً من ذلك، دفعت الحاجة منذ عقود ليست طويلة للبحث عن نمط صحافي جديد أطلق عليه تسمية «الصحافة الاستقصائية» (Investigative Journalism) التي تقوم على عمل بحثي بضوابط احترافية حيادية، وتكشف عن سبل تصحيح الأخطاء وتفسّر قضايا اجتماعية معقدة وتكشف عن الفساد والأعمال المخالفة للقانون وعن إساءة استخدام السلطة وغير ذلك. وإذا نظرنا الى التجربة الاستقصائية في الاعلام الغربي، سنجد أن للمصطلح رواده الذين عُرفوا من خلال «خبطاتهم» الصحافية، كما أن للصحافة الاستقصائية معاهد وقواعد وتجارب وأموالاً كثيرة تُدفع[27].

نماذج عالمية

1- قضية ووترغيت (1972-1974):

من النماذج التي تُعد باكورة عمل الصحافة الاستقصائية الفعلية، كَشْفُ ما يُعرف بأخطر فضيحة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، عندما تابع صحافيون في واشنطن قرائن خلفتها سرقة في مبنى للمكاتب في «ووترغيت»، كان يشغله الحزب الديمقراطي خلال الانتخابات الرئاسية عام 1972.

26. «الصحافة الإصلاحية دور وسائل الاعلام في مكافحة الفساد». مرجع سابق. (ص. 25-27-28).
27. «الاعلام...صناعة العقول». مرجع سابق. (ص. 199).

ففي 17 من العام نفسه، وفي عز الحملة الانتخابية لتجديد ولاية الرئيس ريتشارد نيكسون، مرشح الحزب الجمهوري، أوقفت الشرطة خمسة أشخاص دخلوا مبنى ووترغيت خلسةً، وتبيّن لاحقاً أنهم كانوا يزمعون زرع أدوات تنصّت فيه. هذا الخبر شكّل الخيط الذي أمسك به صحافيان من صحيفة «واشنطن بوست»، هما بوب وود وُرد (Bob Woodward) وكارل برنشتاين (Carl Bernstein)، وتبعاه. فقد اكتشفا في بادىء الأمر أن أحد مستشاري الرئيس له علاقة ما بالأشخاص الموقوفين. ومن خلال متابعة هذه النقطة، تبين للصحافيّين أن لجنة إعادة انتخاب الرئيس على علاقة أيضاً بهؤلاء الأشخاص. سعى الصحافيان إلى إثبات أن الرئيس على علم بالأمر، لكن طريق التحقيق والوصول الى الإثبات لم تكن سهلة: صعوبة الوصول الى المعلومات، تقديرات خاطئة، اتهامات غير مبنية. غير أن إصرار الصحافيين جعل وسائل إعلام أخرى، مثل «نيويورك تايمز» و«لوس أنجلوس» و«تايم»، تولي القضية اهتماماً كبيراً وتنشر بدورها تحقيقات عن القضية. ما نشرته هذه الصحف أيقظ اهتمام السلطة القضائية ثم مجلس الشيوخ، الى أن بات موضوعاً رئيسيًّا عند الرأي العام. وقد أدى ضغط القضاء ومجلس الشيوخ على الرئيس نيكسون الى تقديم استقالته في 9 آب 1974 [28].

2- فضيحة الرئيس البرازيلي فيرناندو كولور دي ميلو (1991-1992):

في مطلع العام 1991، استخدم مراسلٌ في صحيفة برازيلية رمزاً سرّيًّا، كان قد تم تسريبه إليه من قبل أحد أعضاء مجلس الشيوخ، بهدف اختراق حاسوب الكتروني يتضمن سجلات وزاة المالية الاتحادية، حيث اكتشف مراسلُ الصحيفة أن أموالاً قد سُحبت وتم تحويلها الى حساب زوجة الرئيس

28. «التحقيق الاستقصائي مبادىء وتطبيقات». مرجع سابق. (ص. 29).

البرازيلي فيرناندو كولور دي ميلو (Fernando Collor De Mello)، وهي أموال مخصّصة للإنفاق على الأعمال الخيرية.

بعد مرور عام على هذه الواقعة، نشرت مجلة «فيجا» (Veja) البرازيلية مقابلة خاصة مع شقيق الرئيس، بيدرو كولور (Pedro Collor)، اتهم فيها أمين صندوق الحملة الانتخابية، بولو سيزار فارياس (Paulo Cesar Farias)، بإدارة شبكة استغلال نفوذ تضخ ملايينًا من الدولارات. بناءً على ذلك، أنشأ الكونغرس لجنةً للتحقيق في تلك الاتهامات. فبدأ عقد جلسات الاستماع، ونُشرَ عددٌ من التقارير الصحفية الثاقبة من قبل مختلف وسائل الإعلام، نظراً لما تضمنت من وثائق هامة: سجلّات مصرفية ونسخ عن شيكات مُلغاة وتسجيلات هاتفية، وكذلك صور تُظهر فخامة المسكن الذي يقيم فيه الرئيس كولور، إضافة إلى نشر مقابلات مع كبار المسؤولين التنفيذيين ومعاونيهم، في محاولة لكشف الفساد المستشري في رأس إدارة كولور. وبنتيجة ذلك، تبين أن فارياس تقاضى أكثر من 55 مليون دولار من مؤسسات مختلفة وبأساليب ابتزازية، وهو مبلغ لا علاقة له بالراتب الذي كان يتقاضاه من الحكومة، وكان للرئيس كولور حصة لا تقل عن 8 مليون دولار كحد أدنى من مجموع المبلغ، تم وضعها في حسابه المصرفي. في أواخر العام 1991، وفي ظل غضب شعبي عارم، استقال كولور قبل يوم واحد من بدء محاكمته[29].

«هذا النوع من الصحافة المستعد للقتال، الذي لا يرحم بنظر أصحاب السلطة، سُمّي في الولايات المتحدة الأميركية كلب الحراسة (Watchdog journalism)! وقد بلغ ذروته في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي. وتفترض هذه العبارة، بوضوح، أن الصحافيين لا يحرسون أصحاب السلطة،

29. *Le rôle des médias dans la lutte contre la corruption. op. cit.*, (p. 3).

بل يحرسون الجمهور من أصحاب السلطة»[30].

عربياً، هذا المشهد شبه معدوم إلا من بعض المحاولات هنا وهناك[31]. ومع ذلك، فالصحافة الاستقصائية حديثة التجربة، تتسم بكثير من المجازفات للعاملين فيها.

فمعلومٌ أن من أهم شروط وجود صحافة استقصائية حقيقية في أي مجتمع، توافُر إعلام حر وحرية في الرأي والتعبير تُمكّن وجهات النظر والأفكار المختلفة المتنوعة من التنافس في ما بينها، مما يساعد على كشف الحقيقة. هذا الامر ما زال مُفتقداً في العالم العربي، وهو ما تشرحه المديرة التنفيذية لشبكة «أريج» رنا الصباغ في إحدى مقالاتها، حيث كتبت: «لا تزال هناك طريق طويلة أمام العالم العربي، الذي يفتقر في غالبيته إلى الأنظمة الديمقراطية البرلمانية، قبل أن تصبح الأخبار المعمّقة والمصممة للوصول إلى الحقيقة أو حتى الوقائع في أفضل أحوالها، جزءاً لا يتجزأ من الممارسات اليومية في غرف الأخبار العربية. وما تزال منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تسجل أدنى المستويات في مجال الحريات الإعلامية على نطاق العالم، وذلك حسب مؤشّر الحريات الإعلامية العالمي الذي أصدرته منظمة فريدوم هاوس لعام 2010. وتفتقر المنطقة لعوامل أخرى هامة، مثل إصلاح البيئة القانونية والصحافة الحيوية التنافسية ذات ملكيات متنوعة والدعم المجتمعي المناسب

30. Muhlmann, Geraldine. *Du journalisme en démocratie*. Editions Payot et Rivages. Paris 2004. (p. 29).

31. في مطلع العام 2005، أنشئت منظمة «إعلاميون من أجل صحافة استقصائية عربية (ARIJ) في عمان، وهي أول منظمة إعلامية عربية غير ربحية تهدف الى دعم الصحافة الاستقصائية ذات المهنية العالية والنوعية المتميزة في أرجاء المنطقة، وذلك من خلال تمويل مشاريع إعلامية في العمق وتوفير إشراف احترافي للصحافيين الشباب في الوطن العربي، كما جاء في الموقع الالكتروني الرسمي للمنظمة.

للصحافيين الجريئين المستعدين لمساءلة السلطة بأسلوب مهني محترف بدون تجريح وتخندق»[32].

ولم يختلف هذا الواقع بعد العام 2010، وتحديداً بعد الاحتجاجات الشعبية التي شهدها عدد من البلدان العربية. ففي مؤشرها السنوي لحرية الصحافة للعام 2013، عنونت منظمة «مراسلون بلا حدود» تقريرها بـ«خيبات أمل واستقرار بعد الربيع»، إذ نبّه الامين العام للمنظمة كريستوف دولوار إلى «أن التصنيف العالمي الذي تضعه منظمة مراسلون بلا حدود لا يضع مباشرة في الحسبان طبيعة الأنظمة السياسية، ومع ذلك، يبدو بوضوح أن الأنظمة الديمقراطية تحمي حرية إنتاج ونشر الوقائع بطريقة أفضل من البلدان التي تُهان فيها الحقوق البشرية الاخرى»، مشيراً إلى أن الإعلاميين معرّضون في الأنظمة الديكتاتورية إلى عمليات انتقامية مؤذية لهم ولذويهم»[33].

ويُذكر، في هذا المجال، أن البنك الدولي أشار في أحد تقاريره إلى أن القنوات والوسائل المتاحة للإعلام من أجل لعب دور فعال في عملية مكافحة الفساد تبدو ضئيلة في البلدان التي لا تتمتع بحرية الرأي، لافتاً إلى وجود تلازم واضح بين نتائج الفساد في أي بلد وبين درجة حرية الرأي والتعبير فيه (أنظر إلى الرسم البياني 2)[34].

32. صباغ، رنا. «نعم... الصحافة الاستقصائية ممكنة في العالم العربي». الموقع الالكتروني لصحيفة الحياة. 24 تشرين الثاني 2010.

33. «خيبات أمل واستقرار بعد الربيع». تقرير منظمة مراسلون بلا حدود للعام 2013. الموقع الالكتروني لمؤسسة حرية للحقوق والحريات اليمنية. http://.freedomfoundation-yemen.org

34. *Le rôle des médias dans la lutte contre la corruption. Op. cit.*. (p. 2).

Figure 1 : Corrélation entre corruption et liberté de presse.

Index TI sur la corruption

(Corrélation : -0,69)

Les points représentent la corrélation entre le niveau de corruption des différents pays, tel que mesuré par l'indice de Transparency International, et le niveau de la liberté de presse dans le pays.

10 9 8 7 6 5 4 3 2 1

0 10 20 30 40 50 60 70 80 90 100

Index mondial de la liberté de la presse

Source : Institut de la Banque mondiale "Cours de base sur la lutte contre la corruption"

رسم بياني 2: التلازم بين مستوى الفساد ومستوى حرية الرأي والتعبير في مختلف البلدان

خلاصة القول، إن الإعلام لا يتّصف بالقدرة على لعب دور فعّال في عملية مكافحة الفساد إذا ما انطلق من مبدأ المسؤولية الاجتماعية، ويتحقق ذلك عبر القيام بوظيفتَي الإخبار والرقابة (أو الرقيب العمومي). أما وظيفة الإخبار، فقد لا تقتصر على إيصال الخبر للمتلقي فقط، بل تتعداه الى تثقيفه ومدِّه بالمعلومات اللازمة حول الموضوع المُراد إيصاله بهدف أخذ الحيطة والتنبه لمخاطره وانعكاساته، «وهذا ما يُعرف بنظرية الأخبار التفسيرية التي تقول أن الخبر يحتاج لإضافات، كما يحتاج للربط بأحداث أخرى مشابهة، في محاولة لاستدراج النتيجة المطلوبة»[35]. وأما وظيفة الرقابة، أو «الرقيب العمومي»، فهي «تمثل أحد الدروع الأساسية لحماية المجتمع وصيانته من الفساد والمخالفات وإساءة استخدام السلطة»[36]، حيث يذهب الإعلام بعيداً

35. «الصحافة الإصلاحية دور وسائل الاعلام في مكافحة الفساد». مرجع سابق. (ص. 20).

36. أبو أصبع، صالح خليل. «الاتصال الجماهيري». دار الشروق والتوزيع. ط 1. عمان 1999. (ص. 165).

في البحث والتحري والاستقصاء من منظار إصلاحي مجرد، ويُثابر على طرح القضايا لبلوغ النتائج المتوخاة، خدمةً للصالح العام.

لكنّ التطبيق الفعلي لهذه الوظائف وضمان نجاحها يتطلبان توافر ثلاث مقومات: أولاً، إيجاد مساحة كافية من حرية الرأي والتعبير، كما ذكرنا أعلاه، تُمكّن وجهات النظر المختلفة والمتنوعة من التنافس في ما بينها، مما يساعد على كشف الحقائق أمام الرأي العام. ثانيًا، سياسات عامة تتمثل بالقوانين الرسمية الضامنة لهذه الحرية. ثالثًا، شرعات ومواثيق أخلاقية ترسم الطريق السليم للإعلام والعاملين فيه لضمان حسن سير المهنة وتنزيهها من أية شوائب تهددها.

ج- أهمية السياسات العامة

تكمن أهمية القواعد القانونية في أنها تضمن حرية الرأي وتضعها في إطار مقونن، بحيث تحدد حقوق وواجبات الصحافي وتؤمن له الحماية وتجنّبه الانحراف ومخاطر الانزلاق في الأخطاء المهنية وتساعده على أداء مهمته بكل نزاهة وموضوعية من جهة أولى، وتجعل الإعلام شريكاً أساسيًا يؤخذ بالحسبان في عملية صنع السياسات العامة من جهة ثانية. ووفق ذلك، يصبح الإعلام جزءاً فاعلاً ومكملاً ومعززاً لباقي السلطات يمكن إشراكه عند اتخاذ القرارات.

استناداً إلى ذلك، فإن الإعلام لا يكون قادراً على القيام بهذا الأداء إلا ضمن إطار أنظمة ديمقراطية، حيث تقوم السلطتان التشريعية والتنفيذية بوضع «السياسات العامة» وتطبيقها بموجب قواعد قانونية أو أنظمة. ويمكن تعريف السياسة العامة بأنها: «الخطة التي رسمتها، أقرتها واعتمدتها الحكومة في قطاعاتها المختلفة للقيام بواجباتها تجاه المواطنين والمجتمع، وذلك

في صون حقوق الأفراد وتنظيم أمور الجماعة وتحسين أوضاعهم ومعالجة مشاكلهم»[37].

قانون حق الوصول الى المعلومات

إن الشفافية في عملية صنع السياسات العامة تجعل السلطات الرسمية (عند ممارستها سلطاتها) في منأى عن مراقبة الشعب (مصدر السلطات). فكم من أموال عامة هُدرت او اختُلست أو أُسيء استعمالها باسم الشعب وعلى حسابه من دون أن يتمكن الأخير من الاطلاع على تفاصيل ذلك او الوصول الى الوثائق الحاسمة في الموضوع، التي تقرن الشك في اليقين[38].

لذلك، تُوصَف الشفافية بأنها الوسيلة الأفضل لبناء الحكم الرشيد وتحمّل المسؤولية الاجتماعية من قبل المؤسسات (...). ومن أهدافها الضمنية، الحدّ من تباين المعلومات ومنع أي سلوك انتهازي من قبل أي جهة، ضمن الإطار الذي يسمح بالتحكّم بتلك المعلومات ويوفّر على الجهات المعنية القيام بعمليات الرقابة[39].

من هذا المنطلق، أُقرّت قوانين في العديد من الدول تضمن للمواطنين حق الوصول إلى المعلومات والوثائق الرسمية. فقد كرّست المادة 19 من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان حرية الإعلام والحق في الوصول إلى المعلومات من دون معوقات. وأصدر 96 بلداً حول العالم مرسوماً ينص على حق الحصول على المعلومات. وكانت السويد السباقة في إقرار أول تشريع يضمن حق وصول

37. «التحقيق الاستقصائي مبادىء وتطبيقات». مرجع سابق. (ص. 43 - 44).
38. المرجع نفسه. (ص. 43).
39. Philippe, Paquet. *Information, communication et management dans l'entreprise: Quels enjeux?*. L'Harmattan. Paris 2008. (pp. 130-131).

العامة الى الوثائق الحكومية في العام 1766 بموجب قانون حرية الصحافة. وشكل هذا القانون وسيلة فعالة لمكافحة الفساد والتمييز على أنواعه، والذي قد تمارسه أجهزة السلطات العامة تجاه المواطنين[40].

أما في العالم العربي، فإن 3 بلدان من أصل 22 بلداً يتمتعون بهذا الحق[41] (الأردن، المغرب وتونس). وحتى هذه البلدان الثلاثة، يُلاحظ أنها تمارس التفافاً ما على القانون.، وهو ما تفسّره نائب مدير رئيس برامج الشرق الوسط وشمال أفريقيا في مؤسسة «FAITH MATTERS» في لندن إيمان أبو عطا، فتقول: «أقرّ الأردن قانون حق الحصول على المعلومات عام 2007 لكنه لم يُفعّله، وعدل عنه عام 2011 - 2012 ولم يتم الخروج بقانون مرن، بمعنى أن الصورة في الأردن عبارة عن توفير قانون وحجب المعلومة. وجاء المغرب بعد الأردن وسنّ قانوناً مماثلاً، حسب الدستور ويُعد جزءاً منه، لكنه مُراقب ولا يمتلك المواطن الحريّة للوصول إلى المعلومة التي تهمه. أما تونس فإنها، وفق مشاهداتنا، تسير وفق ما رسمته لنفسها من رغبة في توفير المعلومة لطالبيها. كما أن الجهات المعنية توفر للمجتمع الطلب اللازم لتقديمه للمؤسسات المعنية للحصول على المعلومة. وبالنسبة للبلدان العربية الأخرى، فإنها تمارس عملية الحجب التام للمعلومة، مبرّرين أنها سرية وتمسّ أمن الوطن»[42].

إن إطلاع المواطنين على المعلومات وامتلاكهم لها يتيحان أمامهم معرفة حقوقهم وواجباتهم وممارستها، ويتيحان لهم أيضاً تكوين رأيهم الخاص حول الحوادث والمواضيع، ويساعدان بالتالي على تكوين رأي عام حول المصالح

40. «التحقيق الاستقصائي: مبادئ وتطبيقات». مرجع سابق. (ص. 43).
41. «حق الحصول على المعلومات أو حرية الإعلام». الوكالة الوطنية للإعلام. 10 كانون الاول 2013.
42. «إيمان أبو عطا خبيرة المعلومات ونائب مدير مؤسسة بلندن:الحصول على المعلومات 2013

العامة. والإعلام هو من أبرز الوسائل التي توفر للمواطنين هذا الحق في الاطلاع، وتساعدهم على تفعيله ومعرفة آليات الوصول الى المعلومات ونشرها وطرق المساءلة والمحاسبة[43].

قانون حماية كاشفي الفساد

إلى جانب قانون حق الوصول الى المعلومات، الذي «يشجع على قيام صحافة استقصائية أوسع وأفعل محمية بالقانون» على حد تعبير وزير الداخلية السابق زياد بارود[44]، تُعتبر القوانين الرامية لحماية كاشفي الفساد مدماكاً تشريعياً أساسياً في عملية صنع السياسات العامة، يؤمن الحماية للمواطنين ويضمن نجاح الإعلام في أدائه الإصلاحي، لأنه يساعد في بناء نظام نزاهة وطني، بحيث يحقّ لأي شخص طبيعي او معنوي أن يدلي أمام أي من هيئات مكافحة الفساد بمعلومات يعتقد أنها تتعلق بالفساد، وذلك بمعزل عن الصفة والمصلحة[45]. وهو للأسف غير متوافر، أيضاً، في الدول العربية.

إضافة إلى ذلك، لا بد من توافر قوانين إعلامية تدعم عمل الصحافي وتؤمن له الحماية من الضغوطات التي قد يتعرض لها من قبل السلطة الرسمية أو المؤسسة الإعلامية التي يعمل فيها، وتعرّفه على حقوقه وواجباته تجنباً لأي أخطاء قد يرتكبها خلال أداء نشاطه المهني.

43. كرم، كرم. «الاعلام اللبناني وإشكالية تكوين رأي عام في مجتمع منقسم». مؤسسة مهارات.
44. «دعوات لحماية كاشفي الفساد: اجتهادات محكمة المطبوعات مهينة». الأخبار. العدد 2232، الاربعاء 26 شباط 2014.
45. غنطوس، ماري. «مشروع قانون حماية كاشفي الفساد والوقاية من الفساد». الموقع الرسمي للمشروع الإقليمي لمكافحة الفساد والنزاهة في الدول العربية. ftp://pogar.org/LocalUser/...laws/wistleblower-protection-dr-ar.doc

استناداً إلى ما سبق، يمكن القول إن توافر السياسات العامة التي تضمن حماية الإعلام وتجعله اكثر نزاهة وموضوعية، تساعد في الوقت نفسه على جعل الإعلام شريكاً أساسيًا في عملية صنع هذه السياسات، نظراً لقدرته في صناعة الرأي العام وتشكيل توجهاته. هذا الأمر يرتبط، بدوره، بتحقيق عنصرين أساسيين: المهنية والإستقلالية في العمل الإعلامي، فعندما يتحقق هذان العنصران تتكون تلك السلطة الرابعة القادرة على إحداث تغييرات جذرية في المجتمع. «ففي فضيحة ووترغيت الشهيرة، لعبت الصحافة الاستقصائية دوراً حاسماً في إسقاط رئيس الجمهورية ودفعته إلى تقديم استقالته»[46].

ولعلّ الخلاصات والتوصيات التي خرجت بها الندوة الدولية في جامعة القاضي عياض في مراكش العام 2010، التي انعقدت تحت عنوان «أي دور للإعلام والصحافة في التأثير على أجندة السياسات العمومية؟»، تلخّص ما سبق ذكره، ذلك أنّ من أهم ما توصّلت إليه «أن الإقرار بتأثير الإعلام في السياسات العمومية باعتباره سلطة رابعة مفترضة إلى جانب السلطات الثلاث التقليدية، يتطلب توافر شروط مهنية ذاتية مرتبطة بالكفاءة وأخلاقيات المهنة، وأخرى موضوعية مرتبطة بالإطار القانوني وهامش الحرية المتاح للإعلام». كما أن «التأثير على أجندة السياسات العامة ليس من مهمة الإعلامي وحده، إنما هي عملية تشاركية تتطلب تفاعلاً إيجابيًا بين مختلف الفاعلين المعنيين بهذا الأمر، من مؤسسات الدولة ذاتها وصحافة وأحزاب سياسية ومجتمع مدني». كذلك، فإن «تفعيل قوانين حرية تلقي المعلومات يحتاج إلى تغيير في العقليات والثقافة السياسية»[47].

46. «التحقيق الاستقصائي: مبادئ وتطبيقات». مرجع سابق. (ص. 44).
47. «أي دور للإعلام والصحافة في التأثير على أجندة السياسات العامة؟ تقرير حول ندوة دولية بمراكش». الموقع الإلكتروني لصحيفة العلم المغربية. 29 تشرين الاول 2010. http://www.alalam.ma

د- الشرعات والمواثيق الأخلاقية

إلى جانب السياسات العامة المتمثلة بمجموعة القوانين والتشريعات والأنظمة، والى جانب الحرية التي يجب أن يتمتع بها الصحافي فكراً وكتابةً ليتمكن من أداء دوره بنجاح في عملية مكافحة الفساد، وبالتالي تحقيق المصلحة العامة في المجتمع، تأتي الأخلاق الإعلامية التي تحافظ على الرسالة الأساسية للإعلام، وهي خدمة المصلحة العامة.

إن مفهوم أخلاقيات المهنة الصحافية يظهر كلما التزم الصحافي بخطوات وضوابط المهنة وحرفيتها والسعي إلى معرفة الحقيقة ونشرها على الملأ لتكون فيها خدمة للجمهور بعيدًا عن أية أغراض مصلحية أخرى. وفي هذا السبيل، تطرح مؤسسات إعلامية كبرى من وقت لآخر ما يُطلق عليه «دليل الإرشاد الإعلامي» في محاولة منها لمساعدة الصحافيين على التعامل السليم مع أية عقبات وإشكاليات تواجههم، فتحدّد لهم مبادىء المهنة وما يندرج في إطارها من عناصر الدقة والتوازن وعدم التحيز واحترام المعلومات عند الاطلاع عليها بصفتهم المهنية وحماية المصادر وتجنب اختلاق الأخبار الكاذبة وانتحال شخصيات معنوية أو عمومية والابتعاد عن الرشاوى وتحريف الحقائق[48].

وقد باتت هذه المبادىء متجسّدة في شرعات إعلامية أو مواثيق شرف مكتوبة أقرتها اتحادات صحافيين أو مؤسسات إعلامية أو هيئات نقابية (كإعلان ميونيخ وإعلان الجمعية الدولية للصحافيين FIJ وغيرهما).

ومن المبادىء الاخلاقية والمهنية العامة التي يجب أن يلتزم بها الصحافي، نذكر:

- وسائل الإعلام هي منابر لعرض الآراء والوقائع والحوار ونشر الثقافة

48. «الإعلام..صناعة العقول». مرجع سابق. (ص. 181-182).

وليست منابر للشتم والعنف والإثارة.

- يتميز الصحافي بثقافته وفكره ودفاعه عن المصلحة العامة، وهو بالتالي ليس مروّجاً أيديولوجيًّا أو عقائديًّا.
- يتحاشى الصحافي الصداقات مع رجال السلطة والمال كي لا يؤثر ذلك على حياده واستقلاله، كما يرفض قبول الهدايا والتقديمات المختلفة التي تقيّد رأيه وفكره النقدي.
- واجب الإعلامي احترام الحياة الخاصة للأفراد والتعاطي بمسؤولية في طرح القضايا.
- واجب الإعلامي اللجوء إلى الوسائل المشروعة والعلمية دون غيرها للحصول على المعلومات والصور والوثائق.
- واجب الإعلامي تطوير مهاراته وتنمية ثقافته كي يتمكن من التعاطي مع الأخبار بمهنية عالية وتأدية دوره النقدي والرقابي[49].

هذه المنطلقات، أو المبادىء، تضمن أداءً إعلاميًّا ناجحاً. فالمحقق الصحافي هو أحد العاملين في «السلطة الرابعة»، وهذه السلطة تستمد قوتها وحقوق تصرّفها وكتابتها من الرأي العام الذي يعكس الإعلام صوته ورأيه. لذلك، فهو غير مسؤول إلا أمام ضميره المهني وضمائر الناس الذين يقرأونه(او يشاهدونه أو يسمعونه)، مما يعني التزامه الشفافية المطلقة والخدمة المجانية للحقيقة والاخلاقيات الإعلامية المتعارف عليها دوليًّا[50].

49. «نحو شرعة أخلاقية للإعلام في لبنان». مؤسسة مهارات، مكتب اليونيسكو الإقليمي. بيروت 2013. (ص. 12-13-14).

50. «التحقيق الاستقصائي مبادىء وتطبيقات». مرجع سابق. (ص. 11).

ثانياً: نموذج الإعلام اللبناني

بعد الاستنتاج أن للإعلام دوراً محوريًّا في عملية مكافحة الفساد طالما توافرت المحدّدات الرئيسية التي تمثّل مقومات الأداء الصحافيّ الفاعل (الحرية والقانون والاخلاق الإعلامية)، نسأل: هل تتوافر تلك المقومات للإعلام اللبناني من اجل القيام بدوره اللازم على مستوى مكافحة الفساد؟. هذا الأمر يستدعي، بدايةً، التعرف إلى الواقع الإعلامي في لبنان لجهة كيفية توزيع الخارطة الإعلامية وماهية القوانين الراعية لعمله وما إذا كانت تلك القوانين تضمن حرية الرأي والتعبير وتحدد فعليًّا حقوق الصحافي وواجباته، ومدى فعالية مواثيق الشرف الإعلامية ومدى التزام الإعلام اللبناني بها، وذلك من أجل فهم مدى قدرة الإعلام اللبناني على مكافحة الفساد.

أ - الخريطة الإعلامية

يعاني لبنان انقساماً سياسيًّا ومذهبيًّا حاداً يضرب بعمقه مؤسسات المجتمع كلها، وفي مقدمها وسائل الاعلام. ورغم التجربة الإعلامية الليبرالية الرائدة والغنية في لبنان التي يناهز عمرها ما يقارب القرنين من الزمن، لا يزال الاعلام حتى اليوم أسير الانقسامات السياسية والطائفية. فبعد الحرب اللبنانية (1975-1990)، تكرس الانقسام العمودي للمجتمع من خلال الدستور والقوانين والممارسات رغم الاصلاحات الدستورية التي أتى بها اتفاق الطائف. ولم يتوقف هذا الانقسام على التمثيل النيابي والحكومي والرئاسي والوظائف الرسمية فحسب، بل انسحب عبر الممارسات وعبر النظام الزبائني على المؤسسات كافة، خصوصاً وسائل الاعلام[51].

51. «الاعلام اللبناني واشكالية تكوين رأي عام في مجتمع منقسم». مرجع سابق. (ص. 4-5).

في العام 1994، صدر قانون وُزّعت فيه الترددات محاصصةً على القادة السياسيين، فجاء التوزيع وفقًا لمعاييرسياسية وطائفية. وغدا لبنان يملك قناة تلفزة رسمية وسبع قنوات خاصة، وما يقرب من 13 إذاعة مصنفة فئة أولى و16 إذاعة مصنفة فئة ثانية، ولكل محطة هويتها السياسية الواضحة التي تجذب إليها جمهوراً لبنانيًا محدّدًا، ولها مسوّغ وجودها السياسي محلّيًا وإقليميًا في بعض الأحيان[52].

بعد اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري في 14 شباط 2005، ازداد فرز وسائل الاعلام، حيث أضحت، وتحديداً وسائل الاعلام المرئية، امتداداً مباشراً للأحزاب السياسية والطائفية. وانعكس ذلك على مستوى الرسالة الاعلامية، فتدنّى مستوى مضمونها وتراجع موقع البرامج المرتبطة بمصالح المواطنين وهمومهم وبالسياسات العامة، وهيمنت السياسة وخطب السياسيين على النشرات والبرامج الإعلامية[53]، فباتت «الأيديولوجية السياسية لوسائل الاعلام في لبنان تنتمي في المجمل الى إحدى الكتلتين السياسيتين البارزتين: كتلة 14 آذار وكتلة 8 آذار»[54]، وفقاً لما جاء في مؤشر استدامة الاعلام في لبنان

---

52. «الاستثمار في الإعلام وتحديات المسؤولية الاجتماعية (النموذج اللبناني)». مرجع سابق. (ص. 131-132).
53. «الاعلام اللبناني واشكالية تكوين رأي عام في مجتمع منقسم». مرجع سابق. (ص. 16).
54. نشأت هاتان الكتلتان السياسيتان بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري وخروج الجيش السوري من لبنان. فعندما قامت الأحزاب، التي لها علاقة وثيقة مع سوريا بتاريخ 8 آذار، بمظاهرة حاشدة لشكر سوريا، نشأ تحالف سياسي آخر يتكون من الأحزاب والحركات السياسية التي ثارت على الوجود السوري بعد اغتيال الرئيس الحريري، ونظم مظاهرة مناهضة للاولى في 14 آذار. ومنذ ذلك الوقت، بات في لبنان ما يُعرف بتحالفي 8 و 14 آذار.

للعام 2010–2011[55].

عمليًا، ووفقاً لتقاسم الطوائف والسياسيين للقطاع الإعلامي في لبنان، تتوزع الخارطة الإعلامية على الشكل التالي:

الصحف السياسية، يبلغ عددها 14 صحيفة: «الأنوار»، «الحياة»، «اللواء»، «المستقبل»، «النهار»، «الجمهورية»، «الشرق»، «الشرق الأوسط»، *L'Orient-Le Jour*، *The Daily Star*، وهي صحف تُعتبر موالية لحركة 14 آذار. أما «الأخبار»، «السفير» و«الديار»، فتُعتبر في المجمل موالية لتحالف 8 آذار. وتُعدّ «صدى البلد» أقل تحزباً. (توقفت صحيفة «البيرق» عن الصدور عام 2011).

المحطات الإذاعية: يوجد زهاء 16 محطة إذاعة ناطقة باللغات العربية والانجليزية والفرنسية والأرمنية، وهي مصنّفة فئة ثانية، و13 محطة إذاعة محلية مصنفة فئة أولى، اضافة الى محطة إذاعة لبنان التي تملكها الدولة. ومن الإذاعات المحلية ذات التوجه السياسي الواضح، نذكر: إذاعة الشرق الناطقة باسم تيار المستقبل، إذاعة جبل لبنان التي تعود أكثرية الأسهم فيها إلى آل المر (غبريال المر وأولاده، وهو شقيق وزير الدفاع السابق ميشال المر)، إذاعة النور التابعة لحزب الله والناطقة باسمه، إذاعة صوت لبنان التابعة لحزب الكتائب.

المحطات التلفزيونية: توجد في لبنان محطة تلفزيونية واحدة تابعة للدولة، وسبع قنوات أخرى خاصة. وبصورة أكبر مما يحدث في الصحف، يمتلك السياسيون المحطات التلفزيونية التي تميل الى خدمة أجنداتها السياسية بشكل أكبر وبصورة مباشرة. فرئيس الحكومة السابق رفيق الحريري (ومن بعده

---

55. «مؤشر استدامة الاعلام 2010-2011: تنمية إعلام مستقل ومستدام في لبنان». إصدار: مجلس الابحاث والتبادل الدولي (آيركس)، مؤسسة مهارات. بيروت 2012. (ص. 7).

ابنه رئيس تيار المستقبل سعد الحريري) يمتلك محطة تلفزيون «المستقبل»، بينما يموّل «حزب الله» قناة «المنار»، في حين يمتلك رئيس التيار الوطني الحر ميشال عون محطة «اورانج. تي. في»، ورئيس مجلس النواب نبيه بري يمتلك محطة تلفزيون «ان بي ان». وفي الوقت الراهن، تهتم قناة «ال. بي. سي»، التي أسستها «القوات اللبنانية» إبان الحرب اللبنانية، بالمضمون الترفيهي بشكل أساسي، لكنها تتحالف بشكل عام مع حركة 14 آذار، وكذلك الحال مع قناة «ام. تي. في» المملوكة من قبل غبريال المر، وقد أعيد افتتاح المحطة عام 2009، بعد مضي سبع سنوات من إغلاقها، على خلفية اتهامات بالدعاية الانتخابية لغبريال المر. أما قناة الجديد، فيُنظر إليها عموماً على أنها محايدة، وإن كانت تميل نحو تحالف 8 آذار. وقد اتفق معظم أعضاء هيئة التقدير لمؤشر استدامة الاعلام على أنه، بوجه عام، لا يعد إعلام الدولة في لبنان(تلفزيون لبنان وإذاعة لبنان) متحزباً، لكنه لا يجذب الكثير من الجمهور[56].

بموازاة هذا الواقع، فإن الدستور اللبناني يؤكد حرية الإعلام والتعبير والرأي في لبنان من خلال الالتزام في مقدمته بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وبالعهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية وللحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إضافة إلى مواد الدستور (المادتان 8 و13) التي تنص بوضوح على حرية الرأي واحترام الحرية الشخصية، ثم أُتبع ذلك باعتماد قانون جديد متعلق بالبث التلفزيوني والإذاعي(قانون رقم 382 تاريخ 1994/11/4) يؤكد، الى جانب المعاهدات والدستور وقانون المطبوعات (مرسوم اشتراعي رقم 104 تاريخ 1977/6/30) وتعديلاته، حرية الاعلام المرئي والمسموع (المادة 3). ومع ذلك، ورغم أن لبنان يتمتع بمقدار أكبر من الحريات العامة مقارنةً بالدول المجاورة، إلا أن هذه المقارنة «لا تعني أن

56. المرجع نفسه. (ص. 7-8).

لبنان دولة متقدمة نوعيًا على صعيد الحريات العامة أو هو يلبي في صورة تامة المعايير والمتطلبات التي نصّت عليها الشرعات العالمية لحقوق الإنسان، سواء على صعيد البنية التشريعية والقانونية أو على صعيد الممارسات الرسمية المتبعة. فرغم هذه النصوص الليبرالية وهامش التعددية الثقافية والسياسية والحزبية الكبير الموجود في لبنان، تكثر حالات انتهاك حرية الاعلام وحرية التعبير عن الرأي»[57].

ب- القوانين الراعية للإعلام

إن التعرّف على المشهد الإعلامي العام في لبنان ومعرفة الواقع الانقسامي الذي ينسحب على كل مؤسسات المجتمع، بما في ذلك المؤسسات الإعلامية، يحيلنا إلى طرح السؤال حول مدى فعالية القوانين المنظّمة لمهنة الإعلام. فأي قانون يحكم عمل الاعلامي في لبنان اليوم؟ وهل القوانين المرعية الإجراء تُنصفُ الصحافي وتشكل له الضمانة والحماية وتوفّر المساحة الكافية من حرية الرأي والتعبير ليتمكن من ممارسةِ أداءٍ إصلاحيٍّ فاعل؟

إنّ المبادئ الأساسية التي ترعى عمل الإعلام في لبنان هي وجوب التقيد بالقوانين والأنظمة المرعية الإجراء، وبصورة خاصة الدستور اللبناني ومقدمته وقانون المطبوعات وقانون الاعلام المرئي والمسموع. «والصحافي الذي يقوم بتحقيق استقصائي هو مقيد بعدم مخالفة القوانين والأنظمة التي تجرم أي تحرك أو فعل أو قول قد يقوم به»[58]. هذا لا يعني أن مخالفة تلك القيود تفسد الحقائق التي تمكّن الصحافي من كشفها وإثباتها أمام الرأي العام،

57. «الاعلام اللبناني واشكالية تكوين رأي عام في مجتمع منقسم». مرجع سابق. (ص. 13).

58. «التحقيق الاستقصائي: مبادئ وتطبيقات». مرجع سابق. (ص. 50).

وإنما قد تُرتّب عليه ثلاثة أنواع من المسؤوليات[59]:

- مسؤولية جزائية تترتب عليه نتيجة ارتكابه جرماً جزائيًّا منصوصاً عنه في القانون، مثلاً جرم خرق حرمة منزل، المنصوص عنه في المادة 571 من قانون العقوبات اللبناني، والذي قد تصل عقوبته إلى ثلاث سنوات حبساً إذا وقع الفعل ليلاً أو بواسطة الكسر.
- مسؤولية مدنية ترتب عليه تعويضات شخصية للشخص الذي ألحق به أضراراً مادية أو معنوية، مثال وجوب دفع تعويضات شخصية في حال المس بسمعة وكرامة الآخرين، ويعود تقديرها للقضاء.
- مسؤولية مسلكية تجاه نقابته ومؤسسته الإعلامية.

كذلك، نصت المادة 132 من قانون أصول المحاكمات المدنية على أنه يقع عبء الإثبات على من يدعي الواقعة أو العمل، ويجب أن يكون ما يراد إثباته مجدياً في النزاع وجائزاً إثباته. أما في القضايا الجزائية، فالإخبار عن الجرائم يجعل المعلومات المقدمة إلى القضاء ملكاً للنيابة العامة التي تتولى مهام ممارسة دعوى الحق العام بموجب نصوص القانون. ويقتضي عليها استقصاء الجرائم وتحريك دعوى الحق العام ومتابعتها ولا يمكنها أن تفرض على الصحافي إثبات صحة ادعائه تحت طائلة إقفال الملف وصرف النظر عن الادعاءات[60].

أيضاً، تعاقب المواد ٥٨١، ٥٨٢، و٥٨٣ من قانون العقوبات اللبناني على «الإطلاع بالخدعة على مخابرات هاتفية»، أو على «الذم بأحد الناس» أو حتى على «تبرير فعل الذم بمحاولة إثبات الحقيقة»[61].

59. المرجع نفسه. (ص. 50).
60. المرجع نفسه. (ص. 50).
61. شقير، فاطمة. «فراس حاطوم: حقّنا كشف الفاسدين». الأخبار. العدد 2224، الاثنين 16 شباط 2014.

أما القوانين المتعلقة بتنظيم مهنة الإعلام في لبنان، فتتضمن نصوصاً تندرج في إطار أخلاق المهنة، وهي:

1- «جرائم» قانون المطبوعات: نص القانون اللبناني على «جرائم المطبوعات»، وحددها بالآتي: الأخبار الخاطئة أو الكاذبة، والتهويل والذم والقدح والتحقير والمس بكرامة الرؤساء والتحريض على ارتكاب الجرائم وإثارة النعرات وتعريض سلامة الدولة. وبما أن الصحافة المكتوبة ليست موضوع بحثنا، لن نتوسع في ذكر سائر ما حظر القانون نشره، بل سنكتفي بأهمها: وقائع التحقيقات الجنائية والجناحية قبل تلاوتها في جلسة علنية، المحاكمات السرية، المحاكمات التي تتعلق بالطلاق وفسخ الزواج والهجرة والبنوة، وقائع جلسات مجلس الوزراء، وقائع الجلسات السرية التي يعقدها مجلس النواب او لجانه، وقائع تحقيقات إدارة التفتيش المركزي والتفتيش العدلي، وقائع الدعاوى الحقوقية التي تحظر المحكمة نشرها[62].

2- موجبات قانون الاعلام السمعي المرئي: فقد حدد القانون رقم 94/353 (المؤقت) المتعلق بالبث التلفزيوني والإذاعي في مادته الثالثة على «المؤسسة الإعلامية» التقيد بالالتزامات الآتية[63]:

- الالتزام بوثيقة الوفاق الوطني ومقتضيات العيش المشترك والوحدة الوطنية.
- الالتزام بحرية وديمقراطية النشاط الإعلامي ودوره خاصة في تأمين التعبير عن مختلف الآراء.
- الالتزام بالبرامج والمواد التي من شأنها تشجيع التنشئة الوطنية

62. «الأخلاق الإعلامية بين المبادئ والواقع». مرجع سابق. (ص. 108-109).
63. المرجع نفسه. (ص. 109-110-111).

والمحافظة على السلم الاجتماعي والبنى الأسرية والأخلاق العامة.

- الالتزام بعدم البث او نقل كل ما من شأنه إثارة النعرات الطائفية او المذهبية او الحض عليها بالمجتمع وخاصة بالأولاد إلى العنف الجسدي والمعنوي والإرهاب والتفرقة العنصرية أو الدينية.
- الالتزام بالبث الموضوعي للأخبار وللأحداث وباحترامها لحق الأفراد والهيئات بالرد.
- الالتزام باحترام حقوق الآخرين الأدبية والفنية.

وحظر القانون نفسه في المادة الرابعة على المؤسسة الإعلامية ما يلي:

- بث أي خبر او برنامج او صورة او فيلم من شأنه تعكير السلامة العامة او إثارة النعرات او الشعور الطائفي او المذهبي بصورة مباشرة او غير مباشرة.
- الحض على العنف والمساس بالأخلاق والآداب العامة والنظام العام.

التعرض بصورة مباشرة او غير مباشرة لأسس الوفاق الوطني ووحدة البلاد وسيادة الدولة واستقلالها.

- بث أو إذاعة أي قدح أو ذم او تحقير او تشهير او كلام كاذب بحق الأشخاص الطبيعيين والمعنويين.
- عدم التزام الموضوعية في البرامج الإخبارية وعدم إعطاء الحدث والخبر بماهيته.
- بث ما من شأنه ان يشكل تعدياً على ملكية الآخرين الأدبية والفنية والتجارية.
- بث أي موضوع أو تعليق اقتصادي من شأنه التأثير بصورة مباشرة او غير مباشرة على سلامة النقد الوطني.
- الحصول على أي مكسب مالي غير ناجم عن عمل مرتبط مباشرة او

بشكل غير مباشر بطبيعة عملها.

أما المادة 35 من قانون البث الاذاعي والتلفزيوني، فقد نصت الفقرة 2 منها على انه «تطبق على الجرائم المرتكبة بواسطة المؤسسات التلفزيونية والإذاعية العقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات العام وفي قانون المطبوعات، وفي هذا القانون وسائر القوانين المرعية الإجراء، على أن تشدد هذه العقوبات وفقاً للمادة 257 من قانون العقوبات». ويبدو من نص المادة 35 ان المُشرّع قصد تشديد العقوبات على العاملين في الاعلام المرئي والمسموع من منطلق شدة تأثير وسائل البث الاذاعي والتلفزيوني على الرأي العام وسرعة انتشارها ومداها الواسع[64].

بناءً على ما سبق، وبالاطلاع على النصوص القانونية المتعلقة بالمطبوعات وبالمرئي والمسموع، يتبيّن، من جهة، أن المبادىء الواردة تتوجه مباشرةً الى المؤسسة الإعلامية أكثر منها الى الصحافيين، ومن جهة أخرى، فهي لا تتوافق ومفهوم «الإصلاح»، حيث يتضح «أن هناك قيوداً على حرية التعبير والطباعة تتعارض مع المفهوم الواسع لحرية الرأي والتعبير المنصوص عنه في المواثيق الدولية التي صادق عليها لبنان وجعلها ملزمة في مقدمة الدستور»[65].

أما الثغرات القانونية التي تعيق عمل الإعلام وتؤثر على أدائه الإصلاحي، فأهمها:

- عدم وجود قانون أو نص قانوني يكفل حرية الوصول الى المعلومات. ففي لبنان، غالبًا ما يكون المسؤولون هم أنفسهم من يحجب المعلومات عن الصحافيين، فيضطر الصحافي الى الاستعانة بمصادر خاصة أو بأحد من أصحاب القرار المقربين منه، الأمر الذي يعني اللجوء

64. مخايل، رلى. «لبنان: أي قانون يحكم عمل الاعلامي اليوم؟». النهار. 16 أيار 2012.
65. مخايل، رلى. «واقع الحريات الإعلامية في لبنان». النهار. 14 حزيران 2009.

إلى عمليات غير مشروعة أحيانًا. ونظرًا لأهمية توافر ضمانة قانونية للمعلومات ولأهمية منح الحق في الوصول إلى المعلومات إلى المواطنين كافة، تقدّم رئيس منظمة «برلمانيون عرب ضد الفساد» ورئيس الفرع اللبناني للمنظمة النائب غسان مخيبر باقتراح قانون حق الوصول الى المعلومات في نيسان 2009، وبعد ثلاثة أعوام أقرّته لجنة الإدارة والعدل، أي في العام 2012. ثم شُكّلت لجنة فرعية لدراسته واطّلعت على كل الاقتراحات والملاحظات من سائر الدوائر الرسمية في الدولة، ومن المنظمات المدنية وسواها من الخبراء والمختصين، حتى تم التوصل إلى بعض التعديلات التي أُحيل على أثرها إلى الهيئة العامة لمجلس النواب، ولا يزال حتى اليوم في أدراج الهيئة ولم يُقرّ[66].

- عدم وجود قانون يحمي كاشفي الفساد، الأمر الذي قد يعرّض الصحافي للتهديد والأذى. فقد أعلن النائب مخيبر في حزيران 2010، عن إنجاز اقتراح قانون «حماية كاشفي الفساد»، «بهدف مكافحة آفة الفساد تمهيداً للقضاء عليها وتطبيق اتفاقية الأمم المتحدة التي صادق عليها لبنان في العام 2008». واعتبر أن «الوسيلة الاكثر فعالية وجدوى في مكافحة الفساد هي إثبات حصول الأفعال التي تشكل فساداً بشهادات موثقة وأدلة حسّيّة تمكّن من إثارة هذه الوقائع بشكل واثق في المحافل الرقابية والقضائية المختصة وصولاً إلى إلقاء القبض على الفاسدين ومحاكمتهم. بيد أن الامر يشكل خطورة على الموظفين والمواطنين الذين يمتلكون هذه الادلة لجهة التداعيات السلبية التي قد

66. بو يونس، جويل. «الوصول الى المعلومات حق لنا ولكن: افرجوا عن حقنا وحرّروا قانون حرية المعلومات». الموقع الرسمي للجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية (لافساد). http://www.transparency-lebanon.org/press

تنجم من جراء حصولهم على تلك الادلة. لذلك، فإن اقتراح قانون حماية كاشفي الفساد يتضمن وضع آلية للتعويض عن الضرر الذي قد يصيب كاشف الفساد(...) ويضمن فاعلية الملاحقة، لا سيما عبر الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد التي ما زالت في طور مشروع قيد النظر في اللجان النيابية المختصة»[67]. اقتراح القانون هذا لم يُقرّ حتى تاريخه، ولا يزال في أدراج مجلس النواب اللبناني كسائر اقتراحات القوانين الأخرى المتعلقة بمكافحة الفساد.

- عقوبة الحبس في قضايا المطبوعات، ذلك أن «قانون المطبوعات اللبناني نص على الجرائم المرتكبة بواسطة المطبوعات ونص على عقوبات جزائية بالغرامة والحبس، كما انه أحال على قانون العقوبات اللبناني تحديد عقوبة الأفعال التي لم يرد بشأنها نص صريح، وفي المبدأ لا يجوز تطبيق عقوبة الحبس بوجه من استعمل حق إبداء رأيه بأية وسيلة كانت»[68].

- تشديد العقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات العام وفي قانون المطبوعات وسائر القوانين المرعية الإجراء، في القضايا المتعلقة بجرائم النشر على العاملين في حقل الاعلام المرئي والمسموع. ومهما يكن القصد من ذلك، فإن تشديد العقوبة يجب أن يُقترن بتحديد حقوق وواجبات للصحافي، يستطيع الاخير أن يستند إليها عند مزاولة مهنته منعاً لارتكاب أي خطأ أو جرم، والتي يُفترض أن تتضمنها أيضاً المواثيق والشرعات الإعلامية.

67. «الإعلان عن اقتراح قانون حماية كاشفي الفساد في المجلس النيابي». وكالة أخبار اليوم. 25 حزيران 2010.
68. «واقع الحريات الإعلامية في لبنان». مرجع سابق.

- عدم قانونية العاملين في الإعلام الالكتروني: فقد حدّدت محكمة المطبوعات اللبنانية، في احكام عديدة صدرت في السنوات الثلاث الماضية، ان «أي موقع إلكتروني يعتبر «مطبوعة»، وذلك في المفهوم المشار إليه في المادة 3 من قانون المطبوعات، ويطبق على ما ينشره هذا الموقع ما نص عليه قانون المطبوعات بالنسبة لـ«المطبوعة» (قرار صادر عن محكمة المطبوعات في بيروت بتاريخ 2011/10/31). ويبدو ان اعتبار الموقع الالكتروني مطبوعة بمفهوم احكام قانون المطبوعات اللبناني، لا يعني بطبيعة الحال اعتبار العاملين فيه صحافيين بمفهوم المادة العاشرة منه. فقانون المطبوعات حدّد أن العمل الصحافي لا يمكن ان يقوم الا في المطبوعات الصحافية المتخذة الشكل القانوني المنصوص عنه في قانون المطبوعات، اي انها تصدر بموجب ترخيص مسبق من وزير الإعلام، بعد استشارة نقابة الصحافة. هذه الشروط غير متوافرة في المواقع الالكترونية الاخبارية. وفي حال اعتبرت محكمة المطبوعات المواقع الالكترونية بمثابة مطبوعة، فإن شروط المطبوعة الصحافية تبقى غير متوافرة فيها وفقاً لاحكام قانون المطبوعات. وبالتالي لا يُعتبر العاملون فيها صحافيين وفقاً لاحكام قانون المطبوعات[69]. كما أنهم غير معترف بهم من قبل نقابة المحررين، مما يشكل ثغرة قانونية في حق العمل الإعلامي عموماً.

ج - مواثيق الشرف الاعلامية

إذا كانت القوانين المتعلقة بالإعلام في لبنان تعاني من ثغرات ذات تأثير

69. «لبنان: أي قانون يحكم عمل الاعلامي اليوم؟». مرجع سابق.

مباشر على أدائه وفعاليته، فهل مواثيق الشرف الإعلامية في لبنان تأتي في إطار تطبيق مبادىء أخلاقية في ممارسة المهنة؟ هل دعت إلى حماية استقلالية الصحافي ونزاهته المهنية كما جاء في معظم الشرعات الدولية في ميدان الأخلاق الإعلامية لا سيما وأن الإعلام اللبناني يعاني من هيمنة سياسية تتجلّى في المشهد الإعلامي العام المنقسم سياسيًّا وطائفيًّا؟.

لا يظهر في تاريخ الصحافة اللبنانية ما يشير الى الاهتمام بموضوع الاخلاق الإعلامية من منظار السلوك الفردي، أي تجاوزات الصحافيين الفردية وإخلالهم بالقيم العامة. بل تركزت الدراسات الميدانية على الدور السياسي والاجتماعي لوسائل الاعلام والتوجه الذي تتخذه حيال الخيارات السياسية الكبرى وارتباطه بالسلم الاهلي. ففي العام 1958، انبثقت أولى المواثيق الإعلامية في لبنان على أثر الحوادث الدامية التي عاشها البلد في تلك السنة، إذ صدر «ميثاق شرف صحافي» من ست نقاط يقضي بوقف كل الدعايات والكتابات التي من شأنها زيادة الوضع تأزماً. ثم سُجّلت العودة إلى مثل هذا الميثاق في العام 1965، وسُمّي أيضاً «ميثاق شرف»، وذلك إثر حملات إعلامية قامت بها الصحافة ضد الأنظمة العربية آنذاك. ثم كانت المناسبة الثالثة عام 1973 وسُمّي «ميثاق شرف المهنة»، وقد جاء عقب أحداث 1973 بدعوة من نقيب الصحافة رياض طه[70].

بعد ذلك، توالى صدور مواثيق الشرف الإعلامية التي لم يكن يوماً في إطار تطبيق مبادىء أخلاقية في ممارسة الصحافة أو تنزيه المهنة، كما هي الحال في المفاهيم الغربية للمواثيق والشرعات الإعلامية:

- ميثاق شرف الصحافة اللبنانية (4 شباط 1974): أقرته الجمعية العمومية لنقابة الصحافة اللبنانية بالإجماع وأعلنت فيه مبادىء

70. «الأخلاق الإعلامية بين المبادىء والواقع». مرجع سابق. (ص. 91-93-94).

السلوك «التي تلتزم بها المهنة منذ تأسيسها».

- ميثاق شرف (23 كانون الاول 1992): الذي رعاه وزير الاعلام آنذاك ميشال سماحة «تحسساً من وسائل الاعلام المرئية والمسموعة بدورها المؤثر في بناء لبنان في مرحلة السلام وإعادة الإعمار، وتعزيزاً لروح الوفاق الوطني التي يضمنها الدستور اللبناني».
- الميثاق الانتخابي (أيار 2005): تم الإعلان عنه بين وزير الاعلام آنذاك شارل رزق ورؤساء مجالس إدارات المؤسسات الإعلامية المرئية، تمهيداً للانتخابات النيابية، تلاه بعد أيام انضمام ممثلي المؤسسات الإعلامية المسموعة الى هذا الميثاق.
- ميثاق شرف اعلامي سياسي (8 حزيران 2006): وظهر خلال وضع سياسي دقيق رافق جلسات «الحوار الوطني» التي عقدت في مجلس النواب بناء لدعوة رئيسه نبيه بري، وهو لا يعني فقط الوسائل الاعلامية، بل الخطاب السياسي بشكل عام[71].
- ميثاق الشرف الاعلامي لتعزيز السلم الاهلي في لبنان (25 حزيران 2013): وقّعه ممثلو 32 وسيلة اعلامية (صحف، تلفزيونات، اذاعات ومواقع الكترونية) والمجلس الوطني للاعلام المرئي والمسموع ونقابة الصحافة ونقابة المحررين بمبادرة من «مشروع تعزيز السلم الاهلي في لبنان» التابع لبرنامج الامم المتحدة الانمائي، وذلك «في ضوء المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية محلياً وعربياً ودوليًا»[72].

إذاً، يبدو واضحاً أن مواثيق الشرف في لبنان صدرت، في كل مرة، لأسباب

71. المرجع نفسه. (ص. 94-102).
72. «ميثاق الشرف الإعلامي لتعزيز السلم الأهلي في لبنان». برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الإعلام اللبنانية. بيروت 2013. (ص. 4).

تتعلق بإثارة قضايا سياسية كبرى في وسائل الإعلام أو قضايا خلافية على الصعيد الوطني قد يترتب عليها ردات فعل معينة، ولم يكن يوماً الهدف منها في إطار تطبيق مبادىء أخلاقية في ممارسة الصحافة. كما لم تكن القيم، ولا مرة، هاجساً لدى القيمين على المهنة[73]. الأمر الذي يُضعف ثقة الرأي العام بالإعلام اللبناني ويدفع إلى التساؤل عن مدى قدرته في محاربة الفساد فيما هو يعاني من هذه الآفة في ظل غياب التطبيق الفعلي لمواثيق الشرف الإعلامية.

د – نماذج من الأداء الإصلاحي

من المعروف أن الاستقصاء يأتي في مقدمة الأساليب التي يعتمدها الإعلام للكشف عن الفساد ومحاربته، حيث يلقي الضوء على مسائل ومواضيع كامنة داخل المجتمع في الميادين والمجالات كلها، ويكون السباق في تحويلها، لأسباب مختلفة، الى مواضيع يطرحها أمام الرأي العام. وبناءً على ذلك فإن «الدور النقدي للإعلام الديمقراطي يجعله إعلاماً نوعيًّا غنيًّا بالتجارب والخبرات والمتابعات الميدانية التي تخلق منه نوعاً من المرجعية الإخبارية والمرجعية السياسية والمرجعية التحديثية في البلد[74]». إلا أن ارتباط المؤسسات الإعلامية في لبنان بالقوى السياسية، إلى جانب مشكلات تقادم القوانين والغموض والثغرات التي تعتري نصوصها وصعوبة الوصول الى المعلومات وغياب القيم الأخلاقية في الممارسة الصحافية، كل هذه العناصر تشد بالمهنة إلى الانحدار وتضعف مهنية الإعلاميين وتربطهم بتبعيات سياسية، مما يؤدي الى تضاؤل ثقة الجمهور بهم.

73. «الأخلاق الإعلامية بين المبادىء والواقع». مرجع سابق. (ص. 102-103).
74. «الاعلام اللبناني واشكالية تكوين رأي عام في مجتمع منقسم». مرجع سابق. (ص. 7).

من الأخطاء التي ارتُكبت على مستوى ممارسة الإعلام اللبناني للأداء الإصلاحي، نستذكر واقعتين هما بمثابة نموذجين، على سبيل المثال لا الحصر:

النموذج الاول

في كانون الأول 2006، حاول الصحافي فراس حاطوم في قناة «الجديد» الدخول إلى شقة الشاهد في جريمة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري، زهير محمد سعيد الصديق في منطقة خلدة، أثناء إعداده شريط وثائقي تحت اسم «الشاهد الملك»، يعرض فيه أماكن وجود الأخير في بيروت وجبل لبنان، ودمشق وباريس التي سافر إليها حيث أجرى مقابلة مع الصديق، وأراد أن يمضي قدماً في مهمته على خلفية الحديث عن شهود زور في المحكمة الخاصة بلبنان. فتم توقيف حاطوم وأحيل إلى القضاء بتهمة ارتكابه جرم السرقة الموصوفة بتسلق البناء والدخول إلى شقة الشاهد، وأُخلي سبيله بعد 44 يوماً من التوقيف.

وتعليقًا على هذه الحالة، تتوقف مديرة معهد الصحافيين المحترفين في الجامعة اللبنانية الأميركية ماجدة أبو فاضل عند عدم وضوح الخطوط القانونية المتعلقة بالإعلام في لبنان أساساً لتقول أن القوانين «يشوبها الغموض ويمكن أن تُستغل لأغراض سياسية، وحرية الصحافة في الدول المتطورة تختلف عنها في لبنان وغيره من الدول النامية التي تبرر قمع حرية التعبير بحماية الأمن القومي على حساب حق الصحافي والمواطن في الحصول على المعلومات الواضحة والشفافة، وذلك بمعزل عن قضية حاطوم». لكنها أردفت كلامها بالقول: «لو كان فراس حاطوم مدرّباً على الصحافة الاستقصائية بشكل علمي وموضوعي لما كان وقع في هذا الخطأ»[75].

---

75. الجاك، سناء وعاكوم، كارولين. «علامات استفهام حول الصحافة الاستقصائية في

النموذج الثاني

في 26 تشرين الثاني 2013، حاول فريق برنامج «تحت طائلة المسؤولية»، الذي يعدّه ويقدّمه الاعلاميان رامي الامين ورياض قبيسي على قناة «الجديد»، مقابلة المدير العام للجمارك بالانابة شفيق مرعي في مقر عمله في وسط بيروت قرب السرايا الحكومية، لمواجهته واعطائه حق الرد في ما يختص ببعض الأشرطة التي بحوزة الفريق، والتي من شأنها أن تثبت أعمال فساد بحق عناصر من الجمارك اللبنانية. وبعدما رفض مرعي استقبال فريق البرنامج، أصرّ الاعلامي رياض قبيسي على مقابلته عبر مناداته بواسطة مكبر للصوت من وسط الشارع المقابل لمكتبه[76]، بالإضافة إلى تسيير سيارة من نوع «فان» غُطّيَت مقدمتها بصورة من الحجم الكبير لمدير الجمارك العام. وبحسب ما جاء في بيان مديرية الجمارك العامة، فإن قبيسي «كان ينادي مدير الجمارك العام بالإسم ويطلب منه النزول إلى الشارع لمقابلته مستعملاً العديد من العبارات المهينة والمحقّرة لإدارة الجمارك ومديرها العام»[77]، ما أدى الى تعرّض فريق البرنامج للضرب وتحطيم معداته التقنية واعتقال مقدمه من قبل عناصر الجمارك لساعات ثم الإفراج عنه.

إن الأسلوب الذي اعتمده فريق البرنامج - وهو لا يبرّر الاعتداء عليه بالضرب كما لا يبرّر إهانته واحتجازه- جاء مخالفاً في بعض جوانبه للمعايير المهنية، نظراً لما تضمنه من قدح وذم وتشهير، ودفعَ ببعض الاختصاصيين إلى

لبنان». الشرق الأوسط. 24 كانون الأول 2006.

76. «مهارات طالبت باطلاق سراح جميع الاعلاميين المحتجزين تعسفياً». موقع النشرة الالكتروني. 26 تشرين الثاني 2013.http://www.elnashra.com/news/show

77. «مديرية الجمارك: على الجديد التحلي بالمناقبية الصحافية واعتماد الموضوعية في التعاطي مع الإدارات العامة والبث دون اجتزاء». الوكالة الوطنية للاعلام. الثلاثاء 26 تشرين الثاني 2013.

طرح علامات استفهام إزاء «ما إذا كان ما قام به قبيسي يعد شجاعة وصدقاً في أسلوب استقصائي أم تهوراً واستعراضاً[78]».

لكن هذا التدهور على مستوى المعايير المهنية للإعلام ليس بالأمر القديم، ذلك أن مقارنةً سريعة بالمراحل الزمنية الماضية تُظهر أن الإعلام اللبناني استطاع أن يثبت جدارته في محطات معينة، وقد كانت له بصمات مؤثرة في قضايا مختلفة. نذكر منها، على سبيل المثال لا الحصر، قضايا البيئة التي أُعطيت حيزاً كبيراً ضمن التغطية الإعلامية في تسعينيات القرن الماضي، وتحديداً في صحيفتي «النهار» و«السفير»، حيث تمت متابعة الملفات البيئية بأسلوب استقصائي بالتعاون مع الجمعيات البيئية وبعض المؤسسات العامة، وساهمت الصحيفتان في تكوين رأي عام داعم للموضوع البيئي[79]. ويعرف الرأي العام اللبناني قضية «الرواسب النفطية» التي كشفتها صحيفة «النهار» آنذاك، وعُرفت بقضية «النهار – برصوميان» لأنها تناولت صفقات مشبوهة كان يديرها وزير النفط السابق شاهي برصوميان[80].

وفي نظرة مقارنة بين الصحافة المكتوبة اليوم في لبنان وبين صحافة

78. سعد، علي. «حرية الصحافة في لبنان بين القمع والانفلات». الموقع الالكتروني لقناة «الجزيرة». الخميس 28 تشرين الثاني 2013. http://www.aljazeera.net/news/pages

79. «الاعلام اللبناني واشكالية تكوين رأي عام في مجتمع منقسم». مرجع سابق. (ص. 7).

80. بتاريخ 4 آذار 1999، توقّف الوزير السابق للصناعة والنفط شاهي برصوميان قيد التحقيق في مخالفات تتعلّق بصفقات نفط فاحت من بعضها روائح سوء الأمانة، اذ اشتبه بأن رواسب النفط المباعة لم تكن رواسب وانما كانت نفطاً. وبقي برصوميان في السجن أكثر من تسعة أشهر قبل أن يُخلى سبيله بكفالة مالية وقبل أن تحسم قضيته. وجاء توقيف برصوميان على خلفية سلسلة تحقيقات نشرتها صحيفة النهار حول القضية. وكانت تلك المرة الأولى في تاريخ لبنان التي يتم فيها توقيف وزير سابق قيد التحقيق في أعمال قام بها خلال وجوده في الحكومة.

التسعينيات وبداية الألفية الثانية، نستنتج تراجعاً ملحوظاً على مستوى الصفحات أو الملاحق التي تتوجه الى المواطنين بهدف تكوين معرفة وثقافة حول مواضيع ذات اهتمام أو منفعة عامة من شأنها أن تشكل مرجعية فكرية لتحرك مستقبلي مثلما كانت ملاحق الحقوق والحريات والملاحق البيئية والملاحق التي تعالج قضايا التنمية المحلية والبلديات...الخ. هذه الملاحق إن لم تكن قد غابت كليًّا من بين صفحات الجرائد، فهي على الأقل لم تعد تتوخى الهدف أو الجمهور ذاته، فهي تخاطب بشكل أساسي جمهورها صاحب الانتماء السياسي والطائفي المحدد. أما البرامج الإخبارية والسياسية، فلا تُعتبر أكثر من كونها وسيلة لتنفيس الاحتقان السياسي لدى المشاهدين، وهي لم تستطع أن تخلق رأي عام مُسائل ومُحاسِب لدى المواطنين[81].

ولقد جاءت مناقشات أعضاء هيئة التقدير لمؤشر استدامة الاعلام (2010-2011) لتؤكد على ذلك، إذ تبيّن أن مستهكلي الاعلام في لبنان يدركون أن وسائل الاعلام مسيسة، منحازة، وأنها أبواق للسياسيين والطوائف الدينية. وكشفت المناقشات أن التغطية الإخبارية ليست شاملة، بل تتسم باقتصارها على أخبار السياسيين. فإن لم يكن التقرير الاخباري يتعلق بسياسي او مسؤول، فإن الاعلام الاخباري لا يعطي اولوية للاخبار المتعلقة بالهموم اليومية للشعب اللبناني: كالاسكان، سلامة الغذاء، البنية التحتية، وسائل النقل العام، مصاريف التعليم، فواتير الاستشفاء،.... فضلاً عن ذلك، فإن الصحافيين لا يقومون بإجراء تحقيقات استقصائية أو يتابعون قضايا الفساد، إذ تتجاهل معظم التقارير الإخبارية الاهتمامات طويلة الأمد وتتقاعس عن متابعة تطورات ما بعد وقوع الحدث. وأعربوا عن اقتناعهم بامتثال الوسائل الاعلامية لرغبات السياسيين في ما يتعلق بالقصص الإخبارية المفترض

81. «الإعلام اللبناني وإشكالية تكوين رأي عام». مرجع سابق. (ص. 17).

تغطيتها، ومن ثم لا يقوم الاعلام بمحاسبة المسؤولين. وطبقاً لأعضاء هيئة التقدير، يلتزم العاملون في الاعلام بالخط السياسي للوسائل الاعلامية التي يعملون فيها، وقليل منها ذو استقلال حقيقي. فوسائل الاعلام تمثل جزءاً من اللعبة السياسية، وحتى عندما تتناول قضايا تتعلق بالفساد، كحماية المستهلك، صناعة السياسة أو سيادة القانون، لا يكون غرضها خدمة الصالح العام، إنما تسعى لإلقاء ظلال سلبية على معارضيها من الأحزاب السياسية[82].

82. «مؤشر استدامة الاعلام 2010 - 2011». مرجع سابق. (ص. 14).

الفصل الثالث

دراسة برامج تلفزيونية إصلاحية

استنادًا إلى الواقع الإعلامي الذي أسلفنا عرضه في الفصل الثاني، وما يندرج في إطاره من القواعد العامة التي تحكم عمله في لبنان، سواء لجهة القوانين المرعية الإجراء أو لجهة الشرعات والمواثيق الإعلامية، وبناءً على الحقائق التي تضمنها مؤشر استدامة الإعلام للعامين 2010-2011 مع عرض نموذجين موجَزَين يعبّران عن تهاونٍ وتفريط على مستوى المعايير المهنية وعن وجود إشكالية في ممارسة الأداء الإصلاحي، يتناول الفصل الثالث دراسة مضمون برامج إعلامية تقع ضمن إطار «الإصلاح»، بهدف معرفة الدور الذي يلعبه الإعلام اللبناني في مجال مكافحة الفساد عن قُرب، ومعرفة مستوى أدائه ومدى مساهمته في إنجاح هذه المهمّة.

ففي ظل العوائق القانونية واللامبالاة بقيَم وأخلاقيات المهنة والتبعية السياسية والمحاصصة الطائفية لوسائل الإعلام، تُطرَح الأسئلة الآتية:

كيف يعمل الإعلام اللبناني من أجل مكافحة الفساد؟ ما هي ميادين الفساد التي يتناولها؟ ما هي أدوات العرض التي يستخدمها في معالجة القضايا؟ هل تتوافق هذه الأدوات والمعايير المهنية أم أنه يلجأ إلى أدوات غير مشروعة بحثًا عن المعلومة مما يوقعه في فخ عدم ثقة الرأي العام فيه وفي رسالته؟ هل هو إعلام جالس يكتفي بالعرض التقليدي والوصف والتحليل

أم أنه إعلام واقف يرفع الصوت ويتابع القضايا وينبّه للمخاطر ويسعى من أجل التوصل إلى المعالجات الممكنة؟ هل يلتزم الإعلاميون النزاهة المهنية في مواقفهم الشخصية أم يُسيئون استخدام حرية الرأي والتعبير فيلجأون إلى أساليب التطاول والشتم وما شابهها؟ ما هي الاستراتيجية المُستند إليها من قِبَل البرامج الإعلامية ذات الطابع «الإصلاحي»؟ هل هي استراتيجية تثقيف لتعزيز ثقافة المحاسبة أم استراتيجية تشهير تكتفي بفضح المستور لدى الأفراد والمؤسسات من أجل تحقيق سبق إعلامي؟

ولكي نجيب على هذه الأسئلة، وقع اختيارنا على نموذجين من تلك البرامج:

- برنامج «إنت حر» الذي بدأ بثه على قناة «أم تي في» في شباط 2012، وتوقف بعد عام وشهرين من انطلاقته لأسباب نعرضها تباعاً.
- برنامج «الفساد» الذي انطلق بثه على قناة «الجديد» منذ 27 كانون الأول 2004، ولا يزال مستمرًّا.

ولقد تم تحديد المدة الزمنية المرصودة بشهر نيسان 2013. أما سبب اختيار هذين البرنامجين، فيعود إلى أمرين أساسيين:

أولاً، في مطلع العام 2013 لم يكن يوجد على مستوى الإعلام المرئي سوى برنامجي «إنت حر» و«الفساد» المتخصّصَين بقضايا الفساد، ذلك أن برامج تلفزيونية عديدة كانت تتناول قضايا فساد في إحدى حلقاتها من باب التنوّع وليس من باب التخصص.

ثانياً، قدرتهما على استقطاب الاهتمام، سواء من خلال عدد الاتصالات الهاتفية التي ترد إلى البرنامجين أثناء بث حلقاتهما، أو إلى الصدى الإعلامي الذي استطاعا إحداثه لدى وسائل إعلامية مختلفة.

في ما يتعلق بمنهجية تحليل مضمون البرنامجين، فقد تم اعتماد التقسيم

الآتي:

أولاً: التعريف بالبرنامج وبالإعلامي - أو الإعلامية - الذي يقدمه، وعرض البرنامج من الناحية الشكلية لجهة البنية وكيفية توزيع المحاور وهندسة الديكور والألوان المعتمدة والإخراج، والتي تدخل كلّها ضمن إطار التعريف عن هوية البرنامج وأهدافه.

ثانياً: دراسة مضمون الحلقات الأربعة التي تم اختيارها من كل برنامج، من خلال التعريف بكل حلقة وتاريخ بثها وعرض مقدمتها ومحاورها والضيوف المشاركين في حال وجودهم. وتقوم دراسة مضمون كل محور على أساس تقسيمه إلى خمسة أجزاء:

أ - تعريف موضوع المحور: وهو يساعد في التعرّف إلى ميادين الفساد الأكثر تناولاً في كل برنامج.

ب - تبيان أدوات العرض المُستخدمة (مقابلات، وثائق، مستندات، شهادات، تقارير مصوّرة...الخ): وهي تساعد في تحديد مدى التزام البرنامجين للمعايير المهنية، وفي قياس قدرة كل برنامج على لعب دور الصحافة المُساندة لعمل مؤسسات الرقابة من خلال الحرص على تقديم أدلة موثّقة. وبذلك تتضح الاستراتيجية المستخدمة في كل برنامج.

ج - عرض الحلول المقترحة: وهي تُظهر درجة اهتمام كل برنامج بقضايا الفساد في المجتمع اللبناني، لجهة ما إذا كان هذا الاهتمام يقتصر على العرض التقليدي والمعالجة السطحية أم يتخطى ذلك إلى الإصرار على متابعة القضايا سعيًا لإحداث تغييرٍ ما يؤدي إلى بلوغ الحلول المناسبة.

د - ردود الفعل المباشرة: وهي تكشف مستوى قدرة كل برنامج في

التأثير على الرأي العام والمسؤولين، من خلال رصد الاتصالات التي يتلقاها كل برنامج ومراقبة درجة التفاعل مع القضايا المطروحة، مع كل ما يحمله هذا التفاعل من محتوى، سلبيًّا كان أم إيجابيًّا.

هـ - المواقف الشخصية لمقدّم - أو مقدمة - البرنامج: أي التعابير والمواقف التي تتضمنها الحلقات المرصودة في الدراسة، ومن ثم تصنيفها بهدف تقييم أداء مقدّم البرنامج في طرح القضايا ومعالجتها لجهة حدود الالتزام بأخلاقيات وآداب المهنة (كتجنّب أساليب التطاول والقدح والذم والاتهام والتهديد والترويج للبرنامج والابتعاد عن النبرة الهجومية ولغة التعميم وإصدار الأحكام وتقديم المواعظ والإرشادات بحجة الإصلاح).

بعد ذلك، تعرض الدراسة استنتاجًا أوليًا لكل حلقة يفنّد كل جزء من الأجزاء الخمسة تمهيدًا للخروج باستنتاج عام حول البرنامجين.

إن هذا التقسيم لمحاور الحلقات يمثّل المنهجية المعتمدة في تحليل المضمون، ذلك أن عملية تجزئة كل محور ومن ثم دراسة كل جزء على حده، تُمكّن الدراسة من الخروج باستنتاج عام يُجيب على الأسئلة المطروحة أعلاه. من هنا، جاءت ضرورة عرض مضمون الحلقات لكل برنامج في هذا الفصل.

أولاً: برنامج «إنت حر» على قناة «أم.تي.في»

تعريف البرنامج: «إنت حر»، برنامج اجتماعي كان يتم عرضه مساء كل يوم ثلاثاء من الأسبوع على شاشة «أم. تي. في» (MTV)، الساعة العاشرة إلا ربع مساءً بتوقيت بيروت، مباشرة على الهواء ولمدة ساعة ونصف الساعة من الوقت، يقدّمه الإعلامي جو معلوف.

يعرّف البرنامج عن نفسه في الموقع الرسمي لقناة «أم.تي.في» باللغة

الإنكليزية[1]. وجاء في التعريف: «انت حر برنامج يقدمه جو معلوف، حيث المشاهدون أحرار في تبادل أفكارهم ووجهات نظرهم أو في أن يديروا ظهورهم للقضايا الجدلية».

أثار البرنامج موجات متضاربة من ردود الأفعال في صفوف المتضرّرين من فتح الملفات السجالية، كما في صفوف الجمهور المتعطش الى منبر جريء يفتح من خلاله الملفات على مصراعيها. وبعد عام وشهرين أمضاها يستعرض موضوعاته الشائكة والمثيرة للجدل، توقف عرضه من قبل إدارة قناة «أم. تي.في» (MTV) «نتيجة اختلاف في الرأي حول قضايا عدّة كان آخرها حلقة يوم الثلاثاء 30 نيسان 2013 التي تناولت موضوع إقفال ملهى ليلي يرتاده مثليّون في الدكوانة – بيروت»، وفق ما نُشر على مواقع إلكترونية محلية»[2].

وقد عبّر معلوف في تصريح لـصحيفة «الجمهورية» عن رأيه بما حدث، قائلاً «إنّه انطلاقاً من شعار البرنامج رَفْع راية الحرّية، فإنّ من حق الناس أن تعرف ما جرى». وكشف أن رسالة نصية شديدة اللهجة وصلته على هاتفه الشخصي من قبل السيّد غبريال المر (مؤسس القناة)، لكنه فضّل عدم الكشف عن محتوى الرسالة «ليس لأنني غير صريح، إنّما احتراماً مني للصديق ميشال المر». وأعرب عن ألمه من الطريقة التي عومل بها فريق البرنامج داخل حرم المحطة بعدما تبلّغوا طردهم منها على يد أحد رجال الأمن وأنذروا بعدم دخولها، قائلاً «هذا أمر غير مقبول ولا يمكنني السكوت عمّا يمسّ كرامتي

1. *Enta Horr* is a program hosted by Joe Maalouf, where viewers are free to share their views and thoughts or turn their back on the controversial topics at hand.
2. «محطة أم.تي.في توقف عرض برنامج إنت حرّ». الموقع الرسمي لمركز الدفاع عن الحريات الاعلامية والثقافية (سكايز). 8 أيار 2013. http://www.skeyesmedia.org/ar/a/Tags

وكرامة فريق العمل»، على حد تعبير معلوف[3].

لكن المنتج والمنفّذ للبرنامج رامي زين الدين أوضح في تصريح صحفي «ان فريق إعداد البرنامج، منذ انطلاقه من سنة وشهرين، على علاقة مباشرة برئيس مجلس ادارة الـ«ام. تي. في.» ميشال غابرييل المرّ، وهو على اطّلاع بكل المواضيع التي نطرحها في الحلقات». واعتبر «ان «انت حرّ» ليس برنامجاً سهلاً، فهو البرنامج الوحيد في العالم العربي الذي لا يعرض مواضيعه بموضوعية بل يأخذ موقفاً منها، لأن الرأي العام يجب أن يُوجَّه»[4].

في المقابل، كان لمؤسس قناة MTV غبريال المر رأيه في ما حصل، إذ قال «أنه اجتمع بمعلوف غير مرّة وشدّد على أنه أبلغه بمبدأين أساسيين للتعامل مع البرنامج، وهما: المحافظة على كرامة الأشخاص وحقهم المقدّس في الردّ، وثانياً أنّ الإعلامي ليس مدّعياً عاماً ولا قاضي جزاء لمحاكمة الناس... معلوف وعدني الالتزام بهذه المبادىء وعدم الإتيان على ذكر أحد وخصوصاً من السياسيين قبل أخذ موافقتي الشخصية، فإذ بي أتفاجأ به يقود بطولات على حساب المحطة ولا يمنح الأشخاص حقهم المقدّس في الردّ بالطريقة الوافية»[5].

البنية: لم يكن البرنامج يستقبل ضيوفاً في الاستديو إلا في حالات نادرة، وإنما كان يتم التواصل معهم مباشرة عبر شاشة كبيرة متوافرة داخل الاستديو، بالإضافة الى الاتصالات الهاتفية التي كان يجريها معلوف مع المسؤولين او يتلقاها سواء منهم أو من مواطنين عاديين. يعرض البرنامج تقارير مصوّرة

3. «قضية إنتَ حرّ: القصّة الكاملة». الجمهورية. الخميس 9 أيار 2013.
4. الخوري، ميساء. «زين الدين: ميشال المرّ والمحطة كبش محرقة». موقع ليبانون ديبايت الالكتروني. الاربعاء 8 أيار 2013..http://www.lebanondebate.com/details aspx?id=130984
5. «قضية إنتَ حرّ: القصّة الكاملة». مرجع سابق.

- بحدود تقرير واحد لكل محور- ويبرز وثائق ومستندات، وأحياناً يكشف أرقام هواتف في حال تبين ضلوع أصحابها بأي قضية فساد...

المحاور: تُقسم كل حلقة إلى محاور عدة، قد يصل عددها أحياناً إلى ثمانية. تتراوح المدة الزمنية لكل محور بين 13 و15 دقيقة، يتخللها تقرير خاص تتفاوت مدته الزمنية بين محور وآخر. اما الفترة الإعلانية، فغالباً ما تشكّل الفاصل بين المحاور.

الديكور: يظهر الاستديو واسعاً وخالياً من الطاولات والمقاعد، حتى أن معلوف يقدّم البرنامج واقفاً أمام الكاميرا. يضمّ الاستديو شاشتين كبيرتين، واحدة خلف معلوف وأخرى على يساره، تُعرض عليهما التقارير والمقابلات واحياناً صوراً ثابتة. ألوانه متنافرة بشكل يثير العين، ففي بعض الحلقات تكون ألوان الاستديو أسود وأصفر، وفي بعضها الآخر أسود وأرجواني.

الإخراج: من ناحية التصوير، هناك وضعيتان للكاميرا: الاولى في تقريب الصورة عند وجه مقدّم البرنامج، والثانية في إظهار المشهد الكلي للاستديو.

أما «الجينيريك»، فهو عبارة عن إبراز كلمات، بخط عريض ونافر، تدلّ على صفات القوة، مثل: ثقة، مسؤولية، شجاعة، جرأة، تفاؤل، نجاح، محاولة، هدف، مواجهة، تحدي، رأي، اختلاف، حلّ، مجتمع. وفي الختام، تبرز كلمة «مواطن» ثم يليها اسم البرنامج، في محاولة للقول إن برنامج «إنت حر» يشمل كل هذه الصفات، وانطلاقاً منها يتناول قضايا الفساد في خدمة المواطن.

دراسة مضمون الحلقات: في ما يلي عرضٌ لمضمون أربع حلقات بُثّت خلال شهر نيسان 2013:

الحلقة الاولى: 2 نيسان 2013

يتألف المضمون من: مقدمة، ستة محاور وخاتمة:

● **المقدمة:** امتدت المقدمة على 6 د و10ث، وتضمنت خمسة مواضيع بالتسلسل التالي:

- توجيه معايدة الى الطوائف المسيحية بمناسبة عيد الفصح المبارك، وانتقادٌ لانقسامها الى فئتين، واحدة تتبع التقويم الغربي وأخرى تتبع التقويم الشرقي. وفي المقابل، ثناء وإطراء على مبادرة بلدة ضهور الشوير للاحتفال بعيد واحد للفصح «حرصاً على مصلحة المسيحيين».
- التذكير بقضية كان قد طرحها في حلقة سابقة حول عمليات نصب واحتيال مورست باسم أحد المطارنة، لإعلام المشاهدين أن النيابة العامة تحركت وأن التحقيق لا يزال يأخذ مجراه، شاكراً النيابة العامة في جبل لبنان لتعاونها مع البرنامج.
- تقديم اعتذار الى «هيئة الشباب في مزرعة الشوف» لعدم تمكنه من حضور ندوة كان قد دُعِيَ إليها سابقاً، وذلك بسبب تأخر وصول طائرته الى مطار بيروت. واستبق الاعتذار بمقدمة حول ميزات الطائفة الدرزية وتميّز المرأة الدرزية بثقافتها ونضالها للمطالبة بحقوقها.
- سرد ما شَهِدَهُ معلوف في المطار، منذ أيام، من ضبط لكمية من المخدرات من قبل الجمارك، مثنياً على الإنجاز الذي حققه موظفو الجمارك، وفي الوقت نفسه يشير الى تجاوزات تحصل في المطار والمرفأ من قِبَل موظفين، فيدعو الى تطبيق الإصلاح في اجهزة الرقابة «وفي كل اجهزة الدولة عموماً».
- تذكير المشاهد أن الفرصة تأتي مرة كل أربع سنوات (في إشارة الى الانتخابات النيابية) وأن القرار يعود إليهم والى الصوت الذي يمنحونه الى المرشح النيابي، داعياً إياهم الى الاختيار الصحيح والمناسب للسياسيين الذين يمثلون الشعب اللبناني في البرلمان.

المواقف الشخصية في المقدمة:

- «منصلب المسيح مرتين ومنمشي بجنازته مرتين. منعايد بعضنا مرتين لأنه ببساطة بعد ما عرفنا، بعد ما عرفوا رجال الدين يتوحدوا ويعملوا دفن واحد للمسيح كل سنة، وعيد واحد للفصح في لبنان».
- «انت حر البرنامج يللي انا اليوم ما بقى قادر هَدِّيه، ما بقى قادر خفّف على الهوا او عدّل الامور فيه، على قد ما الناس صارت عم تسبقنا بالقضايا، بالمطالبة بحقوقها. من هون المفروض كلنا ما نسكت. المفروض نسمي كل واحد باسمه، كل متواطىء باسمه، كل واحد بيسرق بالبلد نسميه باسمه. والسؤال يللي منسأله لأنفسنا: اكثر شيء شو بدو يصير؟ بأسوأ الحالات شو ممكن يصير؟ ما بيصير شي».
- «عنا فرصة هالفترة. الفرصة بتجي كل أربع أو خمس سنين مرة. القرار إلنا وإلكم، لصوتكم يللي إما بيرتفع وإما منكون بلا صوت فبيرجعوا بأنفسهم إلى الكراسي. بدنا نتعلم نغيّر هيدا الطقم الموجود».

● **المحاور**

المحور الاول: هل ينهار جسر الذوق في القريب العاجل؟! (فساد إداري)

أ – **الموضوع:** تصدعات كبيرة داخل بناء جسر ذوق مصبح(أو جسر يسوع الملك) تؤدي الى تساقط قطع الباطون على الشارع وإحداث حفر عميقة تتسبّب بحوادث سير، وخوف من احتمال انهياره ووقوع كارثة إنسانية.

ب – **ادوات العرض:** تقرير مصور امتد 2 د و 49 ث وتضمن:

- مشاهد للتصدعات العميقة داخل الجسر والحفر الكبيرة التي أحدثها تساقط الباطون على الأرض
- شهادات مواطنين يمرون بشكل شبه يومي بالقرب من الجسر، معربين

عن استيائهم من «إهمال الدولة» وخشيتهم من انهياره.

- مقابلة ميدانية مع رئيس بلدية ذوق مصبح (شربل مرعب) يحمّل فيها وزارة الأشغال العامة والنقل المسؤولية «نتيجة عدم التزامها بوعدها حلّ المشكلة وعدم تكليف نفسها عناء إرسال أخصائيين للكشف على الجسر».

ج- الحلول المقترحة:

1- الجهة المسؤولة (كما حدّدها المُقدّم):

- الدولة اللبنانية «لأن ليس لديها خطة رقابية».
- الشركات المتعهدة «لعدم تحملها المسؤولية» نتيجة «عدم محاسبتها من قبل الدولة».
- وزارة الأشغال العامة والنقل كجهة رسمية تتحمل مسؤولية ترميم الجسر ومراقبة وضعه باستمرار وإرسال خبراء لمعرفة مدى خطورة ما حلّ به.
- مجلس الانماء والاعمار كجهة مسؤولة أيضاً «لأنه مكلّف بتغيير مادة الكاوتشوك في الجسور كل خمس سنوات كحد أقصى فيما جسر الذوق مُهمَل منذ أكثر من ثمان سنوات».
- نواب منطقة كسروان «الذين يُفترض بهم التحرّك لتلبية حاجات أهالي المنطقة».

2- اقتراحات الحلول: إرسال خبراء من قبل وزارة الأشغال العامة والنقل لمعاينة الجسر.

د- المواقف الشخصية:

- «كثير حلو لما دولتك ووزاراتك تفهمك انك مغشوش بِيلّي انتخبتهم، بزعماء الطوايف، بالمسؤولين. وينهم مسؤولين كسروان؟ شو عم

يعملوا؟».

- «المسؤول هو فعليا مسؤول عن أمواله ومقعده بس وعن ثروته، ومش مسؤول عن حياة الناس.. همّه الانتخابات الجايي».
- «كل يللي أنتجناهم بأنفسنا كذابين وما حدا عم يحاسبهم».
- «جدودنا بيعتبروا إنو الدهر ولّى عليهم وما عاد ينفع تحركهم. الشباب بعضهم بيتلهى بالسهر والبعض الثاني مضروب بالمخدرات وما عم يسأل عن شي، والبعض الثالث هاجر من لبنان، أما الجيل الصغير رح ينشأ محمّل بمصايب ورّثناه اياها... هذه حقيقة وضعنا، فينا نغيره من دون أي كلفة. القصة بتبلّش من الراس، لمّا نقرر بيصير فينا نغيّر بلحظة».

المحور الثاني: تنصيبة بشرف: بتحك بتخسر.. بتحك مرة تانية بتربح! (فساد تجاري)

أ - الموضوع: «عملية نصب واحتيال» تمارسها شركة تُدعى «All Seasons» (شركة محدودة المسؤولية «ش.م.م» كما عرّف عنها معلوف خلال الحلقة) من خلال بيع بطاقات بمبلغ رمزي من قبل مندوبين ينتشرون أمام مداخل عدد كبير من المراكز التجارية والمسابح في لبنان، وذلك في مقابل ربح رحلة سياحية الى إحدى المنتجعات السياحية في مصر.

ب - أدوات العرض: تقرير مصور امتد 7 د وتضمن ما يلي:

شهادات مواطنين تعرضوا لعملية نصب وخسروا أموالهم.

مَشاهد حيّة، مصوّرة عبر كاميرا خفية، لمندوبي الشركة المذكورة، أثناء وقوفهم أمام إحدى المراكز التجارية المعروفة في لبنان، يفاوضون الزبائن لحثّهم على شراء البطاقة والطلب منهم التوجه الى مكتب الشركة لإجراء

المقابلة، وبالتالي ربح رحلة سياحية بتكاليف رمزية.

مشاهد حيّة، مُصوّرة عبر كاميرا خفية أيضاً، من داخل المكتب الذي تُجرَى فيه مقابلات مع «أشخاص يُفترض أنهم رابحون»، وعرض عملية التفاوض التي تتم معهم من أجل إقناعهم بشراء أسهم «وهمية» في إحدى المنتجعات السياحية في مصر بقيمة 1000 دولار سنويًّا.

إبراز صور للعقود التي يوقّع عليها الزبائن لشراء أسهم في إحدى هذه المنتجعات، ومن بينها عقد تحت عنوان «إعادة تفويض» في حال أراد الزبون بيع هذا السهم أو تأجيره.

ج- الحلول المقترحة:

طرح معلوف على كلّ من وزير المالية، وزير السياحة والنيابة العامة، مجموعة الأسئلة التالية:

- هل هذه الشركة مرخص لها بيع هذه البطاقات؟
- هل تعمل بإشراف مديرية اليانصيب؟
- هل من دلائل تثبت أن هناك أشخاصاً ربحوا فعلاً وسافروا الى مصر؟
- هل من دليل يثبت امتلاك الشركة المذكورة مجمّعات سياحية في مصر كما تدّعي؟
- كيف لشركة تملك مجمّعات سياحية في مصر يُرخّص لها ان تكون شركة محدودة المسؤولية؟».

وأعلن أنه بانتظار الإجابات على هذه الأسئلة من قِبَل الجهات المسؤولة قبل اتخاذ أي إجراءات من قبل البرنامج.

د- ردود فعل مباشرة: في سياق الحلقة، أعلن معلوف أنه تبلّغ (من غرفة الاخراج) بأن محلات سبينس التجارية بادرت الى سحب كل بطاقات All Seasons الموجودة لديها، داعياً كل المراكز التجارية والسوبر ماركت الى

الامتثال للخطوة التي قامت بها «سبينس» وعدم استقبال هذا النوع من البطاقات مجدداً. (للقضية تتمة في حلقات لاحقة من البرنامج).

هـ - المواقف الشخصية:

«بطمّن كامل الاطمئنان الناس يللي بلّغوا عن هيدي الشركة ويللي صارت أرقامهم معنا إنو ما يخافوا لأن برنامج إنت حر مستعد يروح للآخر في متل هيدي القضايا وكل شيء رح يظهر في القضاء قريباً».

«اذا اضطرّينا بقضية All Seasons كمان رح نتجه الى القضاء، لكن لغاية اليوم الملف اتخذ مجراه (القانوني)».

المحور الثالث: بيتر داغر: مصاب باللوكيميا في العشرين. فهل من متبرع؟! (قضية إنسانية)

أ - **الموضوع:** إصابة شاب لبناني يُدعى بيتر داغر بمرض لوكيميا (Leukemia، نوع من أنواع سرطان الدم) وإطلاق حملة إعلامية لمساعدته في إيجاد الشخص القادر على التبرع له بخزعة من النخاع الشوكي.

ب - **أدوات العرض:** تقرير مصوّر امتد 2 د و 30 ث وتضمن ما يلي:

- عرض صور فوتوغرافية ولقطات فيديو مسجّلة لبيتر قبل وبعد المرض.
- مقابلات ميدانية مع أصدقائه وأساتذته في الجامعة تشرح مشكلة بيتر لجهة المرض الذي يعانيه ونوع المساعدة التي يحتاجها وكيفية مساعدته وعبر أي مستشفى، كما تصف شخصية بيتر الهادئة والرصينة وقدرته على تحقيق مراتب متفوقة في الجامعة رغم الآلام التي يعانيها جراء المرض.

ج- الحلول المقترحة:

- توجيه دعوة (خلال التقرير) من قِبل أصدقاء وأساتذة بيتر الى المواطنين لإجراء فحوصات دم في مستشفى الجامعة الاميركية بهدف إيجاد حالة تتطابق مع حالة بيتر من حيث الجينات، وبالتالي إمكانية التبرع له بالخزعة المطلوبة، مع التأكيد على عدم وجود أي مضاعفات سلبية على جسم المتبرع.
- إطلاق حملة تبرع عبر برنامج «انت حر» وعرض أرقام الهواتف على الشاشة للراغبين في تقديم المساعدة، والإعلان عن استعداد الاطباء في المستشفى لشرح أي تفاصيل حول إجراء الفحوصات او حول العملية الجراحية للمتبرع.
- الإعلان عن حفل غنائي سيقام في جامعة سيدة اللويزة (حيث يتابع بيتر دراسته) ودعوة المشاهدين للمشاركة من اجل نشر الوعي حول الحالة المرضية التي يعاني منها بيتر.

د- ردود فعل مباشرة: تلقي اتصال هاتفي من أحد المواطنين يعلن رغبته في التبرع، وإعلان معلوف عن ورود عدد كبير من الاتصالات لا يمكن الرد على كل منها (للقضية تتمة في الحلقة التالية).

هـ- المواقف الشخصية:

«نشكر الفنانين يللي قاموا بهالمبادرة (القبول بتقديم الحفل الغنائي) على عكس عدد كبير من الفنانين يللي تم الاتصال فيهم وطُلب منهم تقديم الحفل لمساعدة هيدا الشاب اللبناني... للأسف من بينهم قسم توقف الاحساس عنده من زمن، ممكن تكون الاموال أفقدتهم بصرهم وصاروا عايشين بدنيا تانية».

«بطلب من كل الفنانين انهم يتصلوا، ما رح يصيبكم أي مكروه اذا

اتصلتوا».

المحور الرابع: حقن فاسدة تودي بحياة ثماني امهات اثناء الولادة (فساد طبي)

أ- الموضوع: وفاة ثماني سيدات في لبنان بعد وضعهن أطفالهن بفترة زمنية قصيرة.

ب- أدوات العرض:

- مقابلة مع النائب اسماعيل سكرية عبر الأقمار الصناعية من مكتبه (يبدو على الشاشة الكبيرة الموجودة داخل الاستديو) يؤكد فيها توافر عنصر موحد بين الحالات الثمانية، وهو إصابة الامهات بنزيف حادّ بعد الولادة جراء إعطائهنّ جرعات من حقن فاسدة خلال خضوعهنّ للعملية القيصرية.
- شهادتان لمواطِنَين لبنانيين يرويان، في اتصال هاتفي، حادثة مشابهة حصلت لدى عائلة كل منهما.

ج- الحلول المقترحة: كانت هناك محاولة من معلوف لمعرفة كيفية معالجة هذا الملف، وذلك عبر توجيه أسئلة الى الضيف حول الخطوات المطلوب تنفيذها من قِبل وزارة الصحة، وما إذا كانت معالجة المشكلة بيد وزارة الصحة فعليًّا أم أنها مشكلة سياسية تحتاج الى قرار سياسي. الضيف لم يقدم إجابة وافية، بل اكتفى بنقل تصريح لوزير الصحة نشرته إحدى الصحف المحلية، على حد قوله. لكن معلوف، وقبل أن ينهي المحور، وَعَدَ المشاهدين بمتابعة القضية.

د- المواقف الشخصية:

- «برأيك ما المطلوب من وزارة الصحة؟ علماً انها في بعض الحالات

نراها متعاونة».

- «لماذا لم يتم رفع دعوى قضائية علماً أن هناك قرارات نشهد بها للقضاء؟»».

المحور الخامس: عندما تتنصل شركة التأمين..من يحاسب؟! (فساد تجاري)

أ - **الموضوع**: تهرّب إحدى شركات التأمين اللبنانية من دفع تكاليف عمليات جراحية خضعت لها طفلة تُدعى نانسي فواز، على أثر تعرضها لحادث سير اثناء وجودها في باص المدرسة.

ب - **أدوات العرض**: تقرير مصوّر امتد 4 د وتضمن:

- تعريف الطفلة نانسي عن نفسها وعن حالتها المرضية، وهي مستلقية على سريرها في المستشفى.
- إبراز فاتورة تفيد بقيمة المبلغ الذي دفعه أهل الطفلة فور دخولها الى المستشفى، والذي لم يستردوه حتى تاريخه.
- شهادة والد الطفلة حول تفاصيل اتصاله بشركة التأمين وإبداء استعدادها، في البداية، لدفع تكاليف الاستشفاء، ثم تنصّلها لاحقاً بعدما علمت بضرورة نقل المريضة الى مستشفى آخر وارتفاع كلفة المعالجة الى 100 الف دولار.
- إبراز رسالة من شركة التأمين الى المستشفى تفيد بتحمل الاولى مسؤولية تغطية التكاليف المادية فور انتهاء التحقيقات القضائية الجارية حول الحادث وإثبات المسؤولية على سائق الباص، ما يعني الانتظار الى اجل غير مسمى.

ج- الحلول المقترحة:

- مناشدة من معلوف الى وزير الاقتصاد باتخاذ إجراء بحق شركة التأمين المعنية وإلزامها دفع المستحقات قبل خروج الطفلة من المستشفى.

د- المواقف الشخصية:

- «نحن ببرنامج انت حر نعتبر إنو هيدا الموضوع شخصي، سواء تجاه شركة التأمين او تجاه اي وزارة معنية».
- القضية رح تكون علنية عبر برنامج انت حر ورح يوظّف القيمون كل علاقاتهم في خدمتها لتكون درساً لكل شركات التأمين يللي لازم تلتزم بضوابط محددة...».
- «نحن وأستاذ رائف (والد الطفلة) سندّعي على شركة التأمين. أنا تواصلت معه اليوم».
- «نحن في انت حر جاهزون لنتعاون من أجل الادعاء امام القضاء في حال لم يتم دفع المبلغ».
- «اذا البلد والحكومة فلتانة، اعتقد ان معظم القضاء اللبناني ليس فالتاً وسوف يُحاسب كل من يظلم الناس».

المحور السادس: طرابلس في العيد تنتفض من تحت الرماد (قضية سياسية وطنية)

أ - **الموضوع**: معرفة رأي أهل مدينة طرابلس بالاحداث الامنية الجارية بين منطقتي جبل محسن وباب التبانة، ومحاولة إظهار الوجه الآخر الحضاري للمدينة.

ب - **أدوات العرض**: تقرير امتد 4 د و 46 ث، وتضمن شهادات لمواطنين

من مدينة طرابلس، فاق عددهم العشرة.

ج- الحلول المقترحة:

- مناشدة من البرنامج الى أهالي مدينة طرابلس التوقف عن رفع الشعارات واليافطات المؤيدة للسياسيين الى حين جعلها مدينة منزوعة السلاح، وإعطاء الجيش اللبناني الغطاء لفرض الامن.

د- المواقف الشخصية:

- «تأكدنا الليلة ان كل يللي هاجموا برنامج انت حر ما بيشكلوا اكثر من خمسة بالمئة، ويمكن اقل، من اهالي طرابلس كلهم».
- «تأكدنا إنو السياسيين يللي هاجموا البرنامج هم في الأصل ما بيكسبوا تأييد أهالي طرابلس»
- «تبين انو شعب طرابلس هو اكثر شعب حر مثل برنامج انت حر».

خاتمة الحلقة: نبض الشارع (قضية سياسية وطنية)

أ- الموضوع: توجيه سؤال الى اللبنانيين: «من تريدون رئيساً لحكومتكم؟» ضمن فقرة أطلق عليها معلوف اسم «نبض الشارع».

ب - ادوات العرض:

- تقرير امتد 2 د و 42 ث، تضمن مقابلات ميدانية مع مواطنين لوحظ أنها أُجريت في مناطق لبنانية مختلفة. وعبّر معظمهم عن الاستياء من السلطة الحاكمة.
- إعادة عرض مقطع من التقرير نفسه يتضمن كلام لسيدة أصيب زوجها بمرض عضال ولم يبادر أحد من المسؤولين لمساعدتها في تكاليف العلاج حتى توفي الزوج.

ج- المواقف الشخصية:

- «إذا كنتوا عم تحسّوا بالسخن كتير... تفضلوا وغيّروا».
- «صدقوني فينا نرعبهم. إذا وقفنا حد بعضنا منقدر نهز عرش كل السياسيين».
- «نحن ببرنامج انت حر والحق منشكل اكثرية».
- «كلهم كذابين، سرقونا وسرقوا جدودنا».
- «أوجه للسياسيين تحية، يسعد مساؤكم، وأقول لكم أنني رح كون اول مين رح يضهر من هون ويوجّه دعوة للسماء بأنو الله ما يوفّق ولا واحد فيكم بحياته، لأنه المسؤول عن يللي حصل مه هيدي المرأة وعن كل حالة بتشبهها».
- «مش المهم تكون حرّ، المهم تبلق لك الحرية». (هي أشبه بشعار يرفعه معلوف في ختام كل حلقة).

استنتاج أولي

في دراسة تحليلية لهذه الحلقة، يمكن ملاحظة ما يلي:

أ- الموضوع: توزعت محاور الحلقة على ست قضايا مختلفة، أربعة منها تتعلق بالفساد وتتنوع ميادينها بين الفساد الإداري والتجاري والطبي.

ب- أدوات العرض: برز حرصٌ لدى البرنامج على توفير أدلة ومعطيات حول كل قضية من القضايا المطروحة. تجلّى ذلك بقوة في المحور الثاني الذي خُصّص لقضية شركة All Seasons حيث تمكّن من توفير مشاهد حيّة من داخل مكاتب الشركة تُظهر كيفية استدراج الزبائن لشراء أسهم وهمية في منتجعات سياحية، ومن

عَرض شهادات حيّة لأشخاص تعرضوا لعمليات نصب.

ج - الحلول المقترحة: تبيّنَ في قضايا الفساد الأربعة التي تناولتها الحلقة أن البرنامج يسعى إلى معالجة المشكلة بالاستناد إلى استراتيجية قائمة على تحديد الجهة المسؤولة عن التقصير، أولاً، وتوجيه مجموعة من الأسئلة الاستفسارية إلى هذه الجهة والإعلان عن انتظار الإجابة منها، ثانياً.

د- ردود الفعل المباشرة: برز شكل من أشكال التفاعل في قضية شركة All Seasons، تمثل في إعلان مقدّم البرنامج خلال الحلقة عن مبادرة محلات سيينس التجارية الى سحب كل بطاقات الشركة الموجودة لديها.

هـ - المواقف الشخصية: توزعت مواقف المقدّم بين المقدمة والمحاور والخاتمة، وتمت ملاحظة ما يلي:

1- لعب دور الواعظ الاجتماعي، وبرز ذلك في قوله:

- «منصلب المسيح مرتين ومنمشي بجنازته مرتين. منعايد بعضنا مرتين لأنه ببساطة بعد ما عرفوا رجال الدين يتوحدوا ويعملوا دفن واحد للمسيح كل سنة» (المقدمة).
- «عنا فرصة هالفترة. الفرصة بتجي كل أربع أو خمس سنين مرة. القرار إلنا وإلكم، لصوتكم يللي إما بيرتفع وإما منكون بلا صوت فبيرجعوا بأنفسهم إلى الكراسي. بدنا نتعلم نغيّر هيدا الطقم الموجود» (المقدمة).
- (...) «المفروض كلنا ما نسكت. المفروض نسمي كل واحد باسمه، كل متواطىء باسمه، كل واحد بيسرق بالبلد نسميه باسمه. والسؤال يللي منسأله لأنفسنا: اكثر شيء شو بدو يصير؟ بأسوأ الحالات شو ممكن يصير؟ ما بيصير شي» (المقدمة)

- «جدودنا بيعتبروا إنو الدهر ولّى عليهم وما عاد ينفع تحركهم والشباب بعضهم بيتلهى بالسهر والبعض الثاني مضروب بالمخدرات وما عم يسأل عن شي (...) هيدي حقيقة وضعنا. فينا نغيره من دون أي كلفة. القصة بتبدأ من الراس، لمّا نقرر بيصير فينا نغيّر بلحظة» (المحور الاول).
- «إذا كنتوا عم تحسّوا بالسخن كتير... تفضلوا وغيّروا» (الخاتمة).
- «صدقوني فينا نرعبهم. إذا وقفنا حد بعضنا منقدر نهز عرش كل السياسيين» (الخاتمة).

2- ترويج للبرنامج، كقوله:

- «انت حر البرنامج يللي انا اليوم ما بقى قادر هَدِّيه، ما بقى قادر خفّف على الهوا او عدّل الامور فيه، على قد ما الناس صارت عم تسبقنا بالقضايا وبالمطالبة بحقوقها» (المقدمة).
- «برنامج انت حر مستعد يروح للآخر» (المحور الثاني).
- «نحن ببرنامج انت حر والحق منشكل اكثرية» (الخاتمة).
- «مش مهم تكون حر، المهم تلبق لك الحرية» (الخاتمة).

3- نبرة خطابية هجومية، كقوله:

- «بقول للسياسيين إني رح كون أول مين رح يضهر من هون ويوجّه دعوة للسما بإنو الله ما يوفّق ولا واحد فيكم بحياته، لأن المسؤول عن يللي صار مع هيدي المرأة وعن كل حالة بتشبهها» (الخاتمة).

4- إطناب في الوقت والكلام، ويتضح ذلك في المقدمة التي امتدت أكثر من 6 دقائق، تخللتها مواضيع هامشية لا علاقة لها بمحاور الحلقة ولا تفيد أهداف البرنامج المتمثلة بالكشف عن حالات الفساد والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لمعالجتها (كموضوع انقسام

الطوائف المسيحية إزاء عيد الفصح، وموضوع تقديم الأعذار لعدم التمكن من حضور ندوة كان قد دُعِيَ إليها والإسهاب في الحديث عن ميزات الطائفة الدرزية).

الحلقة الثانية: 9 نيسان 2013

يتألف المضمون من مقدمة وثمانية محاور:

● **المقدمة:** امتدت المقدمة على 4 د و10ث، وتضمنت ثلاثة مواضيع بالتسلسل التالي:

- الطلب من رئيس الحكومة الجديدة(المكلف تمام سلام) تشكيل حكومة من دون الوقوف عند خاطر أي من السياسيين.
- إعلام المشاهدين عن زيارة قام بها (معلوف) الى براغ حيث حضر قداساً لبنانيًّا في كنيسة يسوع براغ (Jésus de Prague) وشعوره بالفخر كلما قابل لبنانيين في بلدان الاغتراب نظراً لثقافتهم وقدرتهم على إجادة اللغات الثلاث الانكليزية والفرنسية والعربية.
- سرد واقعة حصلت خلال رحلته من براغ الى اسطنبول عبر الخطوط التركية، حيث شهد معاملة سيئة من قبل مواطنين أتراك تجاه سائحين كاميرونيين ذي بشرة سوداء اللون، وتذكير المشاهدين بواقعة سابقة حصلت في مطار تركيا حيث تم تحطيم تماثيل للسيدة العذراء.

المواقف الشخصية في المقدمة:

- «ما رح نحكم على رئيس الحكومة الجديد لكن رح نطلب منه الليلة، عبر برنامج انت حر، يحاول قدر الامكان انو ما يرد على حيتان السياسة

بلبنان، لأن الوزارات مش لنتسلى فيها ونوزعها على الاحزاب والاطراف بلبنان».
- «من هلأ ورايح، يللي بدو يصير وزير، لازم يكون على قد الوزارة يللي بيتحمل مسؤوليتها».
- «على كل حال تأكدلي فعليا ان تركيا ما لازم تدخل بالاتحاد الاوروبي... شوفوا وين هو عقلنا، شوفوا تعصبنا وشوفوا الدول الاوروبية وين صارت... بدي قول إنو العرب ما قدروا يتطوّروا، ما قدروا يلحقوا بالعالم، فرجعوا للتعصب والتطرف».

● **المحاور:**

المحور الاول: دعوة مشتركة لاكثر من مئة متضرر على شركة All Seasons (فساد تجاري)

أ - **الموضوع:** تتمة قضية شركة All Seasons التي عُرِضَت في المحور الثاني من الحلقة الأولى.

ب - **أدوات العرض:**

- مقابلة عبر الأقمار الصناعية مع المحامي جاك عقيقي، الموكل من قبل المتضررين لرفع شكوى أمام القضاء، وتقديم توضيحات حول عدم قانونية عمل شركة All Seasons.
- اتصال هاتفي مع خالد النيال من مصر، صاحب شركة «مودكو سيد» التي تمتلك المنتجع السياحي في شرم الشيخ (حيث يتم بيع الناس أسهماً فيه)، ونفيه وجود أي علاقة مع شركة All Seasons، وتأكيده أن آخر تعاون مهني تم معها في العام 2003 ولمدة ستة أشهر فقط.
- صورة عن عقد موقع بين شركة All Seasons وشركة مودكو سيد

(المتضررة) وإبراز انتهاء صلاحيته في العام 2004.

- اتصال هاتفي من محامي شركة All Seasons غادة نقولا تؤكد وجود تفويض رسمي للشركة مصدق من المحكمة المصرية، وأنها أحضرت كل الاوراق الرسمية في اجتماعها مع فريق عمل برنامج «انت حر» (صاحب المنتجع في مصر نفى أقوالها ومعلوف نفى إحضارها أي أوراق رسمية).

ج - الحلول المقترحة:

1- الجهة المسؤولة كما حددها المحامي عقيقي:

- الشركة التي قامت بهذا العمل (All Seasons)،
- المراكز التجارية «التي يجب ألا تقبل وجود شركات كهذه في مقرها وهي تتمتع بمصداقية زبائن يرتادونها بشكل دائم» (يُعتبر كل مركز مشارك في الجرم في حال أصرّ على السماح لهذه الشركة بمواصلة نشاطها داخله بعد عرض القضية في البرنامج)
- كتّاب العدل «فعندما يعطي كاتب العدل توقيعاً على هذا الكم من العقود، وهي عقود بيع وليست عقود عادية، يجب ان يتأكد من صفة البائع».
- وزارة السياحة «التي يجب ان ترصد ملفاً لكل شركة من هذا النوع وتلزمها بإنشاء ملف خاص حول عملها وبوضع وديعة (مالية) لحماية حقوق المواطنين.

2- الخطوات المنفذة:

- رفع شكوى احتيال أمام النيابة العامة «لأن القضية تتضمن كل انواع ومناورات الاحتيال، من المشروع الوهمي الى انتحال صفة كاذبة».
- توكيل مكتب قانوني في لبنان بمتابعة القضية من قِبَل صاحب شركة

«مودكو سيد/ شرم الشيخ» خالد النيال.

3- اقتراحات حلول: ضرورة تعاون صاحب شركة مدكو سيد في مصر مع المحامي الموكل بالقضية في لبنان جاك عقيقي «بهدف مساعدة الناس على تحصيل حقوقها».

د - ردود فعل مباشرة:

- ارتفاع عدد الشكاوى المقدمة ضد الشركة بعد عرض القضية في الإعلام، كما صرّح معلوف.
- الاتصال بمدعي عام جبل لبنان القاضي كلود كرم «لتأخذ الامور مجراها القانوني حتى النهاية»
- توكيل محامٍ لرفع شكوى جماعية الى النيابة العامة باسم كل المتضررين الذين لجأوا إلى البرنامج لمساعدتهم».

هـ - المواقف الشخصية:

- «وردني اتصالات من أشخاص فنانين وآخرين محامين اشتروا أسهماً ووقعوا في الفخ. صُدمت لما عرفت هالشي».
- «عندي رسالة لسوبر ماركت Metro super store التي كبّرت الستاند الخاص بـ All Seasons عندها رغم ان كل المحال التجارية سحبت الستاندات الخاصة بهيدي الشركة بعد الحلقة الماضية... لازم تسحب الستاندات فورًا حتى ما تصير مشاركة بالجرم، وحقوق الناس لازم نحافظ عليها».

المحور الثاني: وزارة الصحة توضح: الادوية مراقبة باستمرار (فساد طبي)

أ - الموضوع: تتمة قضية الحقن الفاسدة التي تم عرضها في المحور الرابع من الحلقة الأولى.

ب – أدوات العرض: تقرير امتد 4 د و55 ث وتضمن مقابلتين، الاولى مع منسق اللجنة الوطنية لوفيات الامهات د. فيصل القاق، والثانية مع مدير عام وزارة الصحة وليد عمار.

ج – ردود فعل مباشرة:

- رد وزارة الصحة ممثلةً بالدكتور وليد عمار على ما جاء في الحلقة الماضية: «دواء Nethergin موجود في لبنان كما في معظم دول اوروبا واميركا، ومسجّل في الـFBA ولم يتم سحبه من اي دولة».
- الدكتور فيصل القاق: «حصلت مراجعات عدة على هذا الدواء، لكن اي مراجعة لم تدعُ الى وجوب سحبه من السوق او منع استعماله... ليس هناك اي دليل علمي او رابط علمي او مهني بين هذه الحقن ووفاة الامهات... لدينا ملف عن كل حالة وفاة وهي موثقة ومحللة ومدروسة من قبل اختصاصي. وفاة الامهات حدث يقع في كل بلاد العالم نتيجة اشتراكات ما بعد الولادة.. امراض نادرة تحدث وقت الولادة، او مضاعفات لعمليات جراحية».

د – المواقف الشخصية:

- «باقدر أكّد إنو وزارة الصحة، وبالتحديد الوزير الحالي ومكتبه، ما غضّوا النظر عن اي قضية تناولناها بهيدا البرنامج، وكان الرد يجي مباشرة على كل قضية باللحظة ذاتها، وهيدي اهم وسيلة لنوصل للحلول».
- «رح نبقى على وعدنا بإنو ما نغطي اي طبيب بيرتكب أخطاء طبية وما رح نسكت عن اي ملف، لكن بالوقت ذاته ما لازم نرعب الناس كمان».

المحور الثالث: أمنيات الشفاء لبيتر داغر على وقع الموسيقى (قضية إنسانية)

أ – الموضوع: تتمة قضية بيتر داغر المصاب بمرض «لوكيميا».

ب – أدوات العرض:

- اتصال مع أمينة سر الهيئة الطلابية في جامعة سيدة اللويزة سينتيا حب الله.
- اتصال مع عضو جمعية CML (Chronic myeloid leukemia) لوكيميا في لبنان رامي الصايغ.

ج – ردود فعل مباشرة: جمع مبلغ بقيمة 37 مليون و148 ألف ليرة لبنانية في حفل التبرع الذي أقيم في جامعة سيدة اللويزة لمساعدة بيتر على إجراء العملية الجراحية في حال وجود المتبرع.

د – الحلول المقترحة:

- فتح بنك للخلايا الجذعية في لبنان نظراً لأهميتها في علاج الكثير من الامراض.
- احتفاظ المستشفيات، من الآن فصاعداً، بالحبل السري لدى الامهات عند وضعهنّ أطفالهنّ، لأنه يحتوي على هذه الخلايا.

هـ – المواقف الشخصية:

- «يعني بظرف يومين تنظّمت كل الامور. بُثّت الحلقة يوم الثلاثاء، انطلقت الجهود يومي الاربعاء والخميس، وأقيم الحفل يوم الجمعة... بسرعة يعني». (إشارة الى دور البرنامج في نجاح حفل التبرع).
- «باشكر كل الفنانين... يللي قبلوا يشاركوا في الحفل، اما يللي ما قبلوا يغنّوا الى جانب فنانين تانيين باعتبار أن مستواهم أعلى بكثير،

رح نتحاسب معهم بعدين لأن الأهم هلأ هي قضية بيتر».

المحور الرابع: أجهضت طفله دون علمه..فما هو رأي الشرع والقانون؟!(فساد طبي)

أ - **الموضوع**: إجهاض امرأة في شهرها الرابع بسبب خلافات عائلية.

ب - **أدوات العرض**: تقرير امتد 3 د و 33 ث، وتضمن:

- مقابلة مع الزوج واتهام والدة زوجته بتحريض ابنتها على الخضوع لعملية الإجهاض بحجة إصابة الجنين بتشوّه، واتهام والد زوجته بالتواطؤ لأنه يعمل في إحدى المستشفيات وقام بتسهيل المهمة.
- تقرير طبي يثبت أن الجنين كان في حالة صحية جيدة عند إجراء عملية الإجهاض للأم.

ج- **الحلول المقترحة:**

- مطالبة وزير الصحة بفتح تحقيق بهذا الملف «لأن الاجهاض جريمة يعاقب عليها القانون اللبناني بالحبس من 6 أشهر الى 3 سنوات في المادة 541 عقوبات. وهذه المادة تعاقب كل من يثبت انه مشارك أو مروّج أو محرّض على القيام بعملية الاجهاض، من الطبيب الى الفريق الذي يؤمن المعدات وصولاً الى كل الناس الذين شاركوا في الجرم».

د- **المواقف الشخصية:**

- «للطبيب يللي أجرى عملية الاجهاض منقول: «ان شالله ما بيوفقك الله بحياتك. نحن وكل اللبنانيين رح ندعي عليك وان شاء الله مكانك السجن قريباً».
- «نحن منتكفّل بدعوى يوسف... نحن ببرنامج «انت حر» رح نوضع مكتب المحامين، اشرف صفي الدين جورج خوري وايمن جزيني، بتصرف يوسف».
- «يوسف بحماية برنامج «انت حر»... كل مين رح يحاول التعرض ليوسف او لأم يوسف، ما يلوم الا نفسه مين ما كان يكون».

المحور الخامس: كيف يُخترق أمن السياسيين والإعلاميين من خلال سياراتهم (فساد أمني)

أ - **الموضوع**: برنامج الكتروني يسمى Cars numbers application يتم تحميله على الهواتف الذكية بعد إتمام عملية شرائه من قبل جهات معينة، ما يشكل تهديداً لأمن البلد والمواطن من خلال كشفه الأسماء وأرقام الهواتف وعناوين المنازل وأرقام السيارات لأي شخص. وتساؤل حول كيفية تمكّن جهات معينة او أفراد من الحصول على داتا لمعلومات هي ملك للدولة اللبنانية، وما إذا كانت هذه الجهات او هؤلاء الأفراد من داخل الدولة أم أن مراجع رسمية تغطيهم وتزوّدهم بها فتصبح القضية اكثر خطورة؟.

ب - **أدوات العرض:**

- تقرير مصور امتد 3 د و 10 ث، تضمن شرحاً لكيفية عمل هذا البرنامج واستخدامه من قبل أفراد للحصول على معلومات تتعلق بمواطن ما، وذلك من خلال معرفة رقم سيارته اولاً.
- كشف أسماء وأرقام هواتف لأشخاص ينفذون «عمليات نصب» ويقومون ببيع البرنامج الى الناس، واعتبار ذلك بمثابة إخبار للنيابة العامة.

ج - **الحلول المقترحة**: طلب تحويل المعلومات التي وردت في سياق الحلقة الى مكتب مكافحة جرائم المعلوماتية «بهدف توقيف هؤلاء الأشخاص والتحقيق معهم ومعرفة مدى تورّطهم والجهة التي يعملون لحسابها

ومحاسبتهم جميعاً».

د – ردود فعل مباشرة: في سياق الحلقة، أعلن معلوف أنه تم توقيف العمل ببرنامج cars numbers وأنه ما زال موجوداً فقط على صفحة الفايسبوك، ونصح أصحاب البرامج المشابهة بإغلاقها «لأن الاسبوع المقبل ستتناولهم» (للقضية تتمة في الحلقة التالية).

د – المواقف الشخصية:

- «الشق الاهم هو الشق الامني يللي بدأناه في المقدمة. اليوم كلنا كمواطنين، أولاً كصحافيين وكسياسيين وكمواطنين، ما لازم نستخف بهيدا الموضوع يللي لازم تقوم القيامة كرماله، لأنه بيمسّ وبيهدد أمن المواطن العادي وكمان السياسي، وبيثبت أدّيه هيدا البلد مكشوف».
- «الفضيحة الكبيرة هيدي الليلة، ولتسمعني منيح الاجهزة الأمنية والقضائية والسياسية، أن قاعدة المعلومات (database) وأرقام السيارات عم يتم تحديثها كل ثلاثة أيام، وبإمكان الجهات يللي أنشأت البرنامج الحصول على كل المعلومات من الدولة اللبنانية، من مراجع رسمية!».
- «السؤال: هل في حدا عم يزوّد هيدي الجهات؟ أم أنها موجودة حتماً في الداخل وقادرة تحصل على المعلومات؟».

المحور السادس: سنّي أحب شيعية: العشق الممنوع يودي بحياة سامر كنج (قضية اجتماعية)

أ – الموضوع: مقتل شاب يُدعى سامر كنج على خلفية علاقته بفتاة لا تنتمي الى الطائفة الدينية التي ينتمي إليها، وتلميح باتهام أهل الفتاة بقتله لوجود الجثة في المبنى الذي يقطنون فيه.

ب – ادوات العرض: تقرير مصور امتد 2 د و 17 ث، وتضمن:

- مقابلة مع شقيقة الشاب القتيل تروي تفاصيل القصة «بحيث تم قتل سامر في الليلة نفسها التي ذهب فيها الى أهل حبيبته، بعد أن طمأنته أن أهلها موافقون على زواجهما، وطلبت منه إحضار خاتمَي الزواج».
- رسالة كتبها الشاب القتيل على صفحة الفايسبوك الخاصة به قبل يوم واحد من مقتله، تُظهر تعرّضه للتهديد بالقتل من قبل شخص وتُبرز رقم هاتفه.

ج – الحلول المقترحة:

- استمرار التحقيق في القضية و«عدم الالتفاف» (أورد المقدم أن أهل الشاب سامر كنج تقدموا بدعوى الى القضاء ضد الفتاة ووالدها وابن عمها وطليقها، وأنه تم التحقيق معهم من دون أن يتم توقيف أحد منهم).
- إعلام المشاهدين أن والد الشاب القتيل اتصل قبل بدء الحلقة وطلب من أي شخص لديه اي معلومات حول القضية او أسماء شهود، أن يدلي بها مقابل مبلغ بقيمة 20 ألف دولار.

د – المواقف الشخصية:

- «هيدي القصة ما لازم تأخذ منحى سنّي-شيعي، وهي غير موجهة لا ضد الضاحية ولا ضد الشيعة، لكن ما لازم يتم السكوت عن هيدي القضية...».
- «من المعيب الحديث عن سني أحبّ شيعية ومسيحي أحبّ مسلمة، حتى في الحرب الاهلية لم تكن احاديثنا كما هي اليوم. نحن بأدنى مستوى من التعصب والتطرف وحالة غرائزية براسنا... صرنا نترعرع على الحقد والمذهبية بالبيت».

المحور السابع: السيدة العذراء أصبحت سيدة الجماجم. من يسمح بتكرار الإهانة للرموز المسيحية في المتاجر اللبنانية (تعرض لرموز دينية/ فساد أخلاقي)

أ - الموضوع: قيام احدى محال الألبسة (برشكا) بعرض صور للمجموعة الجديدة لثيابها على موقعها الالكتروني، وتضمنت الصفحة المخصصة للفروع المنتشرة في عدد من المناطق اللبنانية إعلاناً لقميصٍ نسائي يحمل صورة مهينة للسيدة العذراء.

ب - أدوات العرض:

- معلومات توضيحية من قبل معلوف عن الحيثيات والأسباب التي تعود في الأصل الى مناسبة يحتفل بها المواطنون في المكسيك، وتُدعى «يوم الاموات» (Día de los muertos)، حيث تنتشر رسومٌ للسيدة العذراء بشكل جمجمة، وهو أمر شائع في بلادهم.
- تأكيد معلوف أن الأمن العام اللبناني أرسل دورية الى محلات «برشكا» واتضح أن هذه القميص لم يصل الى لبنان وأنه تم تسويقه فقط على الموقع الالكتروني الخاص بمحال برشكا.

ج - الحلول المقترحة: الطلب من شركة تُدعى ازاديا (Azadea)، التي تدير الموقع الالكتروني لمحال بيرشكا، معالجة المشكلة فوراً مع بلد المنشأ، مصدر هذه الماركة، لسحب صور هذا القميص من الصفحة المخصصة بفروع لبنان.

د - المواقف الشخصية:

- «انا ببرنامج انت حر بانظر للقضية مش بعين وحدة متل ما بيصير

بالاعلام بلبنان، بانظر بالعينتين. انا اول الناس يللي استفزّهم الموضوع، بعدين هديت وشفت أمر ما بالعين الثانية... الدين واحد بكل العالم، لكن العادات والتقاليد تختلف من بلد الى آخر».

- «ما في شي ضد المسيحيين بهيدي القضية، ولو كان هيك لكنّا أول من فتح المعركة».
- «صحيح ان ما شاهدناه مستفز جداً، وما فينا نقول انو يللي عملوه بالمكسيك أمر طبيعي، بل بالعكس هو مستفز وما منتقبله، لكن هيدي الليلة أعطينا الموضوع حجمه الطبيعي».

المحور الثامن: الاعتداء على قوى الامن (تعرّض لمؤسسات الدولة/ فساد أخلاقي)

أ - الموضوع: اعتداء رئيس بلدية تكريت وأعوانه على سيارة لقوى الامن الداخلي وتحطيم زجاجها على خلفية منع عناصر قوى الامن للشاحنات من الخروج من المرامل تنفيذاً للقانون.

ب - أدوات العرض: فيديو مصوّر امتد دقيقة واحدة، يظهر فيه رئيس بلدية تكريت وشقيقه أثناء اعتدائهما على سيارة قوى الامن الداخلي وتحطيم زجاجها.

ج - المواقف الشخصية:

- «حلو يكون لبرنامج انت حر مشاهدين كثار وان يصير البرنامج مرجع، لكن من شهور قليلة صار كل شخص بيتشاجر مع جاره بيهدده وبيقول له: «تابع برنامج انت حر هيدي الليلة، رح أفضحك...»».
- «كثار بيقولولي عد للعشرة قبل ما تحكي عن اي قضية... انا ما بعرف إلا عدّ للرقم 2، ولحتى كون صريح أكثر، في قضايا مش ممكن نحسب

فيها أبداً».

- «يعطيكم ألف عافية، نحن بهيدا البرنامج منلعبها sold وأكبر».
- «تمنيت ولو مرة واحدة ان يبادر وزير لبناني لتوقيف حرامي. تمنيت لو إنو مدير عام لبناني عم يحاسب موظف اختلس من المال العام، تمنيت لو إنو نقيب بيوقف ضد أعضاء نقابته لما يغلطوا مع الناس، وتمنيت لو فيني مرة واحدة إنو احترم هالاشخاص المصابين بمرض الفساد».

استنتاج أولي

أ - الموضوع: توزعت محاور الحلقة على ثمان قضايا مختلفة، ستة منها تتعلق بالفساد وتتنوع ميادينها بين الفساد التجاري والطبي والأمني والأخلاقي.

ب - أدوات العرض: تضمنت الحلقة أدوات عرض وافية في خمس قضايا فساد:

1- قضية شركة All Seasons (المحور الأول):

- إبراز مستند قانوني يثبت عدم وجود أي تعاون مهني بين الشركتين، وكذلك عدم قانونية العمل الذي تزاوله الشركة اللبنانية.
- اتصال فريق عمل البرنامج، هاتفيًا، مع صاحب الشركة المصرية المتضررة الذي أكد عدم وجود أي تعاون حالي.
- تواصل البرنامج مع محامية الشركة اللبنانية (ويبرز هنا حرص البرنامج على التواصل مع الأطراف كافة).

2- قضية الحقن الفاسدة (المحور الثاني):

- مقابلة مع مدير عام وزارة الصحة الدكتور وليد عمار يردّ فيها على ما ورد في الحلقة الأولى حول الدواء الذي يُشتبه أنه تسبب بوفاة أمهات

أثناء الولادة، ويؤكد أن الدواء منتشر في معظم دول العالم ومسجل في FBA ولم يتم سحبه.

3- قضية إجهاض الطفل (المحور الرابع):

- إبراز مستند طبي يثبت أن الجنين كان في حالة صحية جيدة أثناء إجراء عملية الإجهاض للأم، الأمر الذي يشكّل دليلاً على إدانة الطبيب الذي قام بهذا العمل.

4- قضية اختراق أمن الإعلاميين والسياسيين (المحور الخامس):

كشف أسماء وأرقام هواتف الأشخاص الذين ينفذون «عمليات النصب»، وهي معلومات تعدّ بمثابة إخبار لدى النيابة العامة.

5- قضية الاعتداء على سيارة قوى الأمن (المحور الثامن):

- فيديو مصوّر يُظهر اعتداء أحد رؤساء البلدية على سيارة قوى الأمن الداخلي.

ج - الحلول المقترحة: كما في الحلقة الأولى، عمد البرنامج في غالبية المحاور إلى تحديد الجهة المسؤولة أولاً، ثم تحديد الخطوات التي يُفترض ان تقوم بها هذه الجهة.

د - ردود الفعل المباشرة: برز تفاعل في ثلاث قضايا:

1 - قضية شركة All Seasons: ارتفاع عدد شكاوى المتضررين وتوكيل محام لرفع شكوى جماعية إلى النيابة العامة.

2 - قضية الحقنٍ الفاسدة: رد رسمي من وزارة الصحة على ما ورد في الحلقة الأولى حول القضية وإغلاق الملف بعدما توضّحت كل معطياته.

3 - قضية خرق أمن الإعلاميين والسياسيين: إبلاغ إدارة البرنامج، خلال بث الحلقة، بتوقيف العمل بأحد برامج الاختراق.

هـ - المواقف الشخصية. يمكن استنتاج ما يلي:

1 - نبرة خطابية هجومية، كقوله:

- «... اما يللي ما قبلوا يغنّوا الى جانب فنانين تانيين باعتبار أن مستواهم أعلى بكثير، رح نتحاسب معهم بعدين...» (المحور الثالث).
- «للطبيب يللي أجرى عملية الاجهاض منقول: ان شاالله ما بيوفقك الله بحياتك. نحن وكل اللبنانيين رح ندعي عليك وان شاء الله مكانك السجن قريباً» (المحور الرابع).
- «يوسف بحماية برنامج «انت حر»... كل مين رح يحاول التعرض ليوسف او لأم يوسف، ما يلوم الا نفسه مين ما كان يكون» (المحور الرابع).

2 - ترويج للبرنامج، وتجلّي ذلك في أكثر من عبارة وردت خلال الحلقة:

- «يعني بظرف يومين تنظّمت كل الامور. بُثّت الحلقة يوم الثلاثاء، انطلقت الجهود يومي الاربعاء والخميس، وأقيم الحفل يوم الجمعة... بسرعة يعني» (المحور الثالث).
- «حلو يكون لبرنامج انت حر مشاهدين كثار وان يصير البرنامج مرجع، لكن من شهور قليلة صار كل شخص بيتشاجر مع جاره بيهدده وبيقول له: تابع برنامج انت حر هيدي الليلة، رح أفضحك...» (المحور الثامن).
- «كثار بيقولوا لي عد للعشرة قبل ما تحكي عن اي قضية... انا ما بعرف إلا عدّ للرقم 2، ولحتى كون صريح أكثر، في قضايا مش ممكن نحسب فيها أبداً... يعطيكم ألف عافية، نحن بهيدا البرنامج منلعبها sold وأكبر» (المحور الثامن).

3 - إطناب ولغو في الكلام، ولا سيما في المقدمة، حيث تحدث معلوف

عن موضوعات لا علاقة لها بالفساد (كالحديث عن زيارته إلى براغ واعتزازه باللبنانيين المغتربين، وكعرض مشاهداته حول كيفية إساءة مواطنين أتراك لسائحين كاميرونيين لأن بشرتهم سوداء) إلى حد أنه وقع في أخطاء على مستوى المضمون بحيث ربط بين «تعصّب» تركيا وبين «عدم قدرة العرب على التطور بسبب تعصبهم» علماً أن تركيا ليست دولة عربية.

4 - أسلوب توجيهي، حيث يُسجّل لمعلوف مواقف شخصية تحمل في طياتها توجيهات بهدف استباق حصول أي ردود فعل سلبية من قِبل الرأي العام. نذكر منها على سبيل المثال:

- «باقدر أكّد إنو وزارة الصحة، وبالتحديد الوزير الحالي ومكتبه، ما بيغضّوا النظر عن اي قضية تناولناها بهيدا البرنامج، وكان الرد يجي مباشرة على كل قضية باللحظة ذاتها، وهيدي اهم وسيلة لنوصل للحلول» (المحور الثاني).
- «رح نبقى على وعدنا بإنو ما نغطي اي طبيب بيرتكب أخطاء طبية، لكن بالوقت ذاته ما لازم نرعب الناس كمان» (المحور الثاني).
- «انا ببرنامج انت حر بانظر للقضية مش بعين وحدة متل ما بيصير بالاعلام بلبنان، بانظر بالعينتين... الدين واحد بكل العالم، لكن العادات والتقاليد بتختلف من بلد الى آخر...ما في شي ضد المسيحيين بهيدي القضية، ولو كان هيك لكنّا أول من فتح المعركة... صحيح ان ما شاهدناه مستفز جداً... لكن هيدي الليلة أعطينا الموضوع حجمه الطبيعي» (المحور السابع).

الحلقة الثالثة: 16 نيسان 2013

يتألف المضمون من مقدمة، خمسة محاور، وتتمة قضايا طُرحَت في حلقات

سابقة:

● **المقدمة:** امتدت على 6 د و45 ث، وتضمنت موضوعين:

- انتقاد الأسلوب المعتمد في مجلس النواب للتصويت على مشاريع القوانين الذي يقتصر على رفع الأيدي، بدل إقرار مشروع قانون التصويت الالكتروني وتطبيقه بشكل رسمي ودائم، والسبب في تأخير إقرار هذا القانون.
- سرد واقعة حصلت في مطار بيروت أثناء لقاء مواطنين بالوزير السابق زياد بارود، حيث تم التصفيق بشكل حار تقديراً لنظاميته ولرفضه المرور قبل أن تمرّ حقائبه عبر جهاز الكاشف الآلي (Scanner)، ومعلوف يعرب عن أسفه وحزنه «لأن الشعب اللبناني بات ينتظر من أي سياسي تطبيق القوانين والتواضع أمام الناس كي يمتثل به».

المواقف الشخصية في المقدمة:

- «رح تكون المناشدة بالمقدمة بإنو حسّو على دمكم. مش في اتفاق لكسب الاموال من ورا هيدا الامر؟».
- «.... والله العظيم، وهيدا على الهوا، طالما أنا واقف هون إدّام الكاميرا، ما في ولا واحد من يللي عم ياكلوا حقوق الناس رح يبقى مكانه مهما عمل. هيدا البرنامج ما رح يسكت عن اي واحد منهم».

● **المحاور:**

المحور الأول:... من هم أنونيموس وكيف اخترقوا اسرائيل؟

المحور الثاني: ما الخطوات التي اتخذها مكتب مكافحة جرائم المعلوماتية لحماية أمننا؟

تناول معلوف المحورين معاً لتشابه القضيتين من جهة، ولأن المحور الثاني

يشكل تتمة لقضية «اختراق أمن السياسيين والإعلاميين من خلال سياراتهم» التي طُرحت في المحور الخامس من الحلقة الثانية من جهة أخرى

أ - **الموضوع:** اختراق أمن الناس من خلال المعلوماتية الاكترونية، كما فعلت مجموعة تُدعى «أنونيموس» عندما تمكنت من تعطيل مواقع إلكترونية حكومية اسرائيلية، وكما يحصل في لبنان من تهديد لأمن الناس عبر برامج إلكترونية تُستخدم عبر الهواتف الذكية وتقوم بكشف معلومات خاصة هي ملك للدولة فقط.

ب - **أدوات العرض:**

- فيديو لأحد الأشخاص التابعين لمجموعة تُدعى «أنونيموس» يهدد فيه اسرائيل بإزالة كيانها عبر خطوات ممنهجة.
- مقابلة مع رئيسة مكتب مكافحة جرائم المعلوماتية في لبنان الرائد سوزان الحاج من مكتبها عبر الأقمار الصناعية.
- تقرير مصور يعرّف عن نظام اختراق جديد في لبنان اسمه Plate numbers مشابه لنظام Cars numbers الذي عُرض في الحلقة السابقة.

ج - **ردود فعل مباشرة:**

- تم اعتبار موضوع Cars numbers application الذي عُرض في الحلقة الماضية بمثابة إخبار، وبوشرت التحقيقات تحت إشراف مدعي عام التمييز، وتبين وجود حوالى خمسة برامج اختراق مشابهة.
- إعلان معلوف، في سياق الحلقة، أنه تم توقيف العمل بنظام الاختراق Plate numbers الذي تناوله في التقرير.
- إعلان معلوف أن أحد الذين ذَكَرَ أسماءهم في الحلقة الماضية على أنهم

ضالعون في إنشاء برامج الاختراق، اتصل به وأوضح أنه باع رقم الهاتف منذ أربع سنوات ولم يعد ملكه.

د - الحلول المقترحة:

- حماية المستخدم اللبناني من القرصنة تقتضي منه تجنب فتح مواقع اباحية او اي مواقع اخرى مشابهة على جهازه الالكتروني الخاص والقيام بتحديث دائم لهذا الجهاز وإلا أصبح من السهل دخول الفيروس وبالتالي التعرض للقرصنة.
- إقرار قانون واضح للمحاسبة وعدم جواز الاستناد دائماً إلى قانون العقوبات الذي من خلاله يُطلق سراح الموقوفين بعد شهر او اثنين (نتيجة تدخل الجهات السياسية) وبالتالي لم تعد العقوبة رادعة.
- العمل على تفعيل قطاع تنظيم مزودي خدمات الانترنيت، والتزام الشركات التي وقّعت على تراخيص بالشروط الواردة فيها وفي حال تم الكشف عن اي خلل يُعمل على ختمها بالشمع الاحمر.
- تولي التحقيق من قبل أشخاص ذوي ولاء للوطن والقانون، وليس لأي سياسي في البلد.

هـ - المواقف الشخصية:

- «ببلدنا صار معظم الاطباء والمهندسين وغيرهم محسوبين على السياسيين، خلينا نترك مجال مهني واحد من دون محسوبيات...!».
- «كرمال استكمال المُهمّة، المطلوب معرفة: لَمين تم بيع الرقم؟ و بأي محل (تجاري)؟ وانا باعرف أنه لما يتسمّى شخص معين بيأثّر هيدا الأمر على محيطه، وهيدي رسالة للناس حتى ما يبيعوا أرقامهم إلا بعد معرفة الجهة يللي عم تشتري والتأكد من تسجيل اسم الشخص يللي اشترى».
- «يللي بيشتري خطّ بإسم حدا تاني، بيصير بيقدر ينفّذ مية عملية

نصب، فبيتحمّل صاحب الرقم الرئيسي المسؤولية، هيدا الامر بحاجة لتنظيم... ممكن يللي صار مع وسام(عربيد) يكون سبب بيدعينا لتنظيم هيدا الموضوع».

المحور الثالث: قلب علي ينبض وحده... ووالداه يرفضان موته الرحيم! (فساد طبي)

أ - الموضوع: توقف الضمان الاجتماعي عن تغطية كلفة علاج الطفل علي صفا (عمره سنة ونصف السنة) في مستشفى الجامعة الاميركية في بيروت، الذي يعاني تلفاً في الدماغ نتيجة إعطاء والدته دواءً قبل الولادة أدى الى إصابته بالمرض.

ب -أدوات العرض: تقرير امتد 5 د، وتضمن مقابلة مع والدة الطفل تروي مراحل ما قبل الولادة وبعدها وكيفية حصول الخطأ الطبي، إضافة الى مشاهد للطفل علي في المستشفى حيث لا يزال منذ سنة ونصف السنة.

- اتصال هاتفي من وزير الصحة علي حسن خليل.
- اتصال هاتفي من رئيس لجنة التحقيقات في نقابة الاطباء في لبنان الدكتور جو حداد.
- اتصال هاتفي من والدة الطفل ملكة صفا.

ج - الحلول المقترحة:

- اقتراح وزير الصحة بنقل الطفل إلى إحدى المستشفيات الحكومية وتأمين غرفة عناية خاصة له.

د- ردود فعل مباشرة:

- تأكيد وزير الصحة أن إدارة مستشفى الجامعة الاميركية مستعدة لتأمين

جهاز طبي ونقله الى المستشفى الحكومي التي سيُنقل اليها الطفل اذا استدعت الحاجة.

- اتصال رئيس لجنة التحقيقات في نقابة الاطباء بالبرنامج وتأكيده عدم ارتكاب أي خطأ طبي في حالة الطفل، وإنما حصلت اشتراكات للوالدة أثناء إجراء العملية القيصرية لها، ما أدى إلى إصابة الطفل بتلف دماغي.
- نفي والدة الطفل كل ما جاء على لسان رئيس لجنة التحقيقات وتأكيدها عدم حصول اي اشتراكات وأن خطأ طبي ارتُكب من الطبيبة إضافة الى تأخير ولادتها.

هـ - المواقف الشخصية:

- «مش ممكن تطبيب شخص عن بعد. هناك إثباتات ووقائع بلبنان عن بعض الاطباء يللي بيطلبوا من المريض ارسال نتائج فحوصاته على «الواتس اب» او الانترنيت ليعطوا بدورهم التشخيص الطبي!».

المحور الرابع: الجمال اللبناني.. بكندا كمان!

أ - **الموضوع**: فتاة لبنانية الأصل تُدعى أليزبيت عجيل تعيش في كندا وتقدمت الى مسابقة ملكات جمال كندا وتتمنى دعم اللبنانيين لها لتحقق الفوز في المسابقة.

ب - **أدوات العرض**: مقابلة مع أليزابيت عجيل عبر الاقمار الصناعية من كندا

لم يستدعِ هذا المحور حلولاً مقترحة او ردود فعل مباشرة لأنه لم يطرح مشكلة تتطلَب معالجة، كما لم يتضمن مواقف شخصية بارزة للمقدّم.

المحور الخامس: عصا، وفلقة وكف... أولادنا على الطريقة العثمانية يدرسون!(فساد تربوي)

أ - **الموضوع**: تعنيف التلاميذ في المدارس في لبنان، لا سيما المدارس الرسمية.

ب - **أدوات العرض**: تقرير امتد 4 د، وتضمن:

- مقابلة مع مساعدة اجتماعية تربوية تُدعى ميرنا حولي
- مشاهد من فيديو مصوّر انتشر على مواقع الانترنيت عن معلمات يعنّفن تلاميذاً في إحدى المدارس.

ج - الحلول المقترحة:

- إرسال وزارة التربية مراقبين من قِبلِها الى المدارس بشكل مفاجىء فور ورود شكوى اليها، وليس بناء على ترتيب مسبق بحيث تتحول المعلمة الى ملاك والتلميذ بدوره لم يعد يتكلم.
- إعلان معلوف عن فتح منبر «إنت حر» وكل مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة به، إضافة إلى أرقام هواتف البرنامج، أمام كل تلميذ في لبنان، ليتمكن من الاتصال بالقيمين على البرنامج ويرفع شكواه ضد أي أستاذ تعرّض له بالضرب.

د - المواقف الشخصية:

- «مين هالأشخاص يللي شفناهم بالتقرير؟ شو هي خلفياتهم؟ شو هو ماضيهم؟ مين راقبهم وقرّر أنهم صالحون للتعليم؟ مين أجرى لهم الاختبارات؟ شو هي شروط وزارة التربية عدا عن الشهادة والواسطة؟ الجواب: لا شروط، لا رقابة، لا تدقيق، لا محاسبة».
- «يللي شفناه اليوم بيبيّن أن معظم مناطق المجتمع اللبناني تعاني التخلف.

لبنان مش الكسليك، مش الرابية، مش الأشرفية وفردان بس، لبنان هو كل لبنان، لبنان الشمال والجنوب والبقاع والجبل وكل المناطق اللبنانية قبل بيروت».

- «لبنان عم يعاني الفقر والجهل بمعظم المناطق. ومسؤوليتنا بتحتم علينا إنو نستخرج من هالتلاميذ أجيال أفضل».

- **تتمة قضايا طُرحت في حلقات سابقة:**

في قضية شركة All Seasons (الحلقتان الاولى والثانية)، استلم البرنامج ردًّا من المحامية غادة نقولا عن شركة All Seasons تؤكد فيه التعاقد مع خالد نيال. وأعلن معلوف أن التحقيق في القضية ما زال مستمرًّا وأن الدعاوى الرسمية ضد الشركة صار عددها سبعة.

- **استنتاج أولي:**

أ - **الموضوع:** توزعت محاور الحلقة على خمس قضايا مختلفة، أربعة منها تتعلق بالفساد وتتنوع ميادينها بين الفساد الأمني والطبي والتربوي.

ب - **أدوات العرض:** تضمّنت الحلقة أدوات عرض وافية في ثلاث قضايا فساد:

1 - قضية خرق أمن المواطنين (المحوران الأول والثاني): تقرير مصوّر يكشف اسم برنامج اختراق جديد، ومقابلة مع رئيسة مكتب مكافحة جرائم المعلوماتية في لبنان الرائد سوزان نجم الدين.

2 - قضية الموت الرحيم (المحور الثالث): جمع المعلومات من أطراف العلاقة مباشرةً وتأمين التواصل في ما بينهم عبر الاتصال الهاتفي (والدة الطفل، وزير الصحة ورئيس لجنة التحقيقات في نقابة الأطباء).

3 - قضية العنف المدرسي (المحور الخامس): فيديو مصوّر كان قد تم تسريبه عبر مواقع الانترنيت يُظهر معلمين ومعلمات يعنّفون تلاميذ في إحدى المدارس اللبنانية.

ج - **الحلول المقترحة:** برزت بشكل لافت في قضيتين:

1 - خرق أمن الواطنين: اقتراح بسنّ قانون للمحاسبة خاص بالعاملين في قطاع خدمات الانترنيت، لأن الاستناد الى قانون العقوبات لم يعد مجدٍ نتيجة تدخل الجهات السياسية لإطلاق سراح الموقوفين. وكذلك اقتراح بتفعيل قطاع تنظيم مزودي خدمات الانترنيت بحيث تلتزم الشركات بالشروط الواردة بالتراخيص أو تُختم بالشمع الاحمر في حال تم الكشف عن إخلالها بهذه الشروط.

2 - العنف المدرسي: اقتراح بإرسال مراقبين من قبل وزارة التربية إلى المدارس بشكل مفاجىء ومن دون سابق إنذار، فور ورود شكوى إليها، وليس بناءً على ترتيب مسبق. إضافة إلى اقتراح فتح منبر خاص عبر البرنامج لاستقبال الشكاوى من التلاميذ والأهالي.

د - **ردود الفعل المباشرة:** برز تفاعل في قضيتين:

1 - خرق أمن المواطنين: باشر مكتب مكافحة جرائم المعلوماتية التحقيقات بناءً على المعلومات والمعطيات التي كشفها البرنامج في الحلقة السابقة، وتم توقيف العمل بنظام الاختراق الذي كشف عنه البرنامج في سياق الحلقة.

2 - الموت الرحيم: اتصل وزير الصحة وأعلن موافقته نقل الطفل المريض إلى إحدى المستشفيات الحكومية ووعد بتأمين غرفة عناية خاصة به وبنقل الجهاز الطبي من الجامعة الاميركية الى المستشفى الحكومي الذي سيُنقَل إليه.

هـ - المواقف الشخصية: تمكنت الدراسة من ملاحظة ما يلي:

1 - نبرة خطابية هجومية، كقوله:

- «رح تكون المناشدة بالمقدمة بإنو حسّو على دمكم. مش في اتفاق لكسب الاموال من ورا هيدا الامر؟» (المقدمة).
- «.... والله العظيم، وهيدا على الهوا، طالما أنا واقف هون إدّام الكاميرا، ما في ولا واحد من يللي عم ياكلوا حقوق الناس رح يبقى مكانه مهما عمل. هيدا البرنامج ما رح يسكت عن اي واحد منهم» (المقدمة).

2 - لعب دور الواعظ الاجتماعي، كما جاء في قوله:

- «يللي شفناه اليوم بيبيّن أن معظم مناطق المجتمع اللبناني تعاني التخلف. لبنان مش الكسليك، مش الرابية، مش الأشرفية وفردان بس، لبنان هو كل لبنان، لبنان الشمال والجنوب والبقاع والجبل وكل المناطق اللبنانية قبل بيروت» (المحور الخامس).
- «لبنان عم يعاني الفقر والجهل بمعظم المناطق. ومسؤوليتنا بتحتم علينا إنو نستخرج من هالتلاميذ أجيال أفضل» (المحور الخامس).

3 - أسلوب تنبيهي، وهو ما اتضح في بعض مواقف معلوف إزاء قضايا معينة، كقضية خرق أمن المواطنين، حيث لفت إلى أبعادها ومدى خطورتها ونبّه إلى ما يمكن أن يواجه المواطنين من أفخاخ بعد شراء خطوط الهاتف، كقوله:

- «كرمال استكمال المُهمّة، المطلوب معرفة: لَمين تم بيع الرقم؟ و بأي محل (تجاري)؟ وانا باعرف أنه لما يتسمّى شخص معين بيأثّر هيدا الأمر على محيطه، وهيدي رسالة للناس حتى ما يبيعوا أرقامهم إلا بعد معرفة الجهة يللي عم تشتري والتأكد من تسجيل اسم الشخص يللي اشترى... يللي بيشتري خطّ بإسم حدا تاني، بيصير بيقدر ينفّذ

مية عملية نصب...هيدا الامر بحاجة لتنظيم...» (المحوران الأول والثاني).

الحلقة الرابعة: 23 نيسان 2013

يتألف المضمون من: مقدمة، ستة محاور، تتمة قضايا طُرحَت في حلقات سابقة وخاتمة:

- **المقدمة**: امتدت 5 د و 16 ث، وتضمنت ثلاثة مواضيع:
  - متابعة الحديث عن اعتماد مجلس النواب اللبناني التصويت التقليدي عبر رفع الأيدي بدل التصويت الالكتروني للتصديق على مشاريع القوانين.
  - إخبار المقدّم المشاهدين بأنه شاهد مسلسل على أقراص مدمجة تحت عنوان Political Animals (الحيوانات السياسية) حيث تدور أحداث عائلات سياسية تدفع أثماناً باهظة في سبيل الوصول الى الحكم أو البقاء فيه لمدة اطول. وبرأيه أن ما شاهده في هذا المسلسل لا يوازي رُبعَ ما يفعله السياسيون في لبنان.
  - الحديث عن المجازر الأرمنية، لمصادفة ذكراها في اليوم التالي من بث الحلقة، وتذكير المشاهدين بالمآسي التي طبعت تلك الفترة الزمنية من التاريخ، ومطالبة المجتمع الدولي بمساعدة هذا الشعب لاستعادة حقه بالاعتراف بالمجزرة.

المواقف الشخصية في المقدمة:

- «أقترح الليلة على السلطة التشريعية تهز حالها شوي. نحن مش شعب متخلف. يجب ان نطمح للتقدم والتطور كي نصبح متساوين مع برلمانات الدول الاوروبية، لا أن نتشبه ببرلمان زيمبابوي يللي رح يصير

أحسن من برلمانّا».

- «السياسة اللبنانية ما إلها اسم ولا وصف. السياسيين بلبنان عم ينفذوا البِدَع... من أسبوع وانا عم فتّش عن وصف يليق بمستواهم... اذا قدر حدا منكم يوصل لتعبير فيخبرنا».
- «عشرات القرى يللي تم حرقها بأرمينيا والعراق والضيع السريانية لأنو سكانها رفضوا اعتناق الدين الاسلامي. تركيا يللي ما زالت بالقرن الواحد والعشرين عم تحلم تنضم للاتحاد الاوروبي، بمطاراتها يعم تم تكسير تماثيل العذراء وعم يعتدوا على الرموز الدينية يللي بيعتبروها ما بتشبه معتقداتهم».

● **المحاور:**

المحور الاول: كما وعدنا انت حر يتابع ملف الضرب في المدارس: عيّنات بالأسماء!(فساد تربوي)

أ - **الموضوع**: تتمة قضية تعنيف التلاميذ في المدارس في لبنان، لا سيما المدارس الرسمية، التي طُرحت في المحور الخامس من الحلقة الثالثة.

ب - أدوات العرض:

- تقرير امتد 3 د و 30 ث، تضمن تذكيراً بما جاء في تقرير الحلقة الماضية من صور ومقاطع فيديو تُظهر العنف المدرسي، وعَرَضَ حالتين ذُكرت فيهما أسماء مدارس ومعلمين يتعرضون إلى التلاميذ بالضرب.
- مقابلة عبر الأقمار الصناعية مع مديرة الارشاد في وزارة التربية سونيا خوري.

ج - ردود فعل مباشرة:

- اتصال وزارة التربية بقناة MTV للاستفسار ولمعرفة أسماء المدارس

والمعلمين الذين يتعرضون للتلاميذ بالضرب

- قيام مفتش تربوي بالتوجه الى قناة MTV وطلب تزويده بالمعلومات اللازمة ليتمكن من اتخاذ الاجراءات اللازمة.
- تحويل كتاب الى وزير التربية من قِبل مدير عام التربية بشأن المخالفة الحاصلة في إحدى المدارس الرسمية التي تم الكشف عن اسمها في برنامج «انت حر»، وتكليف مصلحة التعليم الخاص القيام بالإجراءات اللازمة حيال المخالفة الحاصلة في إحدى المدارس الخاصة التي تم الكشف عن اسمها أيضاً في الحلقة الماضية من البرنامج.
- إجراء التحقيق مع الأستاذ الذي ذُكر اسمه في التقرير واتخاذ إجراء تأديبي بحقه تمثل بحسم راتبه الشهري.
- استمرار التحقيق في معطيات الحالة الثانية مع مدير المدرسة.

د - الحلول المقترحة:

- دعوة الاهالي والتلاميذ لاستخدام الخطّ الساخن الذي أنشأته وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع وزارة التربية، والتبليغ عن أي شكوى من دون خوف او قلق، من اجل الحصول على النتيجة المطلوبة.

هـ - المواقف الشخصية:

- «نحن رح نذكر اسم المدرسة الخاصة، هي مدرسة الوفاء ببعقلين في الشوف، لأنو نحن مين ذكر اسمها من البداية، وحرصاً على الشفافية رح نذكر اسمها» (تعقيباً على قالته الضيفة من أنها لن تذكر اسم المدرسة على الهواء).
- متوجهاً الى الضيفة: «عفواً، اسمحي لي أن أسأل واعتبريني محامي الشيطان. هل منقوم بوضع كاميرات مخفية للاولاد لنسجّل للمدير

شو قال للولد. يعني بصراحة هناك صعوبة، ونحن تعذبنا كثير للحصول على ما حصلنا عليه اليوم وعرضناه على الهواء».

المحور الثاني: اعترافات حرامي مدمن: كيف، أين ولماذا يسرق؟!(قضية اجتماعية)

أ - الموضوع: عرض حالة حرامي مدمن، مطلوب للمحاكمة من قِبل السلطات اللبنانية ويواجه عشرات مذكرات التوقيف.

ب - أدوات العرض: تقرير امتد 5 دقائق، تضمن مقابلة مع أحد السارقين المدمنين على المخدرات حيث يروي أسباب إقدامه على السرقة والأساليب المستخدمة في سرقة السيارات او حقائب النساء وقيمة المبلغ الذي يحصّله في اليوم الواحد.

ج - الحلول المقترحة:

- توقيف الدراجات النارية التي تسير في الشوارع علناً من دون أرقام أو بأرقام مزورة أو تم طلاؤها للتخفيف من عدد حالات السرقة.
- معاملة الانسان المدمن بحكمة وبرعاية من قبل الدولة اللبنانية وليس بالضرب والمعاقبة.

د - المواقف الشخصية:

- «انت حر الليلة عمل مقابلة مع حرامي مدمن، غير الحراميين يللي بيرتدوا البدلات وجماعة الكرافاتات...».
- «ما عم نحكي عن السياسيين يللي بيسرقوا الدولة، عم نحكي عن الناس العاديين المعتّرين، مش المبدّلين».

المحور الثالث: إخواني، وهابي، سلفي.. من هم السلفيون وماذا لو حكم التطرف؟ (قضية سياسية)

أ - الموضوع: التعريف عن واقع الحركة السلفية في لبنان، وأفكارها والخطر الذي تشكله في المجتمع اللبناني.

ب - أدوات العرض: تقرير امتد ٤ دقائق، تضمن:

- لقاء مع الشيخ وسام المغربي المنتمي الى النهج السلفي.
- آراء مواطنين لبنانيين عن الحركات السلفية.

ج - المواقف الشخصية:

- «... لبنان كان ورح يبقى بلد التعايش، لبنان مش لجماعة وحدة... ما بيحق لاي طائفة فرض معتقدها ورأيها على التانيين. الامور ما بتنحلّ بالقوة، ما بتنحلّ بالفتوى،ما بتنحلّ بالتكفير، الامور ما بتنحلّ بالسلاح، ولا بالجهاد...».

المحور الرابع: كاميرا انت حر الخفية تكشف الرشوة والفساد في دوائر النفوس! (فساد إداري)

أ - الموضوع: رشاوى في دائرة النفوس في جبيل وعراقيل في تسيير المعاملات لا تُحلّ إلا بوضع المال في جيب الموظف.

ب - أدوات العرض: تقرير امتد 5 دقائق، تضمن تصوير حالة ارتشاء في دائرة نفوس جبيل، عبر كاميرا خفية من قبل شخص من فريق عمل برنامج «انت حر»، يرافقه أحد المواطنين الذي اشتكى للبرنامج معاناته كلما أراد إصدار إخراج قيد عائلي.

ج - المواقف الشخصية:

- «الناس بعدها زئيفة (أي تصفق للفساد)، ما يفكّر حدا إنو مهاجمتنا لهيدول الاشخاص بتعني إنو النس ما إلهم علاقة! الناس بتتحمّل المسؤولية لأنهم بيسكتوا وبيرشوا... بعدو التخلف مستمرّ بقضايا كتير، ورح نشوف تخلف اكثر بعد».

المحور الخامس: حصريًا، شبكة الهاكرز العالمية Anonymous توجه رسالة الى اللبنانيين مباشرة عبر انت حر!(فساد أمني)

أ - الموضوع: تتمة موضوع المجموعة التي تمكنت من تعطيل مواقع إلكترونية حكومية اسرائيلية، وتُدعى «أنونيموس»، التي تم طرحها في المحور الاول من الحلقة الثالثة. وجديده توجيه رسالة الى الشعب والحكومة اللبنانيتين عبر برنامج «انت حر».

ب - أدوات العرض: شريط فيديو تضمن:

- رسالة مكتوبة تفيد أن مجموعة «أنونيموس» تود تعريف الشعب اللبناني بهويتها وقضيتها، بعدما تناولها برنامج «انت حر» في الحلقة الماضية.
- تسجيل بالصوت والصورة، لا يتخطى الدقيقة الواحدة، لأحد الأشخاص المنتمين الى المجموعة، يوجّه رسالة الى اللبنانيين معرّفاً عن «انونيموس» وأعضائها والبلاد التي ينتمون إليها، ومستواهم الاجتماعي والعلمي، وعن قضيتهم وأهدافهم.
- مقابلة عبر الأقمار الصناعية مع أحد أعضاء المجموعة. وتم تمويه الصوت والوجه خلال المقابلة كي لا تُعرف هويته.

ج - ردود فعل مباشرة: توجيه رسالة تطمين مباشرة الى الشعب والحكومة

اللبنانيتين، مفادها أن مجموعة «أنونيموس» لن تتعرض للبنان إلكترونيًا، و«أن اللبنانيين في أمان طالما أنهم غير مذنبين».

د- المواقف الشخصية:

- (متوجهاً الى الضيف): «أوضح أن برنامج انت حر لا يؤيد أي طريقة من هيدا النوع مهما كانت، يعني اليوم سمحنا لك بالظهور على الهواء وإلكم الحرية وانتو مصدر اهتمام للمشاهدين...البرنامج ما بيتبنى هيدي المجموعة، لأن متل ما قلت ممكن تتغير بعض المعطيات بالمستقبل».
- «أكرر أننا لم نتبنى أي عمل لهم، لكن يجب أن نخبر الناس مَن هُم (أنونيموس)».

المحور السادس: سيجارة تشعل أزمة على متن طائرة، وقبطانها ضابط عدلي! (فساد أخلاقي)

أ - الموضوع: سيدة لبنانية تدخن سيجارة داخل الطائرة مخالفةً القوانين، وتفتح سجالاً مع المضيفة يتحول لاحقاً الى تحذير وتهديد.

ب - أدوات العرض:

- شريط فيديو منتشر عبر الانترنيت، تظهر فيه تلك السيدة وهي تدخن سيجارتها وتتحدى المضيفة ان تجرُؤ على منعها.
- إبراز المحضر الذي أعدّته قوى الأمن الداخلي بعد إجراء التحقيق مع تلك السيدة فور هبوط الطائرة.

ج - المواقف الشخصية:

- «لما شفت الفيديو، قلت عن جد نحن شعب ما بتليق فيه الحضارة، عن جد بينقصنا الكثير لنحترم القوانين...».

- «... ممنوع على حدا يفرض نفسه او يفرض أمر ما على الآخر... هناك قوانين بالحياة ملزمين كبشر انو نفهمها. ممنوع نشوف هيدي المظاهر، والله عيب، بتعكس أبشع صورة، والصورة انتشرت وكل العالم شافتها».
- لم يتضمن هذا المحور حلولاً مقترحة او ردود فعل مباشرة. اكتفى المقدّم بعرض المشكلة، نظراً للاجراءات التي اتخذتها قوى الأمن الداخلي، حكماً، بحق تلك السيدة، بإلزامها دفع غرامة مالية لمخالفتها القانون.

● **تتمة قضايا طُرحت في حلقات سابقة**

- في قضية برامج الاختراق الالكترونية Cars numbers and plate numbers (الحلقتان الثانية والثالثة)، توقيف الشخص المسؤول عن إنشاء إحدى هذه البرامج، بناء لإشارة مدعي عام التمييز، بعد التأكد من انه يتاجر بمعلومات تملكها الدولة اللبنانية ويستفيد من جراء ذلك مادياً.
- في قضية شركة All Seasons (الحلقات الثلاث السابقة)، أعلن معلوف أنه ارتفع عدد الدعاوى الرسمية المقدمة ضد الشركة من 7 إلى 59 دعوى.
- في قضية الاعتداء على قوى الامن (الحلقة الثانية/ المحور الثامن)، أعلن معلوف أنه رُفعت الحصانة عن رئيس بلدية تكريت لاعتدائه على سيارة تابعة لقوى الأمن الداخلي.
- في قضية مقتل الشاب سامر كنج (الحلقة الثانية/ المحور السادس)، عرض معلوف التوضيح الصادر عن مديرية قوى الامن الداخلي الذي يؤكد أن التحقيق ما زال جارياً على عكس ما يتم ترويجه من انتهاء القضية.

● **خاتمة الحلقة**

أ - **الموضوع**: حادث سير في منطقة المتن يودي بحياة شاب في السادسة عشر من عمره ويؤدي الى إصابة صديقه بجروح خطيرة، وبنتيجة التحقيقات تبين أنهما يتعاطيان المخدرات.

ب - **المواقف الشخصية**:

- «الشعب اللبناني بقسم كبير منه فاسد او بيسكت عن الفساد. نحن فاسدين، واذا ما منعترف بإنو نحن فاسدين بعمرنا ما منصير بلد، بعمرنا ما منصير وطن، بعمرنا ما منقدر نعيد لبنان، ومش المهم تكون حر، المهم تليق بك الحرية».

● **استنتاج أولي**

أ - **الموضوع**: توزعت محاور الحلقة على ست قضايا مختلفة، أربعة منها تتعلق بالفساد وتتنوّع ميادينها بين الفساد التربوي والإداري والأمني والأخلاقي.

ب - **أدوات العرض**: تضمنت قضايا الفساد الأربعة التي تناولها البرنامج أدوات عرض وافية:

1 - في قضية العنف المدرسي:

- مقابلة مع مديرة الإرشاد في وزارة التربية توضح الإجراءات التي باشرت الوزارة اتخاذها
- عرض تقرير مصوّر يكشف عن حالتين تعرّضتا الى التعنيف من قِبَل معلّمين في مدرستين مختلفتين ويذكرهما بالأسماء

2 - في قضية الرشوة في دوائر النفوس:

- عرض تقرير مصوّر بكاميرا خفية، يكشف تفاصيل عملية ارتشاء

حصلت داخل دائرة نفوس جبيل

3 – في قضية شبكة الهاكرز Anonymous:

– تسجيل بالصوت والصورة لأحد أعضاء الشبكة يوجه فيه رسالة إلى لبنان.

– مقابلة حصرية للبرنامج مع عضو آخر من أعضاء الشبكة بعد تمويه صوته ووجهه.

4 – في قضية السيدة التي أشعلت السيجارة على متن الطائرة:

– عرض شريط مصوّر انتشر على مواقع الانترنيت يُظهر تفاصيل الحادث والمشادة الكلامية التي حصلت بينها وبين المضيفة.

– عرض نص المحضر الذى أعدّته قوى الأمن الداخلي بعد إجراء التحقيق مع السيدة فور هبوط الطائرة.

ج – **الحلول المقترحة:** لم تُطرح في هذه الحلقة اقتراحات حلول، بل تم الاكتفاء بإبراز التقارير المصورة كأدلة تساند عمل مؤسسات الرقابة بانتظار ردود الفعل عليها.

د – **ردود الفعل المباشرة:** برز تفاعل في قضيتين من القضايا الأربعة التي تناولها البرنامج في هذه الحلقة:

1 – في قضية العنف المدرسي:

– اتصال وزارة التربية بقناة MTV والحصول على أسماء المدارس والمعلمين الذين يمارسون العنف ضد التلاميذ.

– قيام مفتش تربوي بالتوجه الى مبنى القناة وتزويده بالمعلومات اللازمة.

– تحويل كتاب إلى وزير التربية من قبل مدير عام التربية بشأن المخالفة الحاصلة في إحدى المدارس الرسمية التي تم الكشف عن اسمها في البرنامج.

– إجراء التحقيق مع الاستاذ الذي ذُكر اسمه في التقرير واتخاذ إجراء تأديبي بحقه.

2 – في قضية شبكة الهاكرز:

– تفاعل الشبكة مع المعطيات التي عرضها البرنامج في الحلقة الماضية واختيارها منبر «إنت حر» لتوجيه رسالة إلى لبنان لطمأنته بعدم قيامها بخرق شبكته الالكترونية.

وبرز تفاعل أيضًا في قضايا عُرضت في حلقات سابقة، وهي:

1 – قضية برامج الاختراق الأمني: أعلن معلوف أنه تم توقيف الشخص المسؤول عن إنشاء إحدى هذه البرامج بناءً لإشارة مدعي عام التمييز.

2 – قضية الاعتداء على سيارة قوى الأمن الداخلي: تم رفع الحصانة عن رئيس البلدية المتّهم بالاعتداء.

3 – قضية شركة All Seasons: ارتفع عدد الدعاوى الرسمية من 7 إلى 59 دعوى.

هـ – **المواقف الشخصية:** يمكن ملاحظة ما يلي:

1– نبرة خطابية هجومية، كقوله:

– «أقترح الليلة على السلطة التشريعية تهز حالها شوي. نحن مش شعب متخلف» (المقدمة).

– «السياسة اللبنانية ما إلها اسم ولا وصف... من أسبوع وانا عم فتّش عن وصف يليق بمستواهم... اذا قدر حدا منكم يوصل لتعبير فيخبرنا» (المقدمة).

– «انت حر الليلة عمل مقابلة مع حرامي مدمن، غير الحراميين يللي بيرتدوا البدلات وجماعة الكرافاتات...» (المحور الثاني).

- «ما عم نحكي عن السياسيين يللي بيسرقوا الدولة، عم نحكي عن الناس العاديين المعتّرين، مش المبدّلين» (المحور الثاني).

2 - لعب دور الواعظ الاجتماعي، كقوله:

- «... لبنان كان ورح يبقى بلد التعايش، لبنان مش لجماعة وحدة... ما بيحق لاي طائفة فرض معتقدها ورأيها على التانيين. الامور ما بتنحلّ بالقوة، ما بتنحلّ بالفتوى،ما بتنحلّ بالتكفير، الامور ما بتنحلّ بالسلاح، ولا بالجهاد...» (المحور الثالث).
- «الناس بعدها زئيفة (أي تصفق للفساد)، ما يفكّر حدا إنو مهاجمتنا لهيدول الاشخاص بتعني إنو الناس ما إلهم علاقة! الناس بتتحمّل المسؤولية لأنهم بيسكتوا وبيرشوا... بعدو التخلف مستمرّ بقضايا كتير، ورح نشوف تخلف اكثر بعد» (المحور الرابع).
- «لما شفت الفيديو، قلت عن جد نحن شعب ما بتليق فيه الحضارة، عن جد بينقصنا الكثير لنحترم القوانين...» (المحور السادس).
- «... ممنوع على حدا يفرض نفسه او يفرض أمر ما على الآخر... هناك قوانين بالحياة ملزمين كبشر انو نفهمها. ممنوع نشوف هيدي المظاهر، والله عيب، بتعكس أبشع صورة، والصورة انتشرت وكل العالم شافتها» (المحور السادس).
- «الشعب اللبناني بقسم كبير منه فاسد او بيسكت عن الفساد. نحن فاسدين، واذا ما منعترف بإنو نحن فاسدين بعمرنا ما منصير بلد، بعمرنا ما منصير وطن، بعمرنا ما منقدر نعيد لبنان...» (الخاتمة).

ثانياً: برنامج «الفساد» على قناة «الجديد»

تعريف البرنامج: «الفساد» برنامج اجتماعي، كان يُعرض يوم الأربعاء من

كل أسبوع مباشرة على الهواء على شاشة «**الجديد**»، عند التاسعة والربع مساءً بتوقيت بيروت، لمدة ساعة من الوقت، إعداد وتقديم الإعلامية غادة عيد (توقّف فترة زمنية قصيرة ليعود بحلّة جديدة وبتوقيت مختلف).

عرّفت قناة «**الجديد**» برنامج «الفساد» من خلال موقعها الرسمي على الشكل التالي: «يُعتبر البرنامج الأول محليّاً وعربيّاً في كشف قضايا الفساد السّياسي والإجتماعي والمعيشي والتربوي. منبر حرّ للمقهورين والمظلومين وصوت لم تنجح بإسكاته كلّ الضغوط»[6].

البنية: في كل حلقة، يتناول البرنامج قضيتين كحد أقصى. يستقبل في الاستديو سياسيين، خبراء، متخصصين، معنيين أو ضحايا، وغالباً ما يكون عددهم اثنين. كما يجري اتصالات، وأحياناً يتلقاها، من قبل سياسيين أو خبراء أو مواطنين، إما لعرض وجهة نظر او للرد على نقاط أثيرت خلال الحلقة. يتم عرض تقارير خاصة في بعض المحاور وليس في كلها.

المحاور: تتضمن كل حلقة من البرنامج محوراً أو اثنين، ينتميان الى عنوانين مختلفين. وفي حال تناول قضيتين، تحاول المقدّمة تقسيم الوقت مناصفة بينهما، لكن المساحة الزمنية لأحدهما قد تتخطى احياناً الوقت المحدد وفقاً لأهمية القضية من حيث المعطيات والمعلومات المتوافرة حولها. يفصل بين المحورين فاصلٌ إعلاني يتم خلاله تبديل الضيوف. وفي حال لم تتضمن الحلقة إلا محوراً واحداً، يتم تمرير أكثر من فاصل إعلاني.

الديكور: يمتاز استديو البرنامج بالبساطة، ويغلب عليه اللون الأحمر ربما للدلالة من جهة على مهمّة البرنامج الرئيسية، وهي تسليط الضوء مباشرة على القضية، موضوع البحث، ومن جهة اخرى لإبراز مدى خطورة القضايا

6. موقع قناة «الجديد». www.aljadeed.tv

المطروحة وتأثيرها سلباً على مصالح المواطن اللبناني وما تشكله من تهديد حقيقي للمجتمع ككل.

الطاولة التي تجلس أمامها المقدمة والضيوف شبه مستطيلة، ألوانها تتناسب مع ألوان الجدران، ويُكتب عليها من الجهة الامامية عنوان المحور، تقابلها شاشة كبيرة يظهر عليها الضيف الذي قد يستقبله البرنامج عبر الأقمار الصناعية أو من الاستديو الثاني المجاور للأول. تجلس مقدمة البرنامج من جهة اليمين، يقابلها الضيف أو الضيفين من جهة اليسار.

الإخراج: من ناحية التصوير، لا تعتمد الكاميرا إلا وضعيتين بشكل عام: الاولى في تقريب الصورة عند وجوه الحاضرين، والثانية في إظهر المشهد الكلي للجلسة.

أما «الجينيريك» فيقدم صورتين متناقدتين تجسدان واقع المجتمع اللبناني، الاولى تبرز في بداية الجينيريك حيث تُعرض صور لمجسمات عن معالم موجودة في وسط بيروت تبرز جمالية المدينة، كتمثال رياض الصلح والحديقة المجاورة له، تمثال الشهداء، مبنى البرلمان، الساعة التي تتوسط الساحة، مبنى السرايا الحكومي وعدد من المباني الأخرى، وطيور تحلق وقوس قزح يزيّن السماء مما يؤشر الى حال من الامان والاستقرار والرخاء الاجتماعي والاقتصادي، لتعود الكاميرا وتأخذنا الى اماكن مظلمة في أسفل الأرض حيث نشاهد ثلاثة أشخاص وراء قضبان، اثنان منهم يقومان بضرب الشخص الثالث، مما يعني أن الظاهر شيء والواقع شيء آخر في لبنان.

دراسة مضمون الحلقات: في ما يلي عرضٌ لمضمون الحلقات التي بُثّت خلال شهر نيسان 2013، وعددها أربعة. ونظرًا إلى بنية البرنامج القائمة على تناول محورين في الحلقة كحد أقصى، وبما أن حلقتين من مجموع الحلقات المرصودة في الدراسة تعالجان قضية واحدة اندرجت في محور واحد، فإنه تم

الاكتفاء بوضع استنتاج أولي لكل حلقتين معًا.

الحلقة الاولى: رقم 373. تاريخ 3 نيسان 2013

يتألف المضمون من مقدمة ومحورين:

- **المقدمة:** امتدت 2 د و 20 ث، وتضمنت ملخصاً تعريفيًا عن مضمون الحلقة، لجهة موضوع كل من المحورين والتقرير المصور الذي سيُبث خلال الحلقة، بالإضافة إلى ترحيب وتعريف بالضيوف داخل الاستديو.

- **المحاور**

المحور الاول: من يضمن الشيخوخة؟ (قضية اجتماعية)

أ - **الموضوع:** البحث في أسباب التأخير في إقرار مشروع قانون ضمان الشيخوخة في مجلس النواب اللبناني، انطلاقاً من تسليط الضوء على موقع إلكتروني حمل شعار «ضمان الشيخوخة في لبنان - آن الاوان» تم إنشاؤه من قبل نشطاء من المجتمع المدني بهدف المناداة «بتحقيق هذا المطلب الاجتماعي».

ب - **أدوات العرض:**

- شهادة الضيفان داخل الاستديو: مؤسس موقع «ضمان الشيخوخة» الالكتروني جوزف رسام الذي شرح كيفية تأسيس الموقع وأهدافه، والممثل والمخرج المسرحي عصام الأشقر الذي تحدث عن معاناة الفنانين في لبنان وحقوقهم المهدورة عند بلوغهم سن الشيخوخة.
- اتصال هاتفي مع الخبير الاكتواري ابراهيم مهنا الذي تناول القضية من زاوية الأسباب التقنية لتأخير إقرار مشروع قانون ضمان الشيخوخة في مجلس النواب.

- تقرير مصوَّر امتد 3 د و 39 ث، وتضمن لمحة عامة عن قانون الضمان الاجتماعي منذ العام 1963 ولغاية العام 2008 حين اتفقت اللجان النيابية المشتركة على مشروع القانون وأحيل الى الهيئة العامة لمجلس النواب، ومنذ ذلك الحين لا يزال في ادراج المجلس. إضافة إلى شهادات مسنّين.

ج - الحلول المقترحة:

1 - الجهة المسؤولة (كما تم تحديدها من قبل عيد والضيوف): الحكومة اللبنانية ومجلس النواب.

2 - اقتراحات الحلول:

- تنظيم اعتصامات سلمية
- مقاطعة الانتخابات النيابية
- العصيان المدني في حال عدم تلبية المطلب في وقت قريب

د - المواقف الشخصية:

- «بات معروفاً في هذا البرنامج أننا نفتح القضايا بعمقها وبكل جرأة ولن نقف امام اي حواجز واي موانع».
- «(...) يبدو ان الضغط يجب ان يكون سيد الموقف من اجل اقرار اي شأن مطلبي، ورأينا أنه لولا ضغط الأساتذة لما وصل الى مجلس النواب، بغض النظر عن الأسلوب».
- «أنا أدعو كل زوار الموقع (الالكتروني) والمتحمسين والمشاركين في تبادل الاراء الى الحشد... هل ترى اننا اذا بدأنا بتحريك الموضوع على مستوى حشد (شعبي) وتصعيد باعتصام سلمي قد يكون لذلك صدى؟ لندخل في الاطار العملي».
- «الامر لم يعد يحتمل، بل أصبح بحاجة الى تحرك (...) السائقون

العموميون لوّحوا بالنزول الى الارض، فتم الغاء قانون السير كله وأعيد الى مجلس النواب».

المحور الثاني: ملف تفرغ أساتذة الجامعة اللبنانية (قضية اجتماعية)

أ - الموضوع: مصير ملف تفرغ الأساتذة في الجامعة اللبنانية بعد المرسوم الذي تم التوقيع عليه من قِبل الحكومة اللبنانية، القاضي بتعيين موظف من مؤسسة كهرباء لبنان في ملاك الجامعة اللبنانية قبل أيام على تقاعده، فيما مئات الأساتذة ينتظرون التفرغ منذ زمن.

ب - أدوات العرض:

شهادة الضيفان داخل الاستديو، العضوان في اللجَنة المركزية للاساتذة المتعاقدين في الجامعة اللبنانية: د. رأفت طراف ود. وسيم السيد.

ج - الحلول المقترحة: تحضير ملف قانوني يتعلق بحيثيات الواقعة تمهيداً لإجراء تحقيق فيها.

د - المواقف الشخصية:

- «كان لازم تمددوا الاضراب شهر إضافي لتحصلوا على يللي بتريدوه».
- «ما خبرتونا شو بدكم تعملوا؟ بعد قادرين تعملوا تحرك؟».

الحلقة الثانية: رقم 374. تاريخ 10 نيسان 2013

يتألف المضمون من مقدمة ومحور واحد بعنوان: حكومة حُكم ام انتخابات

● **المقدمة:** امتدت 3 د و 5 ث، وتضمنت مجموعة أسئلة، منها: «كيف ستتعامل الحكومة المقبلة إزاء الاستحقاقات الاقتصادية والمعيشية في البلد؟». إضافة إلى التعريف بالضيف داخل الاستديو والضيوف الذين ستتواصل

معهم عبر الهاتف.

● **محور الحلقة: حكومة حُكم أم انتخابات (قضية سياسية وطنية)**

أ - **الموضوع**: إشكالية تسمية الحكومات في لبنان عند تأليفها، كتسمية حكومة الرئيس نجيب ميقاتي الاخيرة بـ«حكومة عمل» وتسمية الحكومة المقرر تأليفها برئاسة تمام سلام بـ«حكومة انتخابات» واختصار أعمالهما في ملفات محددة في حين أن الحكم استمرارية، وهناك سلة من المطالب المعيشية مهملة.

ب - **أدوات العرض:**

- شهادة الضيف داخل الاستديو وزير العمل السابق شربل نحاس
- اتصال هاتفي مع رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في بيروت محمد شقير
- اتصال هاتفي مع رئيس هيئة التنسيق النقابية حنا غريب
- تقرير مصور حول البيانات الوزارية السابقة التي مرت بتاريخ لبنان، يحاول إظهار مدى تشابهها لجهة عدم تطبيق ما جاء في مضمونها.

ج - **الحلول المقترحة**: كما طرحها ضيوف الحلقة:

- الوزير السابق شربل نحاس: دعوة موظفي الدولة ممن هم في مواقع المسؤولية، كالقضاء والأسلاك العسكرية، الى إعادة تأسيس الدولة من خلال البدء بصياغة مشروع دستور جديد ودعوة المواطنين للاستفتاء عليه.
- رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في بيروت محمد شقير: تشكيل حكومة تعيد الثقة الى المواطن والمستثمر الاجنبي وتضع

الملفات الاقتصادية والاجتماعية في أولويات برنامجها

د - **المواقف الشخصية:**

- «نحن نتحدث عن معطيات، وبتجربة وأمثلة. نحن لا نتحدث لانتقاد الحكومة السابقة.

● **استنتاج أولي**

في دراسة أولية للحلقتين الأولى والثانية، يمكن استنتاج ما يلي:

أ - **الموضوع**: توزعت محاور الحلقتين على ثلاث قضايا مختلفة، تنوعت ميادينها بين الاجتماعي والسياسي الوطني، وهي لا تدخل في خانة قضايا الفساد الصرفة.

ب - **أدوات العرض**: تركزت على ثلاثة عناصر أساسية:

- تقارير وثائقية تستند إلى معلومات تاريخية.
- اتصالات هاتفية مع مسؤولين وخبراء في محاولة لإغناء النقاش بمعطيات جديدة.
- شهادات ضيوف من أفراد المجتمع المدني داخل الاستديو.

ج - **الحلول المقترحة**: طرح البرنامج في الحلقتين قضايا اجتماعية وسياسية تُمثل معضلات مزمنة في المجتمع اللبناني. لذلك، خلت الاقتراحات من الخطوات العملية القابلة للتنفيذ وجاءت بمعظمها «حماسية» أكثر منها علاجية أو إصلاحية (كالدعوة إلى التظاهر وتنظيم الاعتصامات والإضراب والعصيان المدني كما جاء في الحلقة الأولى، ودعوة موظفي الدولة إلى أن يثوروا على النظام السياسي في البلد وأن يطالبوا بصياغة مشروع دستور جديد كما جاء في الحلقة الثانية).

د - **ردود الفعل المباشرة**: لم يُسجل أي تفاعل مباشر من قبل المشاهدين،

سواء كانوا مواطنين أو أشخاص في مواقع المسؤولية.

هـ - **المواقف الشخصية:** تميز أسلوب الإعلامية غادة عيد بالوضوح والاتزان وتجنب الاستطراد والإسهاب في الكلام. لكن تُسجل لها بعض المواقف الاندفاعية التي بدت واضحة في أكثر من مكان، والتي تمثلت بتأييدها الواضح وبدعوتها المتكررة لتنظيم اعتصامات وتحركات شعبية. وبرز ذلك في عباراتٍ وردت في الحلقة الأولى، مثل:

- «(...) يبدو ان الضغط يجب ان يكون سيد الموقف من اجل اقرار اي شأن مطلبي».
- «أنا أدعو كل زوار الموقع (الالكتروني) والمشاركين في تبادل الآراء الى الحشد».
- «الامر لم يعد يحتمل بل أصبح بحاجة الى تحرك».
- «كان لازم تمددوا الاضراب شهراً إضافيًّا لتحصلوا على يللي بتريدوه».

الحلقة الثالثة: رقم 375. تاريخ 17 نيسان 2013

يتألف المضمون من: مقدمة ومحور واحد بعنوان «المحاكم الشرعية والفساد».

- **المقدمة:** امتدت 5 د و 40 ث، وتضمنت عرضاً موجزاً لأسباب طرح هذه القضية في الإعلام، من بينها ورود «مئات الشكاوى» من المواطنين و«الاستنسابية» في تطبيق الشرع والعدل وإصدار الاحكام. إضافة إلى التعريف عن ضيوف الحلقة.

المواقف الشخصية في المقدمة:

- «الساكت عن الحق شيطان أخرس.... ونحن سنقول كلام حق يراد به إصلاح».

- «كل ما يقال في الكواليس وفي المجالس وما يُكبت في الصدور حول ما يجري في المحاكم الشرعية والروحية سيقال في برنامج الفساد، وسنخوض معركة الحق كما العادة من اوسع أبوابها».
- «التخويف أسلوب لا ينطلي ابداً على برنامج الفساد وعلى قناة الجديد».

- **محور الحلقة: المحاكم الشرعية والفساد (فساد قضائي)**

أ - **الموضوع:** البحث في حقيقة ما يجري تداوله حول حالات فساد داخل المحاكم الشرعية والروحية في لبنان، وكشف بعض منها في سياق عرض الحلقة، وفي مقدمها استيفاء رسوم غير شرعية على عقود زواج وجمعها في صناديق خاصة أنشأها قضاة شرع.

ب - **أدوات العرض:**

- شهادة الضيف داخل الاستديو المحامي عزت العريس الذي كان قد أعدَّ ملفًّا عن حالات الفساد الحاصلة داخل المحاكم الشرعية والروحية، والذي طلب من القيمين على البرنامج فتح هذا الملف (كما أوضحت عيد في سياق الحلقة).
- شهادة الضيف داخل الاستديو قاضي بيروت الشرعي الشيخ محمد الكردي.
- شهادة مواطن يُدعى علي محي الدين من الاستديو الثاني للقناة. يعرض مشكلته القائمة مع إحدى المحاكم الجعفرية.
- اتصال هاتفي من مواطنة تُدعى ليا سعادة. تعرض مشكلتها مع المحكمة السنية في بيروت.
- اتصال هاتفي من مواطن يُدعى خالد زكريا. يعرض مشكلته مع المحكمة السنية في بيروت.
- اتصال هاتفي من مدير مكتب مفتي الجمهورية اللبنانية شادي المصري

لتوضيح نقطة واحدة، حصراً، أُثيرت خلال الحلقة حول تبعية مفتي الجمهورية إداريًا الى رئاسة الحكومة.

ج - الحلول المقترحة: مبادرة مفتي الجمهورية اللبنانية إلى تحويل الشكاوى القضائية المرفوعة إليه من قبل هيئة التفتيش إلى المجلس التأديبي، لتطبيق الاحكام على القضاة «الذين ثبت فسادهم».

د - المواقف الشخصية:

- «الآن سيردنا سيلٌ من الاتصالات غير المركبة وغير المنظمة...».
- عيد متوجهة الى القاضي الكردي في الاستديو: «انتو عم تتقاضوا من الدولة رواتب متل القضاة، ليه عم تتقاضوا من الناس؟ ليه عندكم صندوق بتجمعوا فيه وبتفرقوا بين بعضكم؟ هيدا المال بيفسد... بالمبدأ أنتو بتتبعوا لسلطة سياسية... ما عم تكفيكم رواتبكم!؟».
- «اليوم أنت موظف عند الدولة، بتتقاضى راتبك من الدولة كقاضي، كيف بتأخذ مال بيدخل بصندوق خاص؟».
- «رح نبرز شهادات حية بعد الفاصل الاعلاني. توقعوا شهادات حية» (تم تكرار هذه الجملة مرات عدة خلال الحلقة)
- «أود التذكير أن البعض غادر الاستديو من الخوف نتيجة اتصالات تهديد وردته. بدنا نقول أنها الحلقة الاولى».

الحلقة الرابعة: رقم 376. تاريخ 24 نيسان 2013

يتألف المضمون من: مقدمة، فقرة «إنسانية» ومحور واحد بعنوان «المحاكم الشرعية والفساد» (تتمة للقضية التي طُرحت في الحلقة السابقة).

● **المقدمة:** امتدت 3 د و 30 ث، وتضمنت عرضاً موجزاً للمعطيات

الجديدة التي توافرت للبرنامج على مدى أسبوع من تاريخ بث الحلقة الماضية، وهي:

- إعلان عيد أن برنامج «الفساد» عَلِمَ بطلب رئيس الحكومة المستقيلة نجيب ميقاتي تجميد كل الملفات التأديبية.
- التأكد من أن استقالة المفتش العام القاضي نبيل صاري أتت بعد مواجهة ضد الفساد من قبله باءت بالفشل «بسبب التغطية العليا والسياسية لهذا الفساد».

المواقف الشخصية في المقدمة:

- «نحن هنا في صدد كشف شبكة اتصال مافيوية من محامين وقضاة في المحاكم الشرعية، تغلّب مصلحة أصحاب النفوذ والمال، واستغلال مالي وسياسي للنساء لدى الحصول على الطلاق او النفقة».
- «لأن الحق أقوى من أي موقع ديني وزمني، سنواجه الفساد أينما كان، معلنين مواجهةً ضد الفساد في المحاكم الروحية والشرعية، مستكملين في نضالٍ بدأناه في القضاء ضد قضاة فاسدين ونهج قضائي تستأثر به السياسة».

● **فقرة انسانية:** امتدت 5 د و 47 ث، وتضمنت عرض حالة مرضية طارئة لمواطن يُدعى محمد أبو طعام من مستشفى الجامعة الاميركية في بيروت، والتعريف عن المشكلة التي يعاني منها وتتعلق بإعلان إحدى شركات التأمين عدم مسؤوليتها عن دفع مستحقات علاجه.

● **محور الحلقة: المحاكم الشرعية والفساد**

أ - الموضوع: تتمة للقضية التي طُرحت في الحلقة الماضية، رقم 375. وجديدها:

- الكشف عن قضية عقود زواج مزورة منسوب إجراؤها الى قاضٍ

يُدعى الشيخ عبد المنعم فؤاد الغزاوي، وأن وزارة الداخلية طلبت عدم تنفيذ أي وثيقة زواج استناداً الى عقد موقع من غزاوي.

ب - ردود فعل مباشرة:

- تحويل الحلقة الماضية (رقم 375) إلى هيئة التفتيش القضائي الشرعي، واعتبار الرئيس الأول للهيئة أن كل الكلام الذي أُدلي خلالها بمثابة إخبار، وتكليف المفتش الشرعي سامي صدقي مسؤولية هذا الملف.

ج - أدوات العرض:

- شهادة الضيف داخل الاستديو المحامي عزت العريس الذي أفصح عن المزيد من حالات الفساد داخل المحاكم الشرعية والروحية.
- تعميم صادر من وزارة الداخلية والبلديات لإبطال أي معاملة زواج صادرة عن القاضي الغزاوي
- تعميم صادر عن رئيس المحاكم الشرعية السنية العليا في لبنان القاضي الشيخ عبد اللطيف دريان، يمنع فيه استيفاء الرسوم على عقود الزواج «التي تذهب الى صناديق خاصة للقضاة».
- تقرير امتد 3 د و 36 ث وتضمن تعريفاً للمحاكم الشرعية والروحية والمذهبية في لبنان والقضايا التي تدخل في اختصاص كل منها
- اتصال هاتفي من مواطن يُدعى عدنان سرحان. عرض مشكلته مع إحدى المحاكم الجعفرية
- شهادة مواطنة تُدعى مريم شويري من الاستديو الثاني للقناة. عرضت مشكلتها مع إحدى المحاكم الروحية
- شهادة مواطن يُدعى ألبير زخيا من الاستديو الثاني. عرض مشكلته مع إحدى المحاكم الروحية
- اتصال هاتفي من مواطنة تُدعى رندة ابو صالح. عرضت مشكلتها مع إحدى المحاكم الجعفرية
- اتصال هاتفي من رئيس محكمة الجية الشرعية السنية الشيخ عارف الحاج يناقش فيه قضية الحجر على الوزير السابق محمد الجارودي. (كانت عيد قد أعلنت في سياق الحلقة أن هذا الموضوع سيكون إحدى محاور الحلقة المقبلة من البرنامج، نظراً لعدم توافر كل معطيات الملف لديها ولدى المحامي العريس).

د - المواقف الشخصية:

- «أنا أوجه تحية للقاضي نبيل صاري لأن لديه مواقف مشرفة يا فضيلة الشيخ» (متوجهة الى المتصل الشيخ عارف الحاج الذي تكلم بلهجة هجومية ضد القاضي صاري).
- «نحن لسنا في صدد استغلال اي قضية لتسجيل سبق اعلامي وللمزايدة الاعلامية. الناس كلها تعرف ان برنامج الفساد بُني على المصداقية ونحن ننقل الصوت ونظهر الصورة، الصورة الحقيقية والواقعية».
- «أؤكد ان هذا الملف مفتوح، وكما في السابق وكما تعرفون جميعاً، اقتحمنا المُحظر، بين هلالين، الذي حظروه علينا زوراً وبهتاناً ومن دون اي قوانين ترعى هذا المحظور، محظور الحديث عن القضاء».

● استنتاج أولي

أ - الموضوع: أفْردَ البرنامج حلقتين كاملتين لقضية واحدة، هي قضية الفساد في المحاكم الشرعية والروحية. وهي تُعد من المحرمات التي لم يُسجل للإعلام اللبناني سابقةً في طرحها وإثارتها أمام الرأي العام.

ب - أدوات العرض: استند البرنامج بشكل رئيسي إلى الملف الذي أعدّه الضيف الدائم في البرنامج خلال بث الحلقات المخصصة حول الفساد في

المحاكم الشرعية والروحية، المحامي عزت العريس، ويتضمن عرضًا لحالات فساد حصلت داخل تلك المحاكم وأسماء قضاة ومواطنين متضررين. في المقابل، استضاف البرنامج قضاة شرعيين وروحيين داخل الاستديو، للرد على ما يُدلي به المحامي العريس من معطيات ومعلومات خلال الحلقتين.

وإلى جانب الرأي والرأي الآخر، عرض البرنامج شهادات حية - من داخل الاستديو وعبر الاتصالات الهاتفية- لمواطنين متضررين يعانون من سوء معاملة المحاكم ومن سوء إدارتها لملفاتهم، بالإضافة إلى عرض عددٍ من الوثائق الرسمية.

بناءً على ذلك، يمكن الاستنتاج من جهة، أن أدوات العرض المستخدمة في طرح هذه القضية لم تخالف المعايير المهنية، ومن جهة ثانية جاءت في بعض جوانبها محمّلة بمعطيات جديدة إلى الجهات المسؤولة.

ج - **الحلول المقترحة:** نظرًا إلى طبيعة القضية المطروحة ومدى دقتها وحساسيتها، اكتفى البرنامج، من جهة، بتوجيه نداء إلى مفتي الجمهورية اللبنانية من أجل تحويل الشكاوى القضائية المرفوعة إليه من قبل هيئة التفتيش إلى المجلس التأديبي، واعتمد البرنامج، من جهة أخرى، سياسة إيجاد الحلول «الإسعافية» لكل حالة متضررة على حده، بحيث يطرح المتضرر مشكلته مباشرة على الهواء ويتولى المحامي العريس الموجود داخل الاستديو مهمة تقديم الحل المناسب.

د - **ردود الفعل المباشرة:** لوحظ في الحلقة الثانية تفاعلٌ على مستوى المسؤولين، تمثل باستجابة الرئيس الأول لهيئة التفتيش القضائي الشرعي للمعطيات التي وردت في الحلقة الأولى، فاعتبرها بمثابة إخبار وكلّف المفتش الشرعي مسؤولية الملف.

من جهة أخرى، برز تفاعلٌ على مستوى أحد رؤساء المحاكم الشرعية في

سياق الحلقة الثانية، وكان لرد فعله أن أحدث جدلاً، طال مقدمة البرنامج أيضًا.

هـ - **المواقف الشخصية**. تمت ملاحظة ما يلي:

1 - ترويج للبرنامج برز في أكثر من عبارة، كقولها في الحلقة الثالثة:

- «الساكت عن الحق شيطان أخرس.... ونحن سنقول كلام حق يراد به إصلاح».
- «كل ما يقال في الكواليس وفي المجالس وما يُكبت في الصدور حول ما يجري في المحاكم الشرعية والروحية سيقال في برنامج الفساد، وسنخوض معركة الحق كما العادة من اوسع أبوابها».
- «التخويف أسلوب لا ينطلي ابداً على برنامج الفساد وعلى قناة الجديد... الآن سيردنا سيلٌ من الاتصالات غير المركبة وغير المنظمة...».
- «أود التذكير أن البعض غادر الاستديو من الخوف نتيجة اتصالات تهديد وردته. بدنا نقول أنها الحلقة الاولى».
- «سوف نبرز شهادات حية بعد الفاصل الاعلاني. توقعوا شهادات حية» (تم تكرار هذه الجملة مرات عدة خلال الحلقة).

وكـذلك في الحلقة الرابعة، كقولها:

- «لأن الحق أقوى من أي موقع ديني وزمني، سنواجه الفساد أينما كان، معلنين مواجهةً ضد الفساد في المحاكم الروحية والشرعية، مستكملين في نضالٍ بدأناه في القضاء ضد قضاة فاسدين ونهج قضائي تستأثر به السياسة».
- «الناس كلها بتعرف ان برنامج الفساد بُني على المصداقية ونحن ننقل الصوت ونظهر الصورة، الصورة الحقيقية والواقعية».
- «أؤكد ان هذا الملف مفتوح، وكما في السابق وكما تعرفون جميعاً،

اقتحمنا المُحظر، بين هلالين، الذي حظروه علينا زوراً وبهتاناً ومن دون اي قوانين ترعى هذا المحظور، محظور الحديث عن القضاء».

2 - أسلوب اتهامي ظهر في الحلقة الثالثة، حيث بدت عيد في موقف المُتحامِل على الضيف الموجود داخل الاستديو، ووجهت عبارات إدانة مباشَرة وصريحة، كقولها:

- «انتو عم تتقاضوا من الدولة رواتب متل القضاة، ليه عم تتقاضوا من الناس؟ ليه عندكم صندوق بتجمعوا فيه وبتفرقوا بين بعضكم؟ هيدا المال بيفسد... بالمبدأ أنتو بتتبعوا لسلطة سياسية... ما عم تكفيكم رواتبكم!؟».
- «اليوم أنت موظف عند الدولة، بتتقاضى راتبك من الدولة كقاضي، كيف بتأخذ مال بيدخل بصندوق خاص؟».

ثالثًا: الاستنتاج العام

أ - برنامج «انت حر»

1 - ميادين الفساد: طرح برنامج «إنت حر» تسعة عشر موضوعاً على بساط البحث والمعالجة، في أربع حلقات بُثّت في شهر نيسان 2013، وجاء تصنيفها على الشكل الآتي:

جدول بياني 1: تصنيف الموضوعات المطروحة في برنامج «إنت حر» خلال شهر نيسان 2013

الموضوع	المَيدان	عدد الموضوعات	عدد الحلقات
1- عملية نصب واحتيال من قبل شركة All Seasons	فساد تجاري	2	4 -
2- تنصل إحدى شركات التأمين من دفع مستحقاتها			1 -
3- حقن فاسدة تودي بحياة 8 أمهات أثناء الولادة	فساد طبي	3	2 -
4- إجهاض امرأة في شهرها الرابع			1 -
5- الأخطاء الطبية/ حالة الطفل علي صفا والموت الرحيم			1 -
6- خرق أمن المواطنين	فساد أمني	2	2 -
7- شبكة الهاكرز Anonymous			2 -
8 - العنف المدرسي	فساد تربوي	1	2 -
9- الرشوة في دوائر النفوس	فساد إداري	2	1 -
10- هل ينهار جسر الذوق في القريب العاجل؟!			1 -
11- الاعتداء على قوى الأمن	فساد أخلاقي	3	2 -
12- التعرض لرموز دينية (حالة محلات بيرشكا)			1 -
13- سيجارة تشعل أزمة على متن طائرة			1 -
14- سني أحب شيعية: العشق الممنوع أودى بحياة سامر كنج	قضية اجتماعية	2	2 -
15- اعترافات حرامي			1 -
16- طرابلس تنتفض من تحت الرماد	قضية سياسية	3	1 -
17- من تريدون رئيساً للحكومة؟!			1 -
18- من هم السلفيون؟ وماذا لو حكم التطرف؟			1 -
19- بيتر داغر: مصاب باللوكيميا في العشرين	قضية إنسانية	1	4 -

من خلال الجدول المبين أعلاه، يتضح أن برنامج «إنت حر» تناول 13 قضية فساد من أصل 19 قضية طُرحت في الحلقات الأربعة. وقد خاض في ميادين مختلفة تتنوع بين الفساد التجاري والفساد الطبي والفساد الأمني، وكذلك الإداري والتربوي والاخلاقي، مع الحرص على طرح عدد من

القضايا الاجتماعية والسياسية. ومن الواضح أن بنية البرنامج القائمة على تقسيم كل حلقة إلى مجموعة محاور سمحت بتناول قضايا فساد عدة.

الى جانب ذلك، تميز البرنامج بطرحه قضايا غائبة إلى حد ما عن اهتمامات الإعلام، أو ذات حضورٍ خجول (العنف المدرسي، عمليات نصب من قبل شركات تجارية كشركة All Seasons، الإهمال الطبي كحالة الطفل علي صفا). لذلك، يُسجل له التفرد في طرح بعض القضايا والتميز بعنصر الجدّة.

2 - **أدوات العرض**: من خلال الآلية المعتمدة في رصد الحلقات الأربع من البرنامج، لاحظت الدراسة أن هناك مستوى عالٍ من الحرفية والمهنية في تقديم أدوات العرض. إذ تبيّن أن لدى البرنامج حرصٌ واضح، في كل قضية وبجهدٍ خاص، على توفير أدلّة موثقة إما تحدد وتكشف الجهة المسؤولة عن التقصير (كقضية انهيار جسر الذوق - المحور الأول من الحلقة الأولى - وتحديد المسؤولية الرئيسية بوزاة الأشغال العامة، وكقضية إهانة الرموز المسيحية في المتاجر اللبنانية - المحور السابع من الحلقة الثانية - وتحديد المسؤولية بشركة «أزاديبا» كونها تدير الموقع الالكتروني الناشر لصور القميص الذي يحمل صورة مهينة للسيدة العذراء)، وإما أدلة موثقة تُدين الجهة المشتبه بفسادها، وقد استطاع البرنامج إثبات قدرته على ذلك في قضايا عديدة تناولها في الحلقات الأربعة المرصودة، نذكر منها:

- قضية شركة All Seasons وتصوير خاص للبرنامج من داخل مكاتب الشركة يُظهر أساليب الإقناع الضاغطة التي يمارسها المندوبون على الزبائن (الحلقة الأولى/ المحور الثاني):.
- قضية الخرق الأمني وقدرة البرنامج على كشف أسماء وأرقام هواتف لأشخاص يقومون ببيع برامج خرق إلكترونية على الهواتف الخليوية (الحلقة الثانية/ المحور الخامس).

- قضية العنف المدرسي وتمكن البرنامج من تسمية أسماء لمدارس ومعلمين يمارسون العنف ضد التلاميذ (الحلقة الرابعة / المحور الاول).
- قضية الرشوة في دوائر النفوس وتصوير خاص لحالة ارتشاء في دائرة نفوس جبيل عبر كاميرا البرنامج (الحلقة الرابعة / المحور الرابع).

وهنا يطرح البعض علامات استفهام حول مدى شرعية هذا الأسلوب في الكشف عن ممارسات الفساد، إذ هل يمكن لصحافي أن يستعمل كاميرا خفية أو يمسّ بالخصوصية الفردية بهدف كشف حقيقة ما تخدم المصلحة العامة؟ وهو أمر يحيلنا، من جهة، إلى مسألة صعوبة الوصول إلى المعلومات في لبنان في ظل عدم وجود قانون يضمن هذا الحق، ومن جهة أخرى، إلى المسألة الأخلاقية الخاصة بالصحافي نفسه، بحيث يتوجب عليه القيام بعمله وفقًا لما تمليه عليه المسؤولية المهنية والمسؤولية الأخلاقية في الوقت عينه.

وفي مطلق الأحوال، فإن توفير البرنامج لأدلة إضافية جديدة يعد عنصر هام وأساسي في عملية كشف حالات الفساد في لبنان، جعله ينجح في لعب دور الصحافي الاستقصائي المساعِد والمُساند لعمل مؤسسات الرقابة.

3 - **الحلول المقترحة**: يمكن تلخيصها على الشكل التالي:

أولاً، اعتمد البرنامج استراتيجية قائمة على شقين: الاول يتعلق بتحديد الجهة المسؤولة عن التقصير وبتوجيه الأسئلة إليها وبالإعلان عن انتظار الإجابات التي تزيل الالتباسات حول القضية المطروحة. والثاني يرتبط بطبيعة النتائج التي تتولد عن الشق الأول، فإن كانت إيجابية يغلق البرنامج ملف القضية، وإن كانت سلبية يبادر فريق عمل البرنامج الى المتابعة الميدانية موظفًا علاقاته وإمكانياته القانونية في خدمة المتضررين.

نذكر، على سبيل المثال لا الحصر، قضية شركة All Seasons التي بدأت في

الحلقة الأولى بتحديد الجهات المسؤولة بكل من وزير المالية ووزير السياحة، وبتوجيه مجموعة أسئلة استفسارية حول نشاط الشركة وما إذا كان مرخصًا لها بالعمل وببيع البطاقات. وفي الحلقة الثانية، وبنتيجة عدم تجاوب الوزيرين، بادر البرنامج، وبجهد خاص، الى توكيل محامٍ لمساعدة الناس على تحصيل حقوقهم، فقام المحامي بدوره برفع شكوى احتيال أمام النيابة العامة، وفتح البرنامج قنوات اتصال مع مالك الشركة المصرية المتضررة وبدأت القضية تتفاعل وتأخذ منحاها القانوني حتى ارتفع عدد الدعاوى الرسمية المقدمة ضد شركة All Seasons في الحلقة الرابعة من 7 إلى 59 دعوى.

إن هذا الأسلوب في معالجة القضايا يشير إلى اهتمام البرنامج بالتوصل إلى نتائج، فهو لم يكتفِ بعرض الحالات، وإنما يبادر إلى اتخاذ خطوات عملية تدريجية تفي بالغرض.

من جهة أخرى، إن مبادرة البرنامج لمتابعة القضايا ميدانيًا ومواكبة مستجداتها وتوظيف علاقاته وإمكاناته في سبيل خدمة المتضررين، تُساهم في تكوين رأي عام جريء. وكما يتضح من مضمون الحلقات، يتجه البرنامج بصورة دائمة إلى الحد الأقصى في ذلك، فيعلن بصورة دائمة استعداده لحماية أي مواطن يتعرض للتهديد أو الترهيب أو يشعر بضعفٍ في مواجهة المشكلة بمفرده، وذلك بالعمل إما على تجنيد علاقات القيمين على البرنامج أو بتوكيل محامين، إذا اقتضى الأمر، لا سيما إذا لم يكن للمواطن المقدِرة المادية على تغطية تكاليف الدعاوى. واتضح ذلك في قضايا عدة تناولها البرنامج في الحلقات الأربعة المرصودة، مثل:

- قضية تنصّل إحدى شركات التأمين من تغطية كلفة علاج الطفلة نانسي فواز(الحلقة الأولى/ المحور الخامس)، حين أعلن معلوف استعداد البرنامج للادعاء على الشركة أمام القضاء في حال لم تدفع

المبلغ المتوجب عليها، وأكد أنه تم التنسيق مع والد الطفلة للقيام بهذه الخطوة.

- قضية الجنين الذي تم إجهاضه في شهره الرابع من دون علم الوالد (الحلقة الثانية / المحور الرابع)، وإعلان معلوف أن البرنامج سيتكفّل بالدعوى ضد الطبيب والمستشفى اللذين أجريا عملية الإجهاض، وسيضع مكتب محاميه (مع ذكر أسماء المحامين) تحت تصرف صاحب الشكوى.

ثانياً، لعب البرنامج دورًا تنبيهيًا فاعلاً في بعض القضايا التي ربما لم تستحوذ سابقًا على اهتمامات المسؤولين أو لم تكن من ضمن أولوياتهم. وبالاقتراحات البسيطة المتمثلة في لفت الانتباه حينًا وفي التنبيه إلى محاذير بعض الأمور حينًا آخر، استطاع البرنامج أن يقدم نموذجًا ناجحًا لأحد أهم الأدوار الإصلاحية للإعلام.

من الأمثلة الاكثر دلالة على ذلك، ما جاء في الحلقة الثانية (المحور الخامس)، حين كشف معلوف عن أسماء وأرقام هواتف خليوية تعود لأشخاص ينفذون «عمليات نصب» عبر بيع برامج خرق الكترونية على الهواتف المحمولة (من بين الأسماء شخص يُدعى وسام منير عربيد). وفي الحلقة الثالثة (المحور الثاني)، وبعد أسبوع مما كشفه من معلومات، أعلن معلوف أن والد وسام عربيد، أحد الذين ذُكرت أسماؤهم في الحلقة السابقة، قصد فريق عمل البرنامج وأكّد أن ابنه باع رقم هاتفه الخليوي منذ أربع سنوات، وأن الرقم لم يعد ملكه منذ ذلك الحين.

عندئذٍ، طرح معلوف ثلاث مسائل أساسية:

الاولى تتعلق بالسؤال عن هوية الجهة التي اشترت الرقم الخليوي، والمكان الذي تمت فيه عملية البيع والشراء.

الثانية هي رسالة وجّهها إلى الناس مفادها ألا يبيع أي مواطن رقم هاتفه الخليوي إلا بعد التأكد من هوية الجهة التي ستشتريه أو رفع الملكية عنه «لأن من يشتري خطّ هاتف نقال ويُبقي ملكيته على اسم الشخص الاول يُعرّض نفسه للخطر، إذ بإمكان الأخير أن ينفذ مائة عملية نصب، فيتحمل المشتري المسؤولية».

الثالثة، وهي الأهم، مطالبة المعنيين بتنظيم سوق الخليوي في لبنان، قائلاً: «قد يكون ما حصل مع وسام (عربيد) سبباً يدعونا الى تنظيم هذا الموضوع».

بعد أقل من شهرين على عرض الحلقتين في البرنامج، وتحديداً مطلع حزيران 2013، بدأت إجراءات جديدة تُطبّق في السوق الخليوي في لبنان، إذ فرضت وزارة الاتصالات على التجار ضرورة الحصول على هوية كلّ فرد يشتري خطاً خليوياً، كما أن الاجهزة الجديدة غير المجمركة والأجهزة التي تحمل هوية مزوّرة لن تستطيع الولوج إلى شبكتي الهاتف الخليوي (المعتمدتين في لبنان) بدءاً من هذا التاريخ. وبالتالي، باتت لدى الوزارة «قاعدة بيانات وطنيّة لهويّات الهواتف الخليويّة بهدف رفع مستوى الضبط في سوق بقيت لسنوات طويلة منفلتة من الرقابة»[7].

قد لا تكون المحاذير التي نبّه إليها البرنامج سببًا مباشرًا للإجراءات الجديدة التي اتخذتها وزارة الاتصالات، لكن يُسجل للبرنامج تسليطه الضوء على قضية حساسة تمس أمن المواطنين في وقت لم تكن فيه من ضمن الملفات المُثيرة للاهتمام.

ثالثاً، اتخذت بعض اقتراحات البرنامج شكلاً توجيهيا لافتًا. وتجلى ذلك في قضية حساسة طرحها البرنامج، هي قضية التعرض للرموز الدينية

7. «هل تأكّدت من هويّة هاتفك الخلوي؟». الأخبار. العدد 2018. السبت 1 حزيران 2013.

(الحلقة الثانية/ المحور السابع). هنا، أخذ معلوف بمبدأ الإعلام الاستباقي، فاستبق أي خطوات تصعيدية أو ردود فعل سلبية قد تحصل من قبل الرأي العام اللبناني بعد أن أقدمت احدى محال الألبسة (برشكا)على عرض صور لمجموعتها الجديدة على موقعها الالكتروني، تتضمن إعلاناً لقميصٍ نسائي يحمل صورة مهينة للسيدة العذراء.

طرح البرنامج القضية أمام الرأي العام مستشرفًا ما يمكن أن يستجد. قدّم، أولاً، معلومات توضيحية حول الحيثيات التي لا تتعدى الإطار الاحتفالي المتعارف عليه من قبل الشعب المكسيكي في مناسبة تُدعى «يوم الاموات» (Día de los muertos)، حيث تنتشر رسومٌ للسيدة العذراء بشكل جمجمة، وهو أمر شائع في بلدهم. وسارع، ثانياً، الى طمأنة اللبنانيين بأن السلطات الرسمية في لبنان اتخذت التدابير اللازمة وأرسلت دورية الى محلات «برشكا» واتضح أن هذه القميص لم تصل الى لبنان وأنها تم تسويقها فقط على الموقع الالكتروني الخاص بـ«برشكا»، في محاولة لامتصاص الغضب قبل أن ترتفع حدته، منعاً لحصول أي صدامات ذات أسباب دينية.

كذلك في موضوع الحقن الفاسدة (الحلقة الثانية/ المحور الثاني)، أوضح البرنامج أنه، وبعد التوضيح الرسمي من قِبَل وزارة الصحة حول الدواء الذي يُعتقد أنه تسبّب بوفاة أمهات، يجب ألا يتسرّع أحد وينشر أخبارًا ترعب الناس ثم يتبيّن أنها أخبار غير صحيحة. وفي كلتا القضيتين، لعب البرنامج دورًا توجيهيًا وهو يُعدّ أيضًا أحد أهم الأدوار الإصلاحية للإعلام.

4 – **ردود الفعل المباشرة:** إن المتابعة الميدانية والاهتمام بالتوصل إلى معالجات للقضايا المتناولة من خلال اقتراحات الحلول المطروحة، الى جانب الجهد الاستقصائي المبذول لجمع الأدلة، والذي يبدو واضحًا في التقارير المصورة الخاصة، كل هذه العوامل غالبًا ما تُمكن البرنامج من تحقيق التغذية

الاسترجاعية المتمثلة بإحداث التأثير سواء لدى المشاهدين أو لدى الجهات المسؤولة. ويظهر ذلك جليًا في تفاعل هذه الجهات مع القضايا وتواصلها مع البرنامج، في محاولة لإبراز اهتمامها وتبنيها للحلول أمام الرأي العام. هذا التفاعل برز في أكثر من قضية، مثل:

- قضية الحقن الفاسدة (الحلقتان الأولى والثانية) والرد الرسمي لوزارة الصحة، ممثلةً بالمدير العام للوزارة، الذي أكد أن دواء Nethergin لم يتم سحبه من أي دولة. إضافة إلى التحقيقات الطبية التي أثبتت عدم وجود أي رابط علمي بين الدواء وحالات الوفاة المذكورة.
- قضية الطفل علي صفا (الحلقة الثالثة / المحور الثالث) وتضامُن وزير الصحة علي حسن خليل مع والدة الطفل واقتراحه نقله من مستشفى الجامعة الاميركية إلى إحدى المستشفيات الحكومية وتأمين غرفة عناية خاصة به، بعد توقف الضمان الاجتماعي عن تغطية تكاليف العلاج.
- قضية اختراق أمن السياسيين والإعلاميين من خلال برامج الكترونية على الهواتف الخليوية (الحلقة الثانية / المحور الخامس)، حيث لوحظ مدى تفاعل مكتب مكافحة جرائم المعلوماتية مع المعطيات التي قدمها البرنامج، وقيامه بتوقيف عمل برنامجين الكترونيين لغاية تاريخ الحلقة.
- قضية العنف المدرسي (الحلقتان الثالثة والرابعة) وتفاعُل وزارة التربية عبر مشاركة مديرة الارشاد في الوزارة سونيا خوري في الحلقة الرابعة وإعلانها اتخاذ إجراءات تأديبية بحق أحد الأساتذة الذين ثبتت ممارستهم العنف ضد أحد التلاميذ.
- قضية شبكة «الهاكرز» (القرصنة) العالمية Anonymous (الحلقتان الثالثة

والرابعة) واختيار الشبكة منبر «إنت حر لتوجيه رسالة تطمينية إلى لبنان بعدم اختراق برامجه الاكترونية لأنه ليس على لائحة البلاد المستهدفة من قبلها.

ولأن التغذية الاسترجاعية هي جزء أصيل من متطلبات العمل الإعلامي المؤثر والفاعل، بذل البرنامج جهدًا واضحًا من أجل استمالة اهتمام المسؤولين، سواء من خلال الإصرار على تكرار طرح المواضيع أو من خلال تقديم أدوات عرض وافية وموثقة أو من خلال تحديد الجهات المسؤولة بالأسماء في محاولة لممارسة نوع من الضغط الايجابي الذي قد يولد معالجات ولو بالحد الأدنى. ومهما يكن نوع الجهد المبذول، فإنه لم يخرج مرةً عن إطار معايير وأخلاقيات المهنة، وفي الوقت نفسه كان يحقق التفاعل بين البرنامج والمسؤولين، كما بين البرنامج والمشاهدين أيضًا.

5 - **المواقف الشخصية**: بالرغم من المهنية الاحترافية التي تميز بها البرنامج في الحلقات الأربعة المرصودة، على مستوى اختيار المواضيع وأدوات العرض المُستخدمة واقتراحات الحلول، لم يخرج مقدم البرنامج جو معلوف البتة في مواقفه الشخصية من الأسلوب الوعظي والإرشادي، ولم ينفك عن إظهار سخطه، وبوضوح تام، على المسؤولين وعلى مَن هُم في مواقع السلطة، وقد جاء ذلك مقرونًا بنبرة خطابية هجومية وبتحفيز عاطفي مركّز وبمبالغة في تكرار مضامين وعظية أوقعته في إسهابٍ وإطناب مفرِطَين من المقدمة الى الخاتمة، اضافة إلى تعمده الترويج للبرنامج والمدح بجرأته بين الحين والآخر. هذه المواقف - التي أسلفنا عرضها بشكل موسّع في الاستنتاجات الأولية - جعلته يحيد أحيانًا عن لعب الدور الأصيل، دور الصحافي الاستقصائي الذي يهدف لخدمة المجتمع والمصلحة العامة بالدرجة الأولى ويضع السلطة وأصحاب المسؤولية موضع المساءلة.

ب - برنامج «الفساد»

1 - ميادين الفساد: تناول برنامج «الفساد» أربعة موضوعات على مدى أربع حلقات متتالية بُثّت في شهر نيسان 2013، وجاء تصنيفها كما يلي:

جدول بياني 2: تصنيف الموضوعات المطروحة في برنامج «الفساد» خلال شهر نيسان 2013

الموضوع	المَيدان	عدد الموضوعات	عدد الحلقات
1- ضمان الشيخوخة 2- تفرغ أساتذة الجامعة اللبنانية	قضية اجتماعية	2	1 - 1 -
3- حكومة حكم أن انتخابات	قضية سياسية وطنية	1	1 -
4- المحاكم الشرعية والفساد	فساد قضائي	1	2 - (تم تخصيص 4 حلقات للموضوع)

يتبين من الجدول أعلاه أن بنية البرنامج تقوم على أساس تخصيص حلقة كاملة، أو سلسلة من الحلقات، لقضية أو قضيتين كحد أقصى. ويتناول البرنامج، من جهة، قضايا متنوعة معيشية واجتماعية وسياسية وغيرها، يتداولها الاعلام اللبناني بشكل شبه يومي. ومن جهة أخرى، يخوض غمار قضايا فساد كبرى بشكل علني جريء كما يبدو في الجدول، حيث يُلاحظ اختياره لقضية الفساد داخل المحاكم الشرعية في لبنان، التي تطال عدداً من رجال الدين، وهي موضوعات تلامس حدود الخطوط الحمر وتعدّ من المحرمات داخل مجتمع منقسم مذهبيًّا وسياسيًّا كالمجتمع اللبناني، سيما وأنه لم يسبق للإعلام في لبنان أن أثار قضايا مشابهة أمام الرأي العام. لذلك، يُسجل

للبرنامج تميزه بعنصر العلنية، لجرأته في كسر الحواجز التي حالت فترة من الزمن دون تعرض الإعلام لميدان القضاء، وتحديداً الشرعي والروحي منه.

2 - أدوات العرض: بناءً على دراسة مضمون الحلقات الأربعة المرصودة من برنامج «الفساد»، يُلاحَظ عدم اهتمام البرنامج بالتميز على مستوى العمل الاستقصائي وحصرية الأدلة، بل اكتفى بالحفاظ على النمط التقليدي، كإبراز تعاميم رسمية وعرض تقارير مصوّرة معظمها وثائقي - أرشيفي واستضافة مسؤولين أو مواطنين متضررين الى استديو البرنامج وتلقي اتصالات هاتفية وغيرها. وبذلك، يكون البرنامج قد اقتصر على جمع الحقائق، وهي مهمة لا تُنقِص من قيمة العمل ومردوديته لكنها تُفقِده عنصر الجدة إذا ما اقترنت بجمع الأدلة التي تدعم هذه الحقائق وتؤكدها.

مع ذلك، يُسجل للبرنامج حفاظه على معايير وأصول المهنة لجهة الدّقة في انتقاء المعلومات من جهة، واعتماده بشكل كبير على المصادر الرسمية، كالمسؤولين والخبراء، التي تأتي أحياناً بمعلومات قد تضيف جديدًا إلى عمل مؤسسات الرقابة.

3 - الحلول المقترحة: إذا ما عرضنا القضايا المتناولة في الحلقتين الأولى والثانية من البرنامج، سنجد أن معظمها يمثل معضلات مزمنة في المجتمع اللبناني تتطلب معالجاتها قرارات على صعيد السلطة، لذلك جاءت اقتراحات الحلول خالية من أية خطوات قابلة للتنفيذ. أما في قضية الفساد في المحاكم الشرعية والروحية التي أثيرت في الحلقتين الثالثة والرابعة، وبسبب دقتها وحساسيتها من حيث المضمون والنتائج، ولأن الحلول تتطلب إصدار قرارات على صعيد السلطة كسابقاتها من القضايا، جاءت اقتراحات الحلول في البرنامج آنية وحصرية تخص كل حالة متضررة على حده.

وهنا، من المفيد الإشارة إلى أن طرح قضية على هذا القدر من الجرأة

يعد إنجاز فاعل على المستوى الإعلامي، لأنه يضع أصحاب القرار أمام مسؤولياتهم ويذكِّرهم بوجود سلطة رابعة تسائلهم في حال تقصيرهم. بالإضافة إلى ذلك، فإن البرنامج أفرد مساحة واسعة وشاملة لهذه القضية الحساسة عبر تخصيص أربع حلقات كاملة، مما يدلّ إلى إدراك البرنامج لحجم القضية المطروحة وإصراره على متابعتها ومواكبة أي جديد يطرأ عليها.

4 – ردود الفعل المباشرة: استنادًا إلى أدوات العرض المستخدمة، يتضح أن البرنامج يرتكز بنسبة كبيرة على استضافة مسؤولين داخل الاستديو، أو التواصل معهم عبر الهاتف (على عكس برنامج «انت حر» الذي غالبًا ما يركز على التقارير الاستقصائية المصورة). ورغم حفاظ البرنامج على هذا النمط التقليدي من أدوات العرض، إلا أن التواصل المباشر مع أصحاب القرار يعد من الأدوات الناجعة في العمل الإعلامي، لأنه يضع الاعلام في خانة المُترافع الذي يهدف إلى التأثير في المسؤولين أكثر منه لدى الأفراد والجماعات. وهو ما شهدته الدراسة في الحلقتين الثالثة والرابعة من البرنامج، حين طرح قضية الفساد في المحاكم الشرعية والروحية وعمد الى استضافة قضاة داخل الاستديو وتمت مواجهتهم مع مواطنين يعانون من سوء معاملة المحاكم الشرعية والروحية وسوء إدارتها لملفاتهم. فكان هناك تفاعل مباشَر بين الجهتين المسؤولة والمتضررة من جهة، واستجابة فورية من قِبل الرئيس الأول لهيئة التفتيش القضائي الشرعي، تمثلت باعتباره كل المعلومات الواردة بمثابة إخبار، وبتكليفه المفتش الشرعي مسؤولية هذا الملف من جهة أخرى.

5 – المواقف الشخصية: لمّا بدت مواقف الإعلامية غادة عيد، في الحلقتين الأولى والثانية، مُحافظة بالحد الأقصى على أخلاقيات وآداب المهنة، حيث لم تشهد الدراسة أية تعابير أو مصطلحات نافرة، فإنها خرجت في الحلقة الثالثة في إحدى جوانبها عن أصول المهنة بعدما أخلّت بأهم المعايير المتمثلة باحترام

الرأي الآخر وعدم الإساءة للأفراد، حيث قامت بتوجيه اتهام مباشرٍ بحق الضيف الموجود داخل الاستديو، رئيس المحكمة الشرعية السنية في بيروت القاضي أحمد الكردي، من دون أن تكون لديها أية أدلة تُثبت إدانته، فبدت مواقفها حادة وأقرب إلى الشخصانية منها إلى الحياد.

من هنا القول إن إحدى أهمّ الأولويات التي تمليها أخلاق المهنة الصحافية سقطت في إحدى جوانب هذه الحلقة، وهي أولوية «عدم الإساءة للأشخاص أو تشويه سمعتهم أو توجيه اتهامات خارج قرارات السلطة القضائية»[8]. إضافة إلى ذلك، فإن هذا الأسلوب وما ينتج عنه من تداعيات يحيد الأضواء، أحياناً، عن القضية الأساس، فيصبح اهتمام الرأي العام منصبًا على كيفية تسوية الأوضاع بين الجهتين(الإعلامية والمسؤول) لإنهاء الخلاف القائم.

خلاصة

طالما أن الأداء الإصلاحي للإعلام يعدُّ عملاً إعلاميًا متمايزًا عن بقية الأعمال الصحفية الأخرى، يحتّم، إلى جانب المصداقية، المزيد من البحث والتنقيب والتمحيص عن المعلومات، حرصًا على الموضوعية من جهة أولى، وانطلاقًا من مبدأ الشفافية ومحاربة الفساد ودور الإعلام كحارسٍ أمين للمواطن من أي فساد يهدد مصالحه من جهة ثانية، والتزامًا بدوره كوسيلة لتجسير العلاقة بين الرأي العام والسلطة من جهة ثالثة، وكوسيلةٍ لمساءلة المسؤولين ومحاسبتهم على أعمالهم خدمةً للمصلحة العامة من جهة رابعة، فإن دراسة مضمون الحلقات المرصودة من برنامَجَي «إنت حر» و«الفساد» توصّلت إلى خلاصة تؤكّد حرص البرنامجين على الالتزام بهذا الأداء.

8. «الأخلاق الإعلامية بين المبادىء والواقع». مرجع سابق. (ص. 19).

لقد أثار البرنامجَان قضايا بعضها معروفٌ لدى الرأي العام، وبعضها الآخر خفيّ يُعدُّ كشفها أمرًا في غاية الجرأة (الفساد في المحاكم الشرعية والروحية، الفساد في دوائر النفوس، الحقن الفاسدة ومسؤولية وزارة الصحة، العنف في صروح تعليمية رسمية...)، وإن كانت الدراسة لم تلحظ في الحلقات المرصودة طرح أي قضية من القضايا السياسية الحساسة المرتبطة بالفساد أو بالجريمة المنظمة في البلد، التي تكشف تصرّفات الفئة المُفسِدة من كبار المسؤولين والموظفين داخل الحكم.

في كل الأحوال، اتبع البرنامجان الأسلوب المنهجي في عرض القضايا ومعالجتها، والذي تراوح بين الاستقصائي حينًا (كالتقارير المصورة الحصرية والأدلة الموثقة التي غلبت على برنامج «إنت حر») والتفسيري حينًا آخر (كالمقابلات مع المسؤولين وأصحاب السلطة التي طبعت أدوات العرض الخاصة ببرنامج «الفساد»)، فجاء متوافقًا مع الأصول المهنية بعيدًا عن أساليب التشهير والادّعاء وتصفية الحسابات بهدف تحقيق السبق الإعلامي.

صحيحٌ أن محاولات الترويج الذاتي وتعمّد استخدام النبرة الخطابية العالية إبرازًا للدور البطولي ورغبةً في اتّقاد مشاعر الحماسة والاندفاع لدى الجمهور، كانت واضحة في المواقف الشخصية للإعلاميّين، لكنّ منهجية ومهنية أدوات العرض المُستخدمة، وأهمية ما حملته من مضامين إخبارية ومعلوماتية، والمبادرة إلى وضع اقتراحات حلول على مستوى من الدقّة والحِرَفيّة نظرًا لما جاءت به من معالجات حينًا وتوجيهات وتنبيهات حينًا آخر في محاولة للعب دور الاستباقي الذي يسعى لاحتواء المشكلة قبل تفاقمها، بالإضافة إلى حيوية التفاعل وردود فعل المشاهدين عمومًا والمسؤولين خصوصًا إزاء المادة الإعلامية المطروحة، لأنه، وبنتيجة كشف البرنامجَين للتقصير الحاصل في المؤسسات والإدارات وبإبرازهما تداعياته السلبية على مصالح المواطنين،

دفعا المسؤولين الى التجاوب والتفاعل والوقوف على ما آلت إليه الاوضاع والعمل على معالجتها... كل هذه الأمور برزت بقوة وتقدمت على ما عداها من مواقف شخصية قد لا تتناسب والدور الذي يؤديانه معلوف وعيد.

هذه الخلاصة تحيلنا إلى السؤال عن طبيعة الاستراتيجية المُستخدمة في هذين البرنامجين وماهية أهدافها، وعمّا إذا كانت هذه الأهداف لاقت أصداءً داخل المجتمع اللبناني بشكلٍ يمكّننا من القول أنّ الإعلام اللبناني أحْسَنَ تحمّل المسؤولية الاجتماعية المترتبة عليه. كما تدعونا إلى طرح السؤال الآتي: إذا كان لدى الإعلام في لبنان برامج تلفزيونية على هذا المستوى من المهنية والحِرَفيّة والحيوية فلماذا لم نشهد اختراقًا من شأنه أن يؤدي إلى مساءلة أو محاسبة مسؤول أساء استخدام السلطة؟ وما هي المعوقات التي تحدّ من التقدم في هذا المسار وكيف يمكن العمل على تذليلها؟

هذه الأسئلة تستدعي في الفصل الرابع البحث في المسؤولية الاجتماعية للإعلام اللبناني في مجال مكافحة الفساد، وفي الخطوات العملية الرامية إلى تقوية وتدعيم هذه المسؤولية.

الفصل الرابع

المسؤولية الاجتماعية للإعلام اللبناني

تضافرت مجموعة من العناصر التقنية والمهنية والأسلوبية في سياقٍ ملائم يخدم الدراسة في تحديد طبيعة الاستراتيجية الإعلامية المُستخدمة في برنامجي «إنت حر» و«الفساد». فالأولوية والجرأة في اختيار الموضوعات، والمنهجية المعتمدة سواء في عملية العرض أو في التوصيفات المُستخدمة أو في متابعة القضايا والاهتمام المكرّس لها مع ما جلبته من تفاعل وردود فعل، جميعُها كوّنت صناعة إعلامية واضحة الخطوط والأهداف، تؤشّر إلى استراتيجية ذات طبيعة تثقيفية تروم تعزيز ثقافة المحاسبة والمساءلة من جهة، وثقافة المطالبة بالحقوق انطلاقًا من مبدأ الحقوق والواجبات داخل المجتمع من جهة أخرى.

والعمل الإعلامي الذي يندرج في خانة الإصلاح متّبعًا هذا النحو من الاستراتيجيات، يُعد من أهم المساهمات التي تدعم وتُثبّت ثقافة مكافحة الفساد، لأنه يوفّر آلية مراقبة لأداء المؤسسات، العامة والخاصة، من خلال المعلومات التي يوفّرها لمؤسسات الرقابة وللرأي العام. وهذه المعلومات تشكل المصدر الرئيسي لتذكير الأخير بإمكانية محاسبة أي جهة، رسمية أو خاصة، تُقصّر في تحمّل مسؤولياتها تجاهه. وبذلك، يثبت الإعلام اللبناني قدرته في تفعيل أدائه الإصلاحي والتقدّم على مسار تحمّل المسؤولية الاجتماعية

المترتبة عليه، وخير دليل على ذلك ما طرأ اليوم على المشهد الإعلامي من تغيُّر.

لكن، رغم ذلك، يُلاحَظ أن هذا التغيُّر ما زال مقيّدًا بشروط وتقاليد لم تُمكّن الإعلام اللبناني من بلوغ مستوى الإعلام القادر على تغيير سياسات وإقالة مسؤولين فاسدين في الحكم على غرار ما حصل في عدد من الدول المتقدمة، ويُلاحظ أن الإعلام اللبناني يتعرّض لانتهاكات لا تعيق عمله فحسب، بل تعطّل نتائج هذا العمل. فبرنامج «إنت حر» توقف عرضه نهائيًا من قبل إدارة قناة «أم.تي.في» بعد سنة وشهرين من البث لأسباب تبيّن لاحقًا أنها سياسية، وبرنامج «الفساد» اعتاد صدور مذكرات التوقيف والدعاوى القضائية بحق مقدّمته الإعلامية غادة عيد لأسباب في معظمها غير منطقية.

من هذا المنطلق، نستعرض أهم ما طرأ على المشهد الإعلامي في لبنان من مظاهر إيجابية خلال السنتين الماضيتين، لنبحث تباعًا في المعوقات التي تؤثر سلبًا على أي أداء إصلاحي للإعلام اللبناني، ومن ثم في بعض الخطوات العملية التي تساهم مجتمعةً في تذليل هذه المعوقات.

أولاً: مظاهر مُستَجدّة على المشهد الإعلامي

هناك ظاهرتان برزتا حديثًا، وبقوة، في الإعلام اللبناني:

الأولى، ظهور برامج إعلامية معظمها متخصص بقضايا الفساد. ففي أواخر العام 2013 ومطلع العام 2014 (أي بعد انطلاقة برنامج «إنت حر»)، بدأنا نشهد مزيدًا من التوجه الإصلاحيّ في المشهد الإعلامي. وبغض النظر عن التجاوزات التي يرتكبها بعض الصحافيين بين الحين والآخر، فإن منهجاً جديداً بدأ يتكرس قوامُه الإعلام الاستقصائي للكشف عن قضايا الفساد الكامن في الميادين كافة، وإبرازها أمام الرأي العام. نذكر منها على مستوى الاعلام المرئي:

- «تحت طائلة المسؤولية»: برنامج أسبوعي بدأ بثه على قناة «الجديد» في 29 تشرين الاول 2013. تُعرّف عنه القناة على موقعها الرسمي على الشكل الآتي: «سلسلة تحقيقات إستقصائية من إعداد وتقديم رياض قبيسي ورامي الأمين. يبحث عن مكامن الفساد والظواهر الاجتماعية السائدة في لبنان تحديداً، ومن ثم مواجهة الشخصيات الفاسدة بالأدلة البصرية والحسية بعد جمعها خلال مرحلة البحث ليرفع الغطاء عن الفاسدين والمفسدين، من زعماء وسياسيين وموظفين ومستزلمين، ويلاحقهم إلى أوكارهم ليفضحهم ويحمّلهم كامل المسؤولية»[1]. توقف عن البث منذ فترة زمنية وجيزة لأسباب لم يُعلَن عنها.
- «استقصاء»: بدأ بثه على قناة «أل.بي.سي» (LBCI) في 13 تشرين الثاني 2013، وهو برنامج شهري من تقديم فراس حاطوم وإعداده، يساعده مجموعة من الصحفيين المتخصصين في مجال العمل الاستقصائي. تقوم فكرة البرنامج، كما يعرّف عنه الموقع الرسمي للقناة، على «مبدأ نجاح فريق العمل في خرق مجموعات تعمل بشكل غير قانوني والدخول الى عالمها بهدف توثيق المخالفات بالصوت والصورة وذلك من خلال اجهزة تصوير وتسجيل سرية تسلم إلى السلطات المعنية بعد نجاح المهمة»[2].
- «حكي جالس»: بدأ بثه على قناة (LBCI) في 28 كانون الثاني 2014. وهو برنامج أسبوعي باشر جو معلوف تقديمه بعد توقف برنامجه «إنت حر» على قناة «أم.تي.في». عرّف الموقع الرسمي لقناة «أل.بي.سي» عن برنامج «حكي جالس» كما يلي: «بقالب جديد وبأسلوبه الخاص،

1. الموقع الرسمي لقناة «الجديد». www.aljadeed.tv
2. الموقع الرسمي لقناة LBCI: www.lbcgroup.tv

يفتح معلوف أكثر الملفات سخونة. قضايا إجتماعيّة، إنسانيّة، سياسيّة، وغيرها، يطرحها مباشرة على الهواء، يتشارك فيها مع المشاهدين، ويواجه بها ضيوفه. وجهات نظر متعدّدة وآراء مختلفة، لا نقطة التقاء تجمعها إلاّ «حْكي جالس»، بحثاً عن الحقيقة والحلّ. تتضمّن كل حلقة من ٥ الى ٧ مواضيع، بالإضافة الى تقارير إستقصائيّة، وإتصالات مباشرة»[3].

- «للنشر»: بدأ بثه في العام 2007، وكانت انطلاقته كبرنامج متنوّع تطغى فيه قضايا الفن والمجتمع على ما عداها. لكنه ومنذ أيلول من العام 2013 شهد نقلة نوعية من حيث المضمون، فبدأ يسلّط الضوء أكثر على قضايا الفساد. كان يقدّمه الإعلامي طوني خليفة، ثم انتقل تقديمه أواخر العام 2014 إلى الإعلامية ريما كركي. يعرّف موقع الجديد عن البرنامج بأنه «يناقش أبرز الملفات والقضايا الاجتماعية المثيرة للجدل ويكون خلالها المراسلون جزءًا أساسيًّا من القضايا التي يتم طرحها ومناقشتها لمدة ساعتين مباشرةً على الهواء...».
- «طوني خليفة 1544»: بدأ بثه على قناة «أم.تي.في» (MTV) في 29 أيلول 2014. برنامج أسبوعي يعرّف عنه الموقع الرسمي للقناة كما يلي: «الاعلامي طوني خليفة الذي يعده يتناول مختلف القضايا والملفات التي تهم المشاهد. فيعالج في فقرات منوعة مواضيع منبثقة من تطورات سياسية وأمنية وأخرى اجتماعية، إنسانية وطبية (إنجازات واكتشافات او اخطاء وإهمال) بالاضافة الى مواضيع فنيّة ورياضية وغيرها.. كما يلقي البرنامج الضوء على اختراعات ومواهب متعددة، ويُركّز على مواضيع خاصة لم يتم التداول بها في الاعلام، وأخرى من

3. الموقع الرسمي لقناة LBCI.

الدول العربية والعالم. وتجدر الإشارة الى ان فقرات البرنامج يغنيها ضيوف يشاركون بالحوار من لبنان والخارج»[4].

الثانية، تكريس ثقافة العلنية، فبفعل تراكم التجارب الخجولة للأداء الإصلاحي للإعلام، وبنتيجة ازدياد ممارسات الفساد على نطاق واسع طال كل الإدارات في الميادين كافة وأحدث تدهوراً مريباً على مستوى الخدمات الاجتماعية والوضع المعيشي للمواطنين، بدأت بعض وسائل الإعلام، تدريجيًّا، تخوض في الميادين الحسّاسة التي كان المس بها محرماً في الماضي، كالفساد في المؤسسات الأمنية والدينية والقضائية... وباتت هذه الاستراتيجية مُعتمدة ليس في البرامج المتخصصة بالتحقيقات الاستقصائية فحسب، بل حتى في نشرات الأخبار، حيث أصبحت المعادلة الرائجة أن الاعلام المسؤول هو الإعلام الملتزم بالقضايا المصيرية، وإذا سار في هذا الاتجاه يصبح حتماً جزءًا أساسيًّا من مكونات المجتمع تقع عليه مسؤولية الرقابة والمحاسبة.

هذا النموذج لم يكن معهودًا في لبنان من قبل، والمُطّلع على أرشيف وسائل الإعلام اللبنانية من اليسير عليه إجراء مقارنة مع الأداء الإصلاحي الراهن، حيث سيجد، الى حدٍّ ما، فراغًا في التطرق إلى القضايا الحساسة المرتبطة بالفساد الذي يمارسه نافذون في المجتمع، كما سيلاحظ طغيان المواضيع المرتبطة بالانقسام السياسي الحاد على ما عداها من قضايا أهم وأعمق. صحيح أنه كانت هناك محاولات لافتة للاهتمام، لكنها لم تكن على المستوى المطلوب من الجرأة والاحتراف.

وسط هذه المظاهر الإيجابية، ومع التقدّم الملحوظ في الأداء الإصلاحي، لا يزال لدى الإعلام اللبناني – في مكانٍ ما – مساحةً من التحفّظ تُترجَم، إما بتناول قضايا حساسة بأدوات عرض «وقائية» ضيقة لا تتجاوز الوثائق

4. الموقع الرسمي لقناة MTV: www.mtv.com.lb/Programs/Tony_Khalife

الرسمية أو دعوة مسؤولين أو متضررين كضيوف إلى البرنامج، وإما بضآلة طرح هذا النوع من القضايا في الإعلام.

وتوضّحت معالم هذا الاستنتاج في برنامجي «الفساد» و«إنت حر» (موضوع الدراسة). فالحلقتان المخصّصتان لقضية الفساد في المحاكم الشرعية والروحية من برنامج «الفساد» خلتا من أية محاولة استقصائية توفّر أدلة إثبات عن شخصية وأفعال القضاة المُفسدين داخل تلك المحاكم، حتى أن الملف الذي قدّمه المحامي عزت العريس واستند إليه البرنامج في طرح القضية لم يكن سوى مجموعة حقائق يدركها الرأي العام، وهي تفتقد للأدلّة التي تدعمها وتؤكدها وتثبت إدانة الأشخاص الذين هم في موضع الاشتباه. أما في برنامج «إنت حر»، فقد احتلّت قضايا الفساد في الميادين الاجتماعية والطبية والتربوية والإدارية مساحة جيدة في الحلقات الأربعة المرصودة فيما غابت قضايا الفساد الكبرى الكامنة في الميادين الأكثر حساسية كالسياسة والقضاء والأمن وغيرها... ومع ذلك، اتخذت إدارة القناة قرارًا بوقف عرض البرنامج حينما تجرّأ على طرح قضية اجتماعية تبيّن أنها ذات أبعاد سياسية تمسّ بمصالح القناة نفسها. هذه الحقائق تستدعي البحث في المعوقات التي تقيّد جهود الإعلام الإصلاحية وتُثبِط، أو تُبطل، أي نتائج إيجابية قد ينجح في تحقيقها.

ثانياً: معوقات تعترض الأداء الإصلاحي

لا ريب في أن تعرّض الإعلام في لبنان لقضية من قضايا الفساد الكبرى فيه من المجازفات ما يطال الصحافي ويهدّد أمنه أو موقعه المهني، وما قد يطال أيضًا المؤسسة الإعلامية نفسها التي يعمل فيها. فصحيح أن لبنان يتمتع بمقدار اكبر من الحريات العامة مقارنةً بالدول المجاورة، لكن في الوقت عينه هناك عوامل عديدة تتداخل في ما بينها لتشكّل مجموعة معوّقات إزاء الإعلام

يمكن تلخيصها على الشكل التالي:

- **التبعية الإعلامية للسلطة السياسية:** فملكية غالبية وسائل الإعلام في لبنان، لا سيما المرئي منها (باستثناء تلفزيون لبنان الرسمي)، تعود إما لأحزاب ومرجعيات سياسية تشارك في الحكم وإما لمموّلين ذوي مصالح متداخلة مع هذه الأحزاب والمرجعيات. وبنتيجة ذلك، يؤثر التقاسم السياسي والمذهبي لوسائل الإعلام على المادة الإعلامية، بحيث يصبح لكل مؤسسة إعلامية غاياتها وأهدافها الخاصة، من عقائدية وطائفية وحزبية وتجارية وسياسية، وبذلك تصبح أي مادة إعلامية تمسّ بأحد من هؤلاء أو تضرّ بمصالحهم، إما موضع حذف وإما موضع إثباط وتهجّم.
- **حواجز تفرضها المؤسسة الاعلامية:** وهي عبارة عن خطوط حمر يُمنع على الإعلامي تخطّيها وتجسّد التبعية الإعلامية للسلطة السياسية التي أسلفنا ذكرها. فبعض الإعلاميين في لبنان يكون شديد الحماسة وكثير الشكوك، يتأثر ببعض القضايا التي قد يؤدي السكوت عنها الى تفاقم الفساد وانفجاره، فيتطرق إلى مواضيع مقدّسة او محرّمة لا يريد رب العمل أن يقترب منها لتَعارُضِها مع مصالحه الشخصية.

وهو ما حصل تمامًا مع الإعلامي جو معلوف الذي بات خارج قناة «أم تي في» بعد أكثر من خمسين حلقة من برنامجه «إنت حرّ»، ودفع ثمن موقفه في حلقته الأخيرة (الثلاثاء 30 نيسان 2013) التي تطرّق فيها إلى موضوع ملهى «غوست» في شارع «فريواي» في منطقة الدكوانة، «حيث قام رئيس بلدية المنطقة انطوان شختورة بإقفال الملهى بالشمع الأحمر لترويجه الدعارة، فتناول معلوف القضية متعرّضًا لشخص رئيس البلدية، الذي يعدّ أحد المقربين من مؤسس القناة (غبريال المر)، لأنه

أوقف عدداً من المثليين والمتحوّلين جنسياً وعرّاهم بالقوة وصوّرهم في دار البلدية. وكان معلوف قد وثّق هذه الواقعة بشريط مصوّر عارضاً إياه أمام الرأي العام. لكن بعد انتهاء بث الحلقة، فوجىء فريق عمل البرنامج بعناصر حماية المحطة يخرجونهم بالقوة، وتلقّى معلوف رسالة نصية على هاتفه الخاص من مالك المحطة تتضمن إهانة له. المدير العام التنفيذي للمحطة جهاد المر أعلن عبر حسابه على فايسبوك أن الاعتراض على حلقة معلوف كان بسبب عدم إعطاء حق الرد للرأي الآخر، لكن معلوف أكد ان الحلقة الاخيرة من البرنامج موجودة على الانترت ويمكن للمشاهدين الاطلاع عليها والتأكد من انه أعطى حق الرد للفريق الاخر. وبرأي معلوف، «تبين ان شختورة يتحكم بقناة أم تي في بسبب الألفي صوت الذي يملكهم ويمكنه ان يوقف اي برنامج في تلك المحطة»[5].

وبالفعل، توقّف برنامج «إنت حر» على قناة «أم. تي. في» بسبب رفض المؤسسة الإعلامية عزل هذه القضية عن أي معطى سياسي لأنها تضرّ بمصالحها الشخصية، في حين أن أي أداء إصلاحي لا يمكن أن يكتمل نجاحه ما لم يتم التعاطي مع القضايا بالأدوات التقنية البحتة، وهو أمر يصعب تحقيقه في لبنان.

- **القوانين والتشريعات:** فالنصوص القانونية المتعلقة بالعاملين في حقل الإعلام، والتي أوردناها في الفصل الثاني من الدراسة، لا تحمي الصحافي الذي يُفترض أنه يقوم بدور المراقب، ولا تؤمّن الدعم لأي جهد إصلاحي قد يبذله. ومعلومٌ أن هذا الجهد في لبنان غالبًا ما يأتي

5. «جو معلوف للـLBCI: هذه حكايتي». الموقع الالكتروني للمؤسسة اللبنانية للارسال LBCI. 15 أيار 2013. http://www.lbcgroup.tv/news/90278/LBCINEWS

مشحونًا بالمخاطر التي تتراوح بين التهديد والمضايقات والدعاوى القضائية العالية التكاليف، وهو ما نشهده مع صحافيين كُثُر، بعضهم خسر موقعه المهني وبعضهم الآخر تعرّض لمضايقات تختلف بحسب اختلاف القضية التي يتناولها في الإعلام، وفي المقابل، فإن أي قانون لم يحمي هؤلاء من الملاحقات ومذكرات التوقيف ودفع الغرامات أو يضمن أيًا من حقوقهم. نذكر، على سبيل المثال، التهديدات التي تعرضت لها الإعلامية غادة عيد، مراراً، من قِبل مسؤولين في السلطة السياسية لإثارتها قضايا عن الفساد السياسي في برنامجها «الفساد» على قناة «الجديد»[6]. كما نذكر مذكرة التوقيف الغيابية التي صدرت بحقها في 21 تموز 2009 في دعوى القاضي شهيد سلامة الذي اتهمها بجرم القدح والذم والتشهير، وإقدام القوى الامنية بعد أيام على تطويق مبنى قناة «الجديد» أثناء بث حلقة من حلقات «الفساد» مباشرة على الهواء. ووفقاً لعيد، فإن الدعوى تعود إلى مكالمة هاتفية أجرتها مع القاضي سلامة على خلفية جريمة زحلة (راح ضحيتها شقيق النائب في البرلمان اللبناني إيلي ماروني)، وأن اتصالها به كان بقصد العتاب والتساؤل عن الدافع وراء إخلاء سبيل من هرّب القاتل، لكن القاضي وضعها في

6. في حلقة بُثّت بتاريخ 12 حزيران 2009، استضافت عيد شخصاً داخل الاستديو، ادّعى أنه عمل لصالح النائب في البرلمان اللبناني ابراهيم كنعان وشقيقه في الانتخابات النيابية، وقام بشراء أصوات لهم، مشتكياً من عدم تسديد شيكات حررها النائب كنعان باسمه لقاء خدماته الانتخابية، وقدم كل المستندات المتعلقة بذلك. وعملاً بحق الرد، اتصلت عيد بالنائب كنعان ليواجه الشخص المدّعي الموجود في الاستديو. لكن كنعان سرعان ما انهال عليها بالشتائم. ووفقاً لما قالت عيد خلال بث الحلقة، فقد اشترط كنعان خروج غريمه من الاستديو قبل الكلام، ورغم أنها لبّت طلبه، وفور اتصالها به، باشر بالصراخ وتوجيه الشتائم واتهمها بالفساد، مهدداً بفضح ملفات برنامجها والتقدم بدعاوى قضائية ضدها، وهو ما حصل بالفعل.

خانة القدح والذم[7].

هذه العواقب التي واجهت الإعلاميين في الماضي، وما زالت تلاحقهم حتى اليوم أثناء ممارستهم عملهم، تتطلب ورشة إصلاحية على صعيد البنية التشريعية والقانونية ترعى العمل الإعلامي، لا سيما المتخصّص في نشر الثقافة الحقوقية وكشف حالات الفساد والهدر والاختلاس في المجتمع، لأن هذا الأداء هو الأكثر تعرّضًا للانتهاكات.

- **ضعف المؤسسات المهنية والنقابية:** وهي التي يفترض أن ترعى عمل الإعلاميين وتحصنه امام كل الضغوطات والمغريات والتجاذبات. فلا «نقابة الصحافة اللبنانية»، أي تنظيم أصحاب الصحف، ولا «نقابة محرري الصحافة اللبنانية»، أي التنظيم المختص بالمحررين، تقومان بدعم وتطوير المهنة والعاملين فيها ومساعدتهم على تحسين ظروفهم وشروط عملهم. كما أن نقابة المرئي والمسموع تأسست حديثاً (في العام 2012) ولم يكن لهذا النوع من الإعلام نقابة سابقاً.

ويعمل في الاعلام اللبناني مئات أو ربما آلاف غير مسجلين على الجدول النقابي، لأن هذا الجدول لا يُفتح لضم محررين جدد إلا في فترات متباعدة قد تصل الى أربع أو خمس سنوات، يضاف إلى ذلك شخصنة العمل النقابي وتسييسه وتسخيره لبناء مواقع شخصية ولتحقيق مصالح فردية على حساب العمل المطلبي المهني[8].

وإلى جانب هذا التخاذل في منح العضوية للصحافيين، لم تدافع هاتان

---

7. محسن، أحمد ومرتضى، رضوان. «تطويق محطة الجديد لتوقيف الإعلامية غادة عيد». الاخبار. الإثنين 3 آب 2009.
8. «الاعلام اللبناني واشكالية تكوين رأي عام في مجتمع منقسم». مرجع سابق. (ص. 11).

النقابتان عنهم وسط العدد الهائل من الاستجوابات التي يتعرضون لها من قبل قوات الأمن. لذا تقوم الاحزاب السياسية أحياناً، مقام النقابة في تقديم الدعم، عن طريق توفير الغطاء القانوني للصحافيين العاملين لدى وسائل الإعلام التي تمتلكها هذه الاحزاب. وقد قامت مؤسسة عيون سمير قصير، وهي إحدى المؤسسات المحلية لمراقبة الإعلام، بتسجيل 50 حالة من حالات مقاضاة الصحافيين في العام 2010 أغلبها قضايا سب وتشهير، ومعظم هذه القضايا يتم تسويتها خارج المحكمة في مقابل مبالغ مالية[9].

هذه المعوقات التي أوردنا ذكرها تركت تداعيات سلبية ضاعفت من حجم المشكلة، ذلك أن عدم وجود قانون يحمي الصحافي وضعف دور النقابات التي يُفترض أن تحصّنه وتضمن سلامته والتبعية السياسية للمؤسسة التي غالبًا ما تجعله رهينةً لها، كل ذلك أفرز نوعًا آخر من المشكلات أكثر خطورة، يتمثل في:

- الرقابة الذاتية التي يمارسها بعض الصحافيين خلال أداء عملهم، بحيث يوهمون أنفسهم بأنهم يتمتعون بحرية الرأي عند كتابة تحقيق أو خبر صحفي، فيما هم يعرفون سلفًا أن المؤسسة التي يعملون فيها ستقوم بتأطير جزء من المعلومات الواردة في التحقيق أو الخبر قبل نشره. الأمر الذي قد يدفع الصحافي أحيانًا إلى الإحجام عن طرح بعض القضايا الحساسة أو يجعله يتحاشى الخوض في بعض تفاصيلها.
- **غياب النزاهة المهنية:** فبموازاة المنهج الإصلاحي عمومًا، والاستقصائي خصوصًا، الذي بدأ يتكرّس في المشهد الإعلامي في الآونة الأخيرة،

---

9. «الاستثمار في الاعلام وتحديات المسؤولية الاجتماعية: النموذج اللبناني». مرجع سابق. (ص. 137-138).

كثرت الإساءة في استخدام حرية التعبير عن الرأي. وهناك صحف وبرامج تلفزيونية مليئة بأمور تتعارض وأبسط الاخلاق العامة والمهنية، حيث يسمح بعض الصحافيين لنفسه بعض المرات بتوجيه عبارات لا تليق بمهنة الإعلام أو يتسرّع في توجيه الاتهام إلى أشخاص متناسيًا المبدأ القانوني الذي يعتبر المتهم بريئًا حتى تثبت إدانته، أو يسمح لنفسه بخرق القوانين العامة سعيًا لتحقيق «سكوب صحفي». وفي مطلق الأحوال، فإن هذه الفئة من الصحافيين غالبًا ما تتذرّع بالدعم والغطاء السياسي الذي توفره الاحزاب والقوى المالكة أو المموّلة للصحيفة أو القناة[10].

10. نذكر، على سبيل المثال، إقدام الصحافي رياض قبيسي وزميله رامي الأمين، ضمن برنامج «تحت طائلة المسؤولية» على قناة الجديد، بكشف هوية وصور كل موظفي الجمارك في العنبر 19 في مرفأ بيروت وتوجيه الاتهام لهم، بالجملة، بالحصول على رشاوى لقاء خدمات يقدمونها، مما ألحق أضراراً معنوية ونفسية بعائلات بعضهم (بُثت الحلقة بتاريخ 15 نيسان 2014).

مقترحات لأداء إصلاحي متكامل

عندما نتحدث عن قدرة الإعلام في ممارسة الرقابة على مؤسسات المجتمع وفي الكشف عن انحرافات بعض المسؤولين في السلطة والمشاركة في تكوين رأي عام وفي صنع سياسات عامة داعمة لثقافة مكافحة الفساد، فهذا يعني أنه لا بد من توفير مساحة كافية من الحرية تمكّن الصحافي من ممارسة عمله بشكل طبيعي، ومن وجود قوانين وأنظمة تحميه من أي ضغوط سواء من قبل السلطات الرسمية أو من أصحاب المؤسسات الإعلامية أو من أصحاب الرساميل، وتتيح المجال أمامه للحصول على المعلومات والإحصاءات من المؤسسات العامة، وتحدّد الحقوق والواجبات التي تمثل بوصلة الصحافي لإرشاده وتصويب مساره نحو خدمة المصلحة العامة بعيداً عن الشخصنة (وهو ما أسلفنا ذكره في الفصل الثاني من الدراسة).

انطلاقًا من ذلك، واستنادًا للاستنتاج العام الذي توصلت إليه الدراسة إثر رصد مضمون برنامجين تلفزيونيّين متخصّصين بقضايا الفساد، والذي أثبت تحمّل الإعلام اللبناني للمسؤولية الاجتماعية وأهليّته للقيام بالدور الإصلاحي في ما لو توفرت له المقومات اللازمة، فإنه لا بد من القيام بمجموعة خطوات إصلاحية على أكثر من صعيد، جلّها يتركّز على العمل التشريعي، لأن السياسات العامة الداعمة للإعلام تبقى الضمان الرئيسي والأقوى، مع الإشارة إلى أنه لا يمكن تفعيل الأداء الإصلاحي للإعلام

بمعزل عن واحدة منها. هذه الخطوات يمكن تلخيصها بالمقترحات التالية:

أ – على صعيد القوانين:

- العمل على إقرار قانون الإعلام الجديد الذي يشتمل على أبواب متخصصة لكل من الإعلام المطبوع والمرئي والمسموع والالكتروني. وهو عبارة عن اقتراح قانون كان قد تقدّم به النائب غسان مخيبر إلى مجلس النواب في العام 2010، بالتعاون مع مؤسسة «مهارات»، وقد أُلحقت به تباعاً بعض التعديلات المقدمة من رئيس لجنة تحديث القوانين النائب روبير غانم، ولا يزال حتى اليوم يخضع للبحث والتعديل داخل لجنة الإعلام والاتصالات.

وهو، في حال أُقرّ، سيكون تغييراً جذرياً في التشريع اللبناني المتعلّق بالإعلام وحريّة التعبير، وستكون تلك المرّة الأولى التي يعرف فيها لبنان «قانون إعلام»، ذلك أن التشريعات المعتمدة حالياً (قانون المطبوعات الصادر العام 1962، والقانون المتعلق بتنظيم الإعلام المرئي والمسموع الذي يعود للعام 1994) يشوبها العديد من الثغرات. أما الاقتراح الجديد فيشتمل على قانون موحّد للإعلام[11].

ومن أهم الأفكار الإصلاحية الواردة في هذا الاقتراح[12]، والتي تعدّ جوهرية لأداء إعلامي فاعل في مجال مكافحة الفساد:

11. سليم، جوي. «تعديلات بالجملة واعتراف بالإعلام الإلكتروني». السفير. 28 كانون الثاني 2013.
12. «الأسباب الموجبة لاقتراح قانون الإعلام». الموقع الرسمي للنائب غسان مخيبر. بيروت 2010 http://www.ghassanmoukheiber.com.

- تحديد جرائم الإعلام وتوحيد معاييرها: ذلك أن النصوص المتعلقة بجرائم الإعلام مختلفة ومبعثرة بين قانون العقوبات وقانون المطبوعات وقانون البث التلفزيوني والإذاعي وقانون القضاء العسكري والمرسوم الاشتراعي 67/55 المتعلق بالمناشير. وتتضمن النصوص الجزائية النافذة أحكاماً تقيّد حرية الإعلام بشكل تعسفي وتفرض عقوبات بالسجن. لذلك، رمى اقتراح القانون الى توحيد جرائم الاعلام كافة في باب واحد معتمداً معايير مشتركة وموحدة لوسائل الاعلام كافة.
- إلغاء عقوبة حبس الصحافيين بالنسبة لجرائم الإعلام كافة.
- عدم التوقيف الاحتياطي: فالقانون النافذ حاليًا يمنع التوقيف الاحتياطي فقط للصحافيين العاملين في الصحافة المطبوعة والمنتسبين الى نقابة المحررين، وهم قلة قليلة بالنسبة الى مئات الصحافيين العاملين في مختلف وسائل الإعلام المطبوعة والإذاعية والتلفزيونية والالكترونية. هذا الواقع يشكل خطراً حتى على الصحافي المسجل في الجدول العام في حال عبّر عن رأيه بواسطة وسيلة إعلامية غير مطبوعة. من هذا المنطلق كفل اقتراح القانون الراهن الحق في عدم التوقيف الاحتياطي بالنسبة لجرائم الاعلام المرتكبة بواسطة مختلف وسائل الاعلام من دون حصر.
- حصر حق التمثيل بمحكمة المطبوعات: القوانين النافذة حاليًا لا تمنع على أي سلطة تحقيق أن تستمع إلى الإعلامي أو أن تحتجز حريته. أما القانون المقترح، فقد عزز من الضمانات الممنوحة للإعلاميين لناحية حصر حق الاستماع لهم بالمحكمة وحدها دون سائر قضاة التحقيق والضابطة العدلية التي يحق لها فقط ممارسة حق الادعاء أمام المحكمة

المختصة. وسمح القانون المقترح لكل شخص أحيل الى المحاكمة بجرم من جرائم الاعلام المنصوص عنها فيه، التمثل بمحام ما لم تقرر المحكمة الاستماع اليه شخصيًّا، ومن شأن هذه الأصولً أن تكفل حرية أكبر للإعلامي بعيداً عن الضغوطات والتهويلات التي قد تمارس عليه لإخضاعه أو ثنيه عن ممارسة عمله باستقلالية.

- تخفيض قيمة الغرامات التي قد تُفرض على الصحافيين، وربطها بالحد الأدنى للأجور لعدم الاضطرار الى تعديلها كل مدة[13].
- توسيع مدى حق نقد الشخصية العامة: إذ يقتصر حق نقد الشخصية العامة في القانون النافذ حاليًّا على حق الإثبات بوجه الموظف العام أو المنتخب لأداء خدمة عامة. أما القانون المقترح، فقد وسع من مفهوم الشخصية العامة وبالتالي حق الإثبات، ليشمل كل شخص طبيعي يتولى شأن قيادة الناس أو العمل باسمهم في شأن من الشؤون العامة، وكل شخص تتصل طبيعة عمله بالرأي العام.
- تنظيم الإعلام الالكتروني، وهي إضافة جوهرية في اقتراح القانون الجديد ستسدّ الثغرة التشريعية التي أبقت الإعلام الالكتروني فضاءً غير معترف به قانونيًّا، ولا بالعاملين فيه، لفترة طويلة.

من جهة أخرى، هناك ضرورة لإقرار القوانين التي تضمن نزاهة الصحافي وتكفل حمايته من التهديدات أو المضايقات التي يمكن أن يتعرض لها خلال ممارسة نشاطه المهني. هذه القوانين تتمثل بكل من:

- قانون حق الوصول الى المعلومات والوثائق الرسمية. وقد أثبت هذا القانون فعاليته في المجتمعات الديمقراطية في مجال مكافحة الفساد المُمارس من قبل أجهزة السلطات العامة تجاه المواطنين. وكرست المادة

13. «تعديلات بالجملة واعتراف بالإعلام الإلكتروني». مرجع سابق.

التاسعة عشرة من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان هذا الحق من دون أي معوقات، لأن حرية الوصول إلى هذه الوثائق والمعلومات تزيد من درجة الشفافية وتسمح للمواطنين بالمشاركة بشكل أكبر في الحياة العامة، وتشكل للصحافيين أداة فعالة لأي تحقيق استقصائي من جهة، ووسيلة رادعة للجنوح في بعض الأحيان نحو الأساليب غير المشروعة في العمل الصحفي من جهة أخرى.

- قانون حماية كاشفي الفساد، الذي يشجع كل مواطن لبناني تتوفّر لديه معلومات أو أدلّة عن حالات فساد كي يتقدّم بتلك المعلومات، على أن يتمتع بمجموعة من التدابير الحمائية من خلال اعتماد السريّة التامّة في ما يتعلق بهوية الشخص ووظيفته. كما يمكن ان يستفيد من حوافز مالية كنسبة مئوية من الأموال المحصّلة من خلال كشف عملية الفساد[14]، الامر الذي يشكل حمايةً للصحافي من التهديدات من جهة أولى، وينشر ثقافة وطنية عامة لمكافحة الفساد من جهة ثانية.
- قانون إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وهي الهيئة التي يدلي أمامها المواطن، وكذلك الصحافي، بالمعلومات المتوفرة لديه حول حالات الفساد، على أن يترافق إقرارها مع عدد من التغييرات السياسية والإدارية والمالية والتقنية منعاً لاستغلال السياسيين لهذه الهيئة كمادة للتجاذب السياسي فيما بينهم[15].

14. سعرقي، رنا. «قانون مكافحة فساد عصريّ يمنح الواشي حوافز مالية». الجمهورية. 23 كانون الثاني 2014.

15. «ورقة بحثية حول جدوى إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في لبنان: دراسة في المهام والعضوية والهيكلية والاستقلالية». منشورات الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية (لا فساد). أيار 2011.

ب - على صعيد الهيئات المنظمة للإعلام

- إعادة تحديد دور نقابات الصحافة والمحررين والإعلام المرئي والمسموع ومسؤولية كل منهم. فالنقابة هي الجهاز التنظيمي الذي يدافع عن حقوق العاملين في المهنة ويطالب لهم بضمانات ورواتب تؤمن حياة كريمة وتحميهم من الإغراءات المادية التي يتعرضون لها خلال أداء نشاطهم. وأولى الخطوات المطلوبة تعديل قانون إنشاء نقابة المحررين لتضم العاملين في الوسائل الإعلامية كافة، وليس في الصحافة المطبوعة فقط، وإعادة النظر في النظام الداخلي للنقابة المفصل على مقاس مصالح فئوية وشخصية. وهناك دعوات إلى «أن تضم النقابة كل الصحافيين مع وجود مكاتب داخل النقابة متخصصة بكل فرع من فروع الاعلام، أي أن يكون هناك مثلاً مكتب للاعلام المرئي، وآخر للاعلام الالكتروني، وكذلك للإعلام المسموع والمكتوب، ضمن نقابة واحدة تحمي الجميع وتؤمن الحصانة والضمانات الاجتماعية لهم»[16].
- تفعيل وتوسيع صلاحيات المجلس الوطني للإعلام المرئي والمسموع، بما يتلاءم مع التطورات التقنية والتغيرات التي طالت قطاع الإعلام في لبنان. فقد نص قانون الإعلام المرئي والمسموع الصادر في العام 1994، على إنشاء هيئة قانونية مستقلة تتمثل بـ«المجلس الوطني للإعلام المرئي والمسموع»، تتشابه في مهماتها مع «المجلس الأعلى للإعلام المرئي والمسموع الفرنسي» CSA. إلاّ أنّ صلاحيات المجلس

16. علوش، محمد. «الصحافة الالكترونية خارج نقابة المحررين.. لماذا استبعادها وإلى متى؟». موقع النشرة الإلكتروني. 11 كانون الاول 2012. http://www.elnashra.com/news/show

اللبناني بقيت استشاريّة، في حين أنّ الـ CSA مؤسسة تنظيم مستقلة، لا تخضع لأي سلطة أو وصاية، ولا تتلقى أوامرها من أيّ سلطة سياسية. ويعمل المجلس الفرنسي على ضمان حرية الإعلام واحترام تعددية الرأي والفكر[17]. من هنا ضرورة أن تصبح صلاحيات هذا المجلس واسعة وتقريرية على أن يكون مستقلاً عن السلطة السياسية وتدخلاتها (وهو ما لحظه قانون الإعلام الجديد الذي لم يقر حتى الآن).

- التوجه إلى إلغاء وزارة الإعلام، على غرار ما حصل في الدول المتقدمة، وإشراك النقابات الإعلامية والأكاديميين والإعلاميين في التنظيم والرقابة على القطاع الإعلامي بدل السلطات الرسمية[18].

ج - على صعيد المؤسسات الإعلامية:

إن التصدي للفساد بواسطة الإعلام يطرح إشكالية ثنائية: دور الصحافي، ودور المؤسسة الإعلامية التي يعمل فيها. فماذا لو نجح صحافي في كشف حالة فساد ولم تسمح المؤسسة الإعلامية أو لم تشجع على نشرها أو بثّها؟. هذه الإشكالية تحدّ من حرية تحرّك الصحافي باتجاه رصد حالات الفساد في المجتمع. لذلك، فإن الحل الامثل لها يكون بشرعة إعلامية واضحة تلتزمها المؤسسة، كما الصحافي، وفق مبادىء واضحة وشفافة. وأبرز خطط هذه الشرعة الإصلاحية[19]:

17. خليل، بتول. «المجلس الوطني للإعلام ملكاً». السفير. 28 كانون الثاني 2013.
18. المرجع نفسه.
19. «الصحافة الإصلاحية: دور وسائل الإعلام في مكافحة الفساد». مرجع سابق. (ص. 44 – 45).

- تعتبر المؤسسة الإعلامية أن التصدي للفساد في المجتمع هو من مهامها الإصلاحية.
- تشجع المؤسسة الصحافيين على أخذ المبادرة والقيام بحملات إصلاحية لمحاربة الفساد، وتمنحهم حرية معالجة أي موضوع يرونه مهماً من دون أي تدخل من جانب أصحاب المؤسسة في التوجه التحريري للوسيلة الإعلامية.
- الالتزام بمعايير المبادىء الخلقية والتقيد بروحية المواثيق والشرع الناظمة للعمل الصحافي.
- احترام صدقية المصادر والتأكد من حياديتها.
- التركيز على القضية موضوع الفساد أكثر من التركيز على الأشخاص المرتكبين، كي تبقى العملية الإعلامية في إطار الإصلاح، ولا تتحول إلى معارك مع أشخاص.
- الانطلاق من روحية القوانين والأنظمة.
- الابتعاد عن صحافة الابتزاز والابتذال والتشهير، اي (الصحافة الصفراء)، لأن القصد هو الإصلاح وليس الاتهام والذم.

يبقى القول ان ما يعيق تطبيق هذا المقترح هو التبعية السياسية للمؤسسات الإعلامية في لبنان، التي تُفقدها جزءاً كبيراً من حرية قرارها.

د – على صعيد ملكية وسائل الإعلام:

بما أن وسائل الاعلام في لبنان مملوكة من قبل أحزاب سياسية وطائفية تتقاسم المواقع والمناصب الرسمية، معنى ذلك أن هذه الوسائل تعبّر حتماً عن الأفكار السياسية للأحزاب والقوى أو مذاهبها الأيديولوجية الخاصة، مما يُضعف الدور الرقابي الذي يجب أن يمارسه الصحافي على سلوك المسؤولين

ويشلّ قدرته على كشف انحرافاتهم وفسادهم داخل السلطة، كما يجعله عرضةً للتصنيف استناداً للتبعية السياسية الخاصة بالمؤسسة التي يعمل فيها.

وإذا نظرنا إلى تجربة المجتمعات المتقدمة في هذا المجال، للحظنا أن الصحافة الحزبية اختفت في ظل التطور الذي يشهده العالم في مختلف المجالات، حيث بات الإعلام الحزبي يقتصر على المواقع الالكترونية الخاصة بالحزب وبعض النشرات الحزبية المطبوعة. هذا لا يعني انتفاء التوجه السياسي للوسيلة الإعلامية، بل هو موجود ضمن إطار التأثير على القضايا التي تهتم بها[20]، لكنها لا تروج وتعرض للتوجهات الحزبية أو تشارك في التعبئة السياسية للاحزاب أو التيارات[21].

من هنا، لا بد من وجود إعلام حر يفكّ قيد الصحافي ويضمن حريته تجاه التدخلات السياسية، وهذا لا يكون إلا بأمرين:

الأول: تحرير وتوسيع ملكية وسائل الإعلام في لبنان، لأن من شأن ذلك أن يفتح المجال لأصوات جديدة لا مُسيّسة تعبّر بحرّية، كما من شأنه أن يعكس التنوع والتعددية الحقيقية في المجتمع اللبناني ولا يقوض مهنة الصحافة[22] كما هو الحال اليوم. ولقد لحظ اقتراح قانون الإعلام الجديد هذا الامر، فمع

---

20. صحيفة «الليبراسيون» الفرنسية وصحيفة «الجارديان» البريطانية لهما توجه يساري، فنجد أنهما يركزان على القضايا الاجتماعية وحقوق المرأة والاقليات بصورة أكبر من صحيفة «لوفيجارو» الفرنسية و«التايمز» البريطانية اللذين لديهما توجه يميني، مع احترام جميع الصحف للقواعد المهنية المتعارف عليها.
21. صلاح الدين، نفيسة. «ملكية وسائل الإعلام وتأثيرها على الاداء الإعلامي». الموقع الرسمي للهيئة العامة للاستعلامات المصرية. الأربعاء 21 أيار 2014. http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=4876
22. «مؤسسة مهارات:اقتراح قانون الاعلام الجديد يحرر الصحافة ويعزز حرية الاعلام للجميع». الوكالة الوطنية للإعلام. 23 نيسان 2013. http://www.nna-leb.gov.lb/ar/show-news/30726

إبقائه على ضوابط ضرورية محددة، رمى إلى توسيع هامش تأسيس الصحف المطبوعة وألغى نظام الترخيص مستبدلاً إياه بنظام الإعلام أو «العلم والخبر» (التبليغ بالصدور) بشكل يسمح بإصدار المطبوعات الدورية دون ترخيص مسبق ومن دون إيداع أية كفالة أو تأمين مالي[23].

لكن توسيع هامش الملكية لم يطل وسائل الإعلام المرئية والمسموعة في هذا الاقتراح، اذ اقتصر الاخير على إخضاع هذه الوسائل لأحكامه المتعلقة فقط بحق الرد وجرائم النشر وأصول المحاكمات وموجبات مالكي وسائل الإعلام. من هنا ضرورة إعادة النظر في قانون الإعلام المرئي والمسموع المعمول به في لبنان، الذي تقوم بُنيته على المحاصصة السياسية والطائفية، والبحث جدّيًا في تحرير ملكية هذه الوسائل أيضاً، مع الاخذ بعين الاعتبار أهمية وضع معايير وأسس تنظّم هذه الملكية، وتتضمن نصوصاً من شأنها تعزيز الشفافية بالنسبة للاستثمار الإعلامي.

ويمكن، في هذا المجال، الاخذ بتجربة تطوير وتنظيم ملكية وسائل الإعلام في العالم. فمن بين أنماط الملكية المختلفة المتعارف عليها، يُلاحظ أن هناك اتجاهاً عالميًا للتوسع في الملكية التعاونية لوسائل الإعلام. هذا النمط يقوم على امتلاك عدد كبير جدًا من المساهمين في الوسيلة الإعلامية أرصدة صغيرة، فينتخبون جمعية عمومية ومجلس إدارة يعبر عنهم. وهو نمط من الملكية يحافظ على أداء الوسيلة الإعلامية بمعزل عن التأثير باستراتيجية مالك محدد أو عدد قليل من المالكين، كما أن زيادة عدد المالكين مع ازدياد دور الجمعية العمومية يزيد من مناعة وسائل الإعلام تجاه الضغوط السلطوية[24]. ولقد أثبت عدد

23. «الأسباب الموجبة لاقتراح قانون الإعلام». مرجع سابق.
24. «ملكية وسائل الإعلام وتأثيرها على الاداء الإعلامي». مرجع سابق.

من النماذج الدولية نجاحه في مجال الملكية التعاونية لوسائل الإعلام[25].

الثاني: تفعيل دور الإعلام الرسمي، فقد بات من الضروري، اكثر من أي وقت مضى، وجود محطة تلفزيون عامة تابعة للدولة اللبنانية، تشكل خط تماس حيادي بين المحطات المنقسمة سياسيًا وطائفيًا، وتكون مساحة إضافية للصحافي تحرره في عمله من التبعيات السياسية. وعلى المعنيين بقطاع الإعلام أن يعيروا اهتماماً بالتجارب الناجحة في الدول الغربية في هذا الشأن، والعمل على تطبيق المفهوم المعتمد لديهم، أي «إعلام عام»، بمعنى أن يكون الإعلام الرسمي خدمة عامة لمصلحة المجتمع، متحرر من ضغوط الطبقة السياسية والمتمولين، ووسيلة للدفاع عن الثقافة الوطنية والقيم الاجتماعية السائدة[26].

هـ- على صعيد شرعة الأخلاقيات المهنية:

إن الهدف الرئيسي من وضع الشرعات الأخلاقية تجنُّب وقوع الصحافة في أخطاء أخلاقية ومسلكية. في لبنان، يعاني الإعلام من مشكلتين في مجال شرعات ومواثيق الشرف الإعلامية: الأولى، العامل الظرفي لوضع الميثاق أو الشرعة، ما يجعل تركيزها على موضوع كيفية تعاطي الإعلام مع المرحلة في سبيل «نبذ التفرقة وتعزيز السلم الاهلي» أكثر بروزاً من موضوع القيم الاخلاقية الفردية للصحافي التي يجب ان يتحلى بها مهما كانت الظروف. والثانية، عدم التزام غالبية المؤسسات الإعلامية بالشرعة بسبب تبعيتها لقوى

25. تعد وكالة «الأسيوشتايدبرس» من اكثر وسائل الاعلام محافظة على القيم المهنية والجدوى الاستثمارية وتعكس مصالح مالكين متنوعين. وترجع ملكية الوكالة الى مساهمات عدد كبير من أصحاب الصحف وقنوات الراديو والتلفزيون التي تبث أخبار الوكالة وتنشر مادتها الإعلامية.
26. «الاخلاق الإعلامية بين المبادئ والواقع». مرجع سابق. (ص. 243).

واحزاب سياسية، مما يُفقدها حرية اتخاذ القرار ويدفعها أحياناً في ظروف متشنجة إلى إسقاط العامل الاخلاقي والقيمي من نشاطها المهني. لذلك، فالمطلوب ليس وضع شرعات أخلاقية جديدة، بل تسليط الضوء من قبل الخبراء والاكاديميين وأصحاب الاختصاص، المشهود لهم بالكفاءة والحيادية والثقة في الحقل الإعلامي، حول أهمية العنصر الاخلاقي في العمل الإعلامي، والتأكيد على أن الإعلام علمٌ من العلوم يمثل ثروة للمجتمع، لكنها قد تتحول الى كارثة ضده ما لم تُقترن بالأخلاق، وذلك من خلال المبادرة إلى تحويل مادة «الاخلاق الإعلامية» التي تُدرّس في كليات الإعلام إلى برامج ووثائقيات تثقيفية تُعرض في القنوات التلفزيونية كافة، وكذلك في وسائل الإعلام الاخرى، في محاولة لترويضها على تطبيق هذه المبادىء، فعلاً وليس قولاً، ودفعها باتجاه منافسة بعضها بعضاً في هذا المجال، بدل المنافسة بتجاوز القوانين والأنظمة وبأسلوب القدح والذم والمسايرة وفبركة الأخبار.

ومن المفيد الإشارة، هنا، إلى ما قاله عالم الاجتماع الفرنسي بيار بورديو ضمن إطار حديثه عن خصوصية العمل الصحافي، إذ دعا إلى الخروج من مقولة «أن الجمهور بريء فيما الصحافيون شريرون، والدخول في عملية بحث في التصميم البنيوي للمنتَجات الصحافية والنظر إليها بعمق، فالصحافيون يعملون في ظل قيود مفروضة عليهم، وتختلف ممارساتهم باختلاف المواقع التي يشغلونها في الحقل الإعلامي، ولا شك في أن هناك المسيطِر والمُسيطَر عليه في هذا الحقل، ولكل ذلك تأثير على عمل الصحافي»[27].

27. «Du journalisme en démocratie». *op.cit.* (p. 43).

خاتمة

يشوبُ الدورَ الإصلاحي للإعلام في لبنان ضعفٌ على المستويات كافة ذات الأهمية الكبرى، ما يجعله في حالة تخبّط دائم، ذلك أن المقومات الضامنة لنجاحه على نحو متكامل غير متوفرة. فحرية الرأي والتعبير، كانت وما زالت، ناقصة، لا تكفي مساحتها للارتقاء بالإعلام الى مصافي الإصلاح والتجرد والنزاهة. والسبب هو أن قطاع الإعلام في لبنان لا يتمتع بالاستقلالية، سواء على المستوى القانوني أو المهني، وهو في الواقع موزعٌ بالمحاصصة بين القوى السياسية والطائفية.

في ما يتعلق بالسياسات العامة، فإن مفهوم الإصلاح لا ينطبق مع القوانين اللبنانية المتعلقة بالإعلام، بل إن هناك قيوداً لا تخدم أي مصلحة مشروعة في مجتمع ديموقراطي كالمجتمع اللبناني، وهي تتعارض مع المفهوم الواسع لحرية الرأي والتعبير المنصوص عنه في المواثيق الدولية التي صادق عليها لبنان وجعلها ملزمة في مقدمة الدستور. فمِن غياب الحق في الاطلاع على المعلومات الرسمية وغياب أي قانون يؤمن الحماية لكاشفي الفساد، إلى عقوبة الحبس والغرامة المالية والتوقيف الاحتياطي، وغيرها من العقوبات التي قد تُشَدّد على العاملين في حقل الاعلام المرئي والمسموع في القضايا المتعلقة بجرائم النشر، وذلك في ظل غياب أي قواعد عامة تحدد حقوقهم وواجباتهم وتجنبهم

الانزلاق في الأخطاء المهنية، وصولاً إلى عدم قانونية العاملين في الاعلام الالكتروني. هذه القيود القانونية لا يمكنها أن تساعد الصحافي على القيام بدور الرقيب والتصدي للحالات النافرة في سلوك المسؤولين ومؤسسات المجتمع، ولا يمكن أن تشجعه على أداء مهمته بنزاهة وموضوعية.

أما القيم والأخلاقيات التي تحدد هدفية مهنة الإعلام، فيشوبها خللٌ يتمثل في أمرين: الأول، العامل الظرفي الذي يرتبط بوضع الميثاق أو الشرعة، إذ يبدو واضحاً أن مواثيق الشرف في لبنان كانت تصدر في كل مرة لأسباب إثارة قضايا سياسية في وسائل الإعلام أو خلافية على الصعيد الوطني، ولم يكن الهدف في إطار تطبيق مبادىء أخلاقية في العمل الإعلامي. والثاني، عدم التزام المؤسسات الإعلامية بالشرعة بسبب تبعيتها لقوى وأحزاب سياسية، مما يُفقدها حرية اتخاذ القرار.

هذه الثغرات الواضحة على مستوى المقومات الرئيسية (حرية الرأي والتعبير والسياسات العامة والاخلاقيات المهنية) تشكّل عبئًا ثقيلاً على الإعلاميين في لبنان، الذين يمتلكون ميزات إبداعية في مجال الأداء الإصلاحي والعمل الاستقصائي تؤهلهم ليكونوا شركاء أساسيين يؤخذون في الحسبان في عملية صناعة رأي عام وسياسات عامة داعمة لثقافة وطنية تحارب الفساد، فيتحمّلون المسؤولية الاجتماعية المنوطة بهم وبالإعلام عمومًا.

ولقد جاءت الدراسة التطبيقية لتؤكد وجود هذه الثغرات، حيث تبيّن أن لدى بعض الصحافيين الرغبة في تحقيق الإصلاح والمساهمة في عملية مكافحة الفساد، وأن هذا البعض يتمتع بالقدرة لجهة البحث عن المعلومة وفهمها واستدراج غيرها واستعمال الوثائق والمعطيات المشروعة من اجل التوصل في النهاية الى بناء الوقائع الحقيقية وحض المسؤولين على التجاوب والقيام بواجباتهم والتزاماتهم. وقد برز ذلك في عدد من قضايا الفساد التي طرحها

برنامجا «إنت حر» و«الفساد»، النموذجان المعتمدان في الدراسة، حيث لمسنا تفاعلاً من قِبل الرأي العام وبعض المسؤولين مع القضايا المطروحة، وتكريساً واضحاً لثقافة العلنية من خلال تسليط الضوء على الميادين الحسّاسة التي كان المس بها محرماً في الماضي، ومحاولات دائمة لاعتماد مبدأ الديمقراطية الإعلامية عبر إعطاء الحق بالتعبير والكلام للآراء كافة، وعبر الصناعة الاعلامية للموضوع التي تساهم في تكوين رأي عام.

لكن، في المقابل، لم تكن هذه الإيجابيات كافية للقول إن الدور الإصلاحي للإعلام في لبنان متكامل ومُعافى. فهناك معركة شبه دائمة يخوضها الصحافي خلال أداء مهمته، حيث يبدو أنه يحاول، جاهداً، اجتياز العقبات التي تعرقل عمله وتعيق تقدمه لبلوغ النتيجة المرجوة، وقد أدى بعضها إلى تعرّضِ صحافيين للطرد (كما في حالة جو معلوف) أو التهديد أو رفع دعاوى قضائية ضدهم(كما في حالة غادة عيد). وأخطر المعوّقات يكمن في السياسات العامة والقوانين المتعلقة بالإعلام، التي لا علاقة لها برعاية العمل الإعلامي كما يجب، ما يجعل الصحافي أسير الخطوط الحمر المفروضة عليه من قبل السلطات الرسمية أو أصحاب المؤسسات الإعلامية، وهي غالباً ما تضطره إلى ممارسة الرقابة الذاتية لقناعته أن لا قانون يحميه. هذا في ظل غياب أي دور للمؤسسات المهنية والنقابية التي يُفترض أن تدافع عن حقوق الصحافيين وتطالب لهم بضمانات تحميهم من الضغوطات التي قد يتعرضون لها خلال أداء نشاطهم. هذه العوامل تشكل مجموعة معوّقات أمام العديد من الأفكار الإبداعية لدى الصحافيين، التي يمكن أن تساهم في رفع مستوى الأداء الإصلاحي للإعلام.

انطلاقاً من هذا الواقع الأليم، حاولت الدراسة طرح عدد من المقترحات المتواضعة التي قد تساهم في رسم الخطوات الاولى لدورٍ إصلاحي فاعلٍ

للإعلام في لبنان:

أول هذه المقترحات يتمثل بالعمل على إقرار قانون الإعلام الجديد الذي لا يزال في مجلس النواب منذ ما يقارب الأربع سنوات، والذي يتضمن أفكاراً إصلاحية جوهرية، كتحديد جرائم الإعلام وتوحيد معاييرها، وإلغاء عقوبة حبس الصحافيين بالنسبة لجرائم الإعلام كافة، وإلغاء التوقيف الاحتياطي، وحصر حق تمثيل الصحافي بمحكمة المطبوعات وليس بسلطة سياسية أو أمنية، وتخفيض قيمة الغرامات المالية وتنظيم الإعلام الالكتروني. إلى جانب العمل على إقرار القوانين التي تضمن نزاهة الصحافي وموضوعيته وتكفل حمايته من التهديدات أو المضايقات خلال ممارسة نشاطه المهني، كقانون حق الوصول الى المعلومات والوثائق الرسمية وقانون حماية كاشفي الفساد وقانون إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.

ثانياً، إعادة إحياء وتفعيل وتوسيع دور الهيئات المنظمة للإعلام، كنقابات الصحافة والمحررين والإعلام المرئي والمسموع والمجلس الوطني للإعلام المرئي والمسموع، والتوجه إلى إلغاء وزارة الإعلام على غرار ما حصل في الدول المتقدمة، وإشراك النقابات الإعلامية والأكاديميين والإعلاميين في التنظيم والرقابة على القطاع الإعلامي بدل السلطات الرسمية.

ثالثًا، التزام كل مؤسسة إعلامية بشرعة إصلاحية تجعل عملية التصدي للفساد في سلّم أولوياتها، وذلك وفق مبادىء واضحة وشفافة، وإلزام الصحافي الالتزام بها.

رابعًا، العمل على تحرير وتوسيع وتنظيم ملكية وسائل الإعلام في لبنان بهدف فكّ قيد الصحافي وضمان حريته تجاه التدخلات السياسية، والعمل في الوقت نفسه على تفعيل دور الإعلام الرسمي الذي بات ضرورة ملحة، كونه يشكل خط تماس حيادي بين المحطات المنقسمة سياسيًا وطائفيًا، ومساحة

إضافية للصحافي تُحرّره في عمله من التبعيات السياسية.

خامساً، تسليط الضوء من قبل الخبراء والاكاديميين وأصحاب الاختصاص، المشهود لهم بالكفاءة والحيادية والثقة في الحقل الإعلامي، حول أهمية العنصر الاخلاقي في العمل الإعلامي، وذلك من خلال المبادرة إلى تحويل مادة «الاخلاق الإعلامية» التي تُدرّس في كليات الإعلام إلى برامج ووثائقيات تثقيفية تُعرض في القنوات التلفزيونية كافة، وكذلك في وسائل الإعلام الاخرى، في محاولة لترويضها على تطبيق هذه المبادىء ودفعها باتجاه منافسة بعضها بعضاً في هذا المجال.

يبقى السؤال الذي ارتسم في طور إنهاء هذه الدراسة، والذي يفرض نفسه بشدّة على النخبة الإعلامية في لبنان: هل سيبقى العاملون في حقل الإعلام الإصلاحي في حالة مُوازَنة بين الأداء المهني- التقني الجيد والامتثال الكلّي لموازين القوى المفروضة داخل القطاع مما يعني اقتصار الإنجازات على هذا الحد؟ وإذا كانت النخبة مكتفية بهذا الأداء، كيف السبيل إذًا لكشف فساد المسؤولين في مواقع السلطة؟ ومَن هو المكوّن الاجتماعي الأشد تأثيرًا من الإعلام للقيام بهذا الدور في مجتمع يتشظّى اليوم سياسيًا ومذهبيًا وإداريًا أكثر من أي وقتٍ مضى وتتوحد القوى الممسكة به ضد أي تهديد لمصالحها؟.

لذلك، فإن جزءًا من المسؤولية يقع على تلك النخبة في لبنان، في سعيها لضمان أداء إعلامي خالٍ من القيود والشروط المسبقة، كي تكون جزءًا أساسيًا فعليًا في عملية بناء مجتمع معافى من الفساد.

المراجع

كتب عربية

- أبو أصبع، صالح خليل. «**الاتصال الجماهيري**». دار الشروق والتوزيع. ط 1. عمان 1999.
- البدراني، فاضل محمد. «**الإعلام..صناعة العقول**». منتدى المعارف. ط 1. بيروت 2011.
- صدقة، جورج. «**الاخلاق الاعلامية بين المبادىء والواقع**». مؤسسة مهارات. ط 1. بيروت 2009.
- عيسى، نهوند القادري.«**الاستثمار في الإعلام وتحديات المسؤولية الاجتماعية (النموذج اللبناني)**». مركز دراسات الوحدة العربية. ط 1. بيروت، تشرين الاول 2013.
- عواد، علي. «**الإعلام والرأي**». دار بيسان للنشر. ط 1. بيروت، كانون الثاني 2007.
- كاظم المحنة، فلاح. «**علم الاتصال بالجماهير: الأفكار، النظريات، الأنماط**». مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع. ط 1. عمان 2001.
- كرم، كرم. «**الاعلام اللبناني وإشكالية تكوين رأي عام في مجتمع منقسم**». مؤسسة مهارات. من دون تاريخ.

- كيروز، عقل و صياح، إدوار. «**الفساد والإصلاح الإداري في لبنان**». منشورات beryte. ط 1. بيروت 2005.
- «**التحقيق الاستقصائي مبادئ وتطبيقات**». إصدار: المركز اللبناني للتربية المدنية، مؤسسة مهارات. بيروت 2009.
- «**الصحافة الإصلاحية: دور وسائل الإعلام في مكافحة الفساد**». إصدار: المركز اللبناني للتربية المدنية، مؤسسة «مهارات»، كلية الإعلام والتوثيق. بيروت 2012.
- «**المنجد في اللغة والاعلام**». دار المشرق. ط 38. بيروت 2000.
- «**مؤشر استدامة الاعلام 2010 – 2011: تنمية إعلام مستقل ومستدام في لبنان**». إصدار: مجلس الابحاث والتبادل الدولي (آيركس)، مؤسسة مهارات. بيروت 2012.
- «**نحو شرعة أخلاقية للإعلام في لبنان**». إصدار: مؤسسة مهارات، مكتب اليونيسكو الإقليمي. بيروت 2013.
- «**نحو استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد**». منشورات الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية (لا فساد). بيروت 2005.
- «**واقع النزاهة والفساد في العالم العربي: خلاصة دراسات حالات ثماني بلدان عربية 2009 – 2010**». منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد. ط 1. بيروت 2011.

مراجع أجنبية

- Albert, Pierre. «La corruption du journalisme». *Pouvoirs*, n° 31. novembre 1984. URL: http://www.revue-pouvoirs.fr/IMG/pdf/Pouvoirs31_p53-64_corruption_journalisme.pdf
- Derville, Gregory. «Le journaliste et ses contraintes». *Les cahiers du journalisme*, n° 6. octobre 1999. URL: http://www.cahiersdujournalisme.

com/cdj/pdf/06/15_Derville.pdf
- Gonsolin, Loïc. *La responsabilité sociale des médias au Québec en 2014: une réalité?*. Québec 2014. URL: http://loicgonsolin.politicien.fr/files/201406//La-Responsabilit%C3%A9-sociale-des-m%C3%A9dias-2014.pdf
- Muhlmann,Géraldine. *Du journalisme en démocratie*. Editions Payot et Rivages. Paris 2004.
- Paquet, Philippe. *Information, communication et management dans l'entreprise: Quels enjeux?*. L'Harmattan. Paris 2008.
- Stapenhurst, Rick. *Le Rôle des médias dans la lutte contre la corruption*. Institut de la Banque Mondiale. Sans date. URL: http://info.worldbank.org/etools/docs/library/109254/s3_rolemedias.pdf
- Watine,Thierry. Beauchamp, Michel. «La nouvelle responsabilité sociale des médias et des journalistes». *Les Cahiers du journalisme*, n° 2. 1995-1996. URL: http://www.cahiersdujournalisme.com/cdj/pdf/0213/_Watine_Beauchamp.pdf

دوريات

- أبو زكي، رشا. «**يوم الصحّة العالمي: اللبنانيون تحت وطأة الفساد [2-3]**». الاخبار. الاربعاء 9 نيسان 2008.
- اسكندر، عدنان. «**عقبات قانونية وادارية تواجهها والمحاولات السابقة للدولة فاشلة ولا تبشر بالخير:مكافحة الفساد في لبنان مدخل الى اصلاح النظام السياسي**». النهار. 12 تموز 2005.
- اسكندر، مروان. «**الفساد في الإدارة لبّ القضية الاقتصادية**». النهار. 22 تشرين الثاني 2009.
- بركات، محمد. «**رئيس مجلس الخدمة المدنية منذر الخطيب يطلق صرخة التقاعد: تقرير عن فساد اداري لا علاج له في دولة المحاصصة التوافقية**». النهار. 4 نيسان 2010.
- جاد، محمد. «**الشرطة والإعلام والأحزاب السياسية الأقل نزاهة و36%**

من المواطنين مضطرّون لدفع الرشاوى». الشروق المصرية. الأربعاء 10 تموز 2013.

- الجاك، سناء وعاكوم، كارولين. «**علامات استفهام حول الصحافة الاستقصائية في لبنان**». الشرق الأوسط. 24 كانون الأول 2006.
- الحاف، حسن. «**السلطة الطائفية تبارك تحول المواطن إلى راشٍ والموظف إلى مرتشٍ**». السفير. 13 تموز 2012.
- الخلي، غرازيللا. «**الفساد راسخ في لبنان منذ عهد الانتداب العثماني ومكافحته تحتاج الى التركيز على السياسة قبل الادارة**». الأنوار. 7 تشرين الاول 2005.
- خليل، بتول. «**المجلس الوطني للإعلام ملكاً**». السفير. 28 كانون الثاني 2013.
- زهر الدين، وليد. «**الفساد زائل...ولو ساد**». اللواء. 7 كانون الأول 2007.
- سعرتي، رنا. «**قانون مكافحة فساد عصريّ يمنح الواشي حوافز مالية**». الجمهورية. 23 كانون الثاني 2014.
- سليم، جوي. «**تعديلات بالجملة واعتراف بالإعلام الإلكتروني**». السفير. 28 كانون الثاني 2013.
- شقراني، حسن. «**فساد لبنان: الدمى لا تزال مسيطرة**». الاخبار. الاثنين 14 تشرين الثاني 2011.
- شقير، فاطمة. «**فراس حاطوم: حقّنا كشف الفاسدين**». الأخبار. العدد 2224، الاثنين 16 شباط 2014.
- صالح، كامل. «**من أسباب فساد الإدارة تولي المناصب من غير أصحاب الكفاءة: رئيس مجلس الخدمة المدنية لـ«السفير»: ما زلنا نلهث لبناء دولة**».

السفير. 7 تموز 2012.

- فوزي، سامح. «**إشكالية المساءلة فى الواقع السياسي المصري**». الاهرام المصرية. 1 تشرين الاول 2005.
- ميخائيل، رلى. «**واقع الحريات الإعلامية في لبنان**». النهار. 14 حزيران 2009.
- ميخائيل، رلى. «**لبنان: أي قانون يحكم عمل الاعلامي اليوم؟**». النهار. 16 أيار 2012.
- محسن، أحمد ومرتضى، رضوان. «**تطويق محطة الجديد لتوقيف الإعلامية غادة عيد**». الاخبار. الإثنين 3 آب 2009.
- نزال، محمد. «**شربل عن السجناء: اعدموهم أو دعوهم**». الاخبار. العدد 2058، الجمعة 19 تموز 2013.
- الرحباني، ليلى. «**الحصانة السياسية والإدارية تعترض مكافحة الفساد في لبنان**». الأخبار. العدد 84، الثلاثاء 21 تشرين الثاني 2006.
- هواري، زهير. «**مغيزل: المعالجة السريعة لهذا المرض مستحيلة والمطلوب طبقة حاكمة تحمل لواء الإصلاح**». السفير. 15 كانون الأول 1994.
- وهبة، محمد. «**حين يكون الفساد محمياً بالنظام: حق الوصول إلى المعلومات: شمعة بدلاً من لعن الظلام؟**». الأخبار. 21 تشرين الأول 2009.
- «**الفساد المالي والإداري إرهاب مقنع يتعرض له المواطن في الدول النامية**». الديار. 28 كانون الأول 2011.
- «**عبود: مليار دولار سنوياً حجم الفساد في المعاملات**». المستقبل. العدد 3610، الأربعاء 31 آذار 2010.
- **مؤتمر اطلاق «اتحاد الشباب اللبناني لمكافحة الفساد»**. السفير. 11 أيار

.2009

- «**إيمان أبو عطا خبيرة المعلومات ونائب مدير مؤسسة بلندن:الحصول على المعلومات في العالم العربي صعب**». الراية القطرية. الجمعة 1 تشرين الثاني 2013.
- «**دعوات لحماية كاشفي الفساد: اجتهادات محكمة المطبوعات مهينة**». الأخبار. العدد 2232، الاربعاء 26 شباط 2014.

مقالات، تقارير وأبحاث إلكترونية

- أبو زكي، رشا. «**بلد الظل**». صحيفة المدن الالكترونية. 1 آب 2013.
http://almodon.com/Economy/Left-Articles
- الانصاري، عبد الحميد. «**الفساد وبيئته**». صحيفة الأيام البحرينية الالكترونية. العدد 8229، الجمعة 21 تشرين الاول 2011.
http://www.alayam.com/writers/1294
- بو يونس، جويل. «**الوصول الى المعلومات حق لنا ولكن: افرجوا عن حقنا وحرّروا قانون حرية المعلومات**». الموقع الرسمي للجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية (لافساد).
http://www.transparency-lebanon.org/press
- الخوري، ميساء. «**زين الدين: ميشال المرّ والمحطة كبش محرقة**». موقع ليبانون ديبايت الالكتروني. الاربعاء 8 أيار 2013.
http://www.lebanondebate.com/details.aspx?id=130984
- الشيرازي، محمد. «**الرأي العام وسبل توجيهه**». الموقع الالكتروني الرسمي للكاتب. 2001.
http://www.alresali.org/media/lib/books/1283101651.pdf
- سعد، علي. «**حرية الصحافة في لبنان بين القمع والانفلات**». الموقع

الالكتروني لقناة «الجزيرة». الخميس 28 تشرين الثاني 2013.
http://www.aljazeera.net/news/pages
- سلطان، عدنان عباس. «**الفساد: التنوعات..التأثيرات..معايير القياس**». شبكة النبأ المعلوماتية. 27 تشرين الثاني 2007.
http://www.annabaa.org/nbanews/67225/.htm
- صباغ، رنا. «**نعم... الصحافة الاستقصائية ممكنة في العالم العربي**». الموقع الالكتروني لصحيفة الحياة. 24 تشرين الثاني 2010.
http://daharchives.alhayat.com/issue_archive/Hayat
- صلاح الدين، نفيسة. «**ملكية وسائل الإعلام وتأثيرها على الاداء الإعلامي**». الموقع الرسمي للهيئة العامة للاستعلامات المصرية. الأربعاء 21 أيار 2014.
http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=4876
- العالم، صفوت. «**دور وسائل الإعلام في مراحل التحول الديمقراطي: مصر نموذجا**». مركز الجزيرة للدراسات. 14 آذار 2013.
http://studies.aljazeera.net
- عبد المجيد، رمضان. «**مفهوم المسؤولية الاجتماعية للإعلام (قانون الإعلام الجزائري نموذجًا)**». الموقع الرسمي لجامعة قاصدي مرباح ورقلة. العدد التاسع. حزيران 2013.
http://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/1234567891/7308//D0923.pdf
- علوش، محمد. «**الصحافة الالكترونية خارج نقابة المحررين.. لماذا استبعادها وإلى متى؟**». موقع النشرة الإلكتروني. 11 كانون الاول 2012.
http://www.elnashra.com/news/show
- غنطوس، ماري. «**مشروع قانون حماية كاشفي الفساد والوقاية من الفساد**». الموقع الرسمي للمشروع الإقليمي لمكافحة الفساد والنزاهة في

الدول العربية.
ftp://pogar.org/LocalUser/...laws/wistleblower-protection-dr-ar.doc

- مهدي، ساهر عبد الكاظم. **«الفساد الإداري أسبابه وآثاره وأهم أساليب المعالجة»**. الموقع الالكتروني لهيئة النزاهة العراقية. 12 تموز 2010.
http://www.nazaha.iq/body.asp?field=news_arabic&id=473
- نشابة، شادي. **«الفساد في لبنان»**. الموقع الالكتروني الرسمي للكاتب. 8 نيسان 2012.
http://www.chadinachabe.com
- وتوت، علي. **«توصيف ظاهرة الفساد»**. شبكة النبأ المعلوماتية. العدد 79، 14 تشرين الثاني 2005.
http://annabaa.org/nbahome/nba79019/.htm
- يحيى، هشام. **«الديمقراطية وإشكالية العلاقة بين أنماط الفساد والجريمة المنظمة»**. الموقع الالكتروني للمنظمة العربية لمكافحة الفساد.
http://arabanticorruption.org/article/24295
- **«أي دور للإعلام والصحافة في التأثير على أجندة السياسات العامة؟ تقرير حول ندوة دولية بمراكش»**. الموقع الإلكتروني لصحيفة العلم المغربية. 29 تشرين الاول 2010.
http://www.alalam.ma
- **«تقرير الشفافية: النزاعات تعرقل مكافحة الفساد في الشرق الأوسط»**. الموقع الالكتروني لقناة BBC البريطانية. 17 تشرين الثاني 2009.
http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2009091117/11/_ra_transparancy_report_tc2.shtml
- **«تفشي ظاهرة الفساد الإداري ووسائل مكافحتها»**. الموقع الإلكتروني للمركز العربي للبحوث القانونية والقضائية. بيروت، 5 – 6 أيلول 2011.
http://www.carjj.org/node/1128
- **«جو معلوف للـ LBCI: هذه حكايتي»**. الموقع الالكتروني للمؤسسة

اللبنانية للارسال LBCI. 15 أيار 2013.
http://www.lbcgroup.tv/news/90278/LBCINEWS

- **«حق الحصول على المعلومات أو حرية الإعلام»**. الوكالة الوطنية للإعلام. 10 كانون الاول 2013.
http://www.nna-leb.gov.lb/ar/show-news/68536
- **«خيبات أمل واستقرار بعد الربيع»**. تقرير منظمة مراسلون بلا حدود للعام 2013. الموقع الإلكتروني لمؤسسة حرية للحقوق والحريات اليمنية.
http://freedomfoundation-yemen.org
- **«الأسباب الموجبة لاقتراح قانون الإعلام»**. الموقع الرسمي للنائب غسان مخيبر. بيروت 2010.
http://www.ghassanmoukheiber.com
- **«شربل اطلع على أعمال الصيانة في سجن رومية: المنجز غير مقبول وسنفتح تحقيقا في ترميم المباني»**. الوكالة الوطنية للإعلام. الإثنين 15 تموز 2013.
http://www.nna-leb.gov.lb/ar/show-news/44854
- **«الإعلان عن اقتراح قانون حماية كاشفي الفساد في المجلس النيابي»**. وكالة أخبار اليوم. 25 حزيران 2010.
http://www.akhbaralyawm.com/
- **«كلمة رئيس البنك الدولي في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية حول مكافحة الفساد»**. الموقع الرسمي للبنك الدولي. واشنطن، 30 كانون الثاني 2013.
- **«محطة أم.تي.في توقف عرض برنامج إنت حرّ»**. الموقع الرسمي لمركز الدفاع عن الحريات الاعلامية والثقافية (سكايز). 8 أيار 2013.
http://www.skeyesmedia.org/ar/a/Tags
- **«مديرية الجمارك: على الجديد التحلي بالمناقبية الصحافية واعتماد الموضوعية في التعاطي مع الإدارات العامة والبث دون اجتزاء»**. الوكالة الوطنية

للاعلام. الثلاثاء 26 تشرين الثاني 2013.
http://www.nna-leb.gov.lb/ar/show-news/66059

- «**مهارات طالبت باطلاق سراح جميع الاعلاميين المحتجزين تعسفياً**». موقع النشرة الالكتروني. 26 تشرين الثاني 2013.
http://www.elnashra.com/news/show

- **موقع قناة «أل بي سي»**
www.lbcgroup.tv

- **موقع قناة «الجديد»**
www.aljadeed.tv

- «**مؤشر مدركات الفساد عام 2012: لبنان في المراتب المتدنية عالميا وعربيا**». الوكالة الوطنية للإعلام. 5 كانون الأول 2012.
http://www.nna-leb.gov.lb/ar/show-news

- «**مؤسسة مهارات:اقتراح قانون الاعلام الجديد يحرر الصحافة ويعزز حرية الاعلام للجميع**». الوكالة الوطنية للإعلام. 23 نيسان 2013.
http://www.nna-leb.gov.lb/ar/show-news/30726

- «**المحاضرة الثامنة عشر: نظرية المسؤولية الاجتماعية للصحافة**». سلسلة محاضرات منشورة في الموقع الرسمي لجامعة قاصدي مرباح ورقلة. الجزائر.
http://elearn.univ-ouargla.dz/20132014-/courses/16061592158516/document

- «**نتائج مقياس الفساد العالمي لعام 2013**». الموقع الالكتروني الرسمي للجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية (لافساد). بيروت 2013.
http://www.transparency-lebanon.org/press/GCB201320%PR.pdf

- «**نتائج مؤشر مكافحة الفساد في قطاع الدفاع (الجيوش) في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**». منشورات الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية (لا فساد). الموقع الالكتروني الرسمي للجمعية. 6 شباط 2013.

http://www.transparency-lebanon.org/press/Press%20release.pdf

- «**نظرية المسؤولية الاجتماعية للصحافة**». سلسلة محاضرات منشورة في الموقع الرسمي لجامعة قاصدي مرباح ورقلة. الجزائر.
http://elearn.univ-ouargla.dz/20132014-/courses/16061592158516/document

- «**ورقة بحثية حول جدوى إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في لبنان: دراسة في المهام والعضوية والهيكلية والاستقلالية**». منشورات الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية (لا فساد). أيار 2011.
http://www.transparency-lebanon.org/publications/NACC.pdf

يقدّم هذا الكتاب دراسةً حول دور الإعلام اللبناني في عملية مكافحة الفساد، الظاهرة الآخذة في التفاقم إلى حدٍّ بات يُصنَّف فيه لبنان من الدول الأكثر فسادًا في العالم .

وتكمن أهميّة الكتاب في عنصرين أساسيين:

الأول: أنه يشكّل للصحافيين والإعلاميين عمومًا، وفي لبنان خصوصًا، مرجعًا علميًا يبحث في الموقع الحقيقي للإعلام اللبناني في خارطة التغيير الاجتماعي، مُقاربًا الموضوع من المنظور الإصلاحي في ضوء المحدّدات النظرية والقانونية والسياسية ، وينقّب في الأسباب الجذرية المؤدية إلى ضعف أدائه أو عدم فعاليته رغم توافر أحد أهم المقومات الرئيسية لديه مقارنةً بالدول المجاورة، وهي حرية الرأي والتعبير.

الثاني: أنه يتضمّن دراسة، هي الأولى من نوعها، حول واقع البرامج الإعلامية اللبنانية المتخصصة بقضايا الفساد التي تُصنَّف ضمن إطار "الإصلاح". والواقع أن المؤلف بدأ العمل في الدراسة مطلع العام 2013 تحضيرًا لشهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال. حينها لم يكن على الساحة الإعلامية سوى برنامجين تلفزيونيّين مصنّفَيْن ضمن هذا الإطار، ثم بدأ عددُها يزداد تباعًا. لذا، وبعد نيل الشهادة، إرتأى إعدادها للنشر ككتاب يشكّل أولَ مرجعٍ علمي في حقل ما يُعرَف بـ "الإعلام الإصلاحي" في لبنان .

يُعرّف الكتاب بميادين الفساد الأكثر تناولاً في هذه البرامج، ويكشف مدى قدرتها على لعب دور الصحافة المُساندة لعمل مؤسسات الرقابة ومدى حرصها على تقديم أدلّة موثّقة، وحدود اهتمامها بالقضايا المطروحة لجهة ما إذا كان يقتصر على العرض التقليدي السطحي أم يتخطاه سعيًا للتوصل إلى حلول ومعالجات، كما يكشف مدى التزامها المعايير المهنية والأخلاقية ، في محاولة لمعرفة درجة تحمّل الإعلام اللبناني للمسؤولية الاجتماعية المترتّبة عليه، في مجتمعٍ بلغَ حدّ الفساد البنيوي.

المؤلّف : إيمان محمود عجينه

- حائزة على ماجستير في علوم الإعلام والاتصال من الجامعة اللبنانية .
- عملت كمحرّرة ومُراسلة في مؤسسات إعلامية لبنانية وعربية لمدة عشر سنوات قبل أن تشغل مهام مُساعِدَة في شؤون الإعلام لرئيس الحكومة سابقًا فؤاد السنيورة منذ العام 2010.
- مدرّبة معتمدة من قِبَل معهد التدريب للقيادة والإدارة في انكلترا (ILM) والمؤسسة الكندية للتدريب والتطوير (CSTD) .





9 789953 744230
ISBN 978-9953-74-423-0